السبت 26 آب 2023
العدد 4994 السنة الثامنة عشرة
Samedi 26 AOÛT 2023 no 4994 18ème année

28 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

كلمات
سليم بركات
أعادنا مخفورين إلى القامشلي

اطلب القوس مع الأخبار

توقيف مواطن روسي وزوجته أرسلهما العدو لمعاينة مكاتب للمقاومة [4]

لبنان يرفض استقلالية عمل اليونيفل [5]

رحيل

صاحبنا ورئيس تحريرنا... وداعاً!

نجيب نصر الله

إشكاليات الغياب وتعقيداته من إشكاليات الحضور ومشكلاته. والقول بتناقضهما فحسب ينطوي على تبسيط مخلٍّ، من شأن الاكتفاء به أن يفاقم الإشكاليات ولا يحلّها. علاقة الأول بالثاني كالعلاقة بين وجهَي العملة الواحدة. فترافقهما المستتر هو الأساس الذي ينبغي التوقف عنده أو الانطلاق منه. ففي بعض الغياب حضور، وفي بعض الحضور غياب. وكما أن الغياب، في بعض الحالات، لا يعني الموت، فإن الحضور أيضاً، وخصوصاً الصاخب منه، لا يدلّ على الحياة. والأرجح أنها واحدة من المعضلات التي لا حلول حاسمة لها.

فكم من غائب حاضر، وكم من حاضر ميت. وعليه، فقد يحصل الغياب ولا يحصل الموت. وقد يحصل الموت ويمتنع الغياب. وطلال سلمان، في غيابه الموجع اليوم، مثال عن الموت الصعب وتأكيد على تعذّره. فالرجل صاحب أثر. والأثر هذا مقيم وعابر. ولأنه كذلك، لا يمحى ببساطة ولا يزول بسهولة.

ومن علامات هذا الأثر وعناوينه، تحضر «السفير» كتجربة سياسية وثقافية ومهنية رائدة. تجربة غنية عبّرت عن بعض معاني زمنها الناصري الناهض بالأفكار والعابق بالهمم والأحلام والتطلّعات. فكانت المثل والمثال في دفاعها عن قضايا الأمة واحتضانها لخيار المقاومة وتصدّيها للاستعمار ولأدواته الربّثة التي مثّلتها قوى الرجعية العربية. والأرجح أن هذه التجربة الفريدة ما كانت لتقوم، ولا كانت لتنجح لولا مواصفات صانعها ومهندس رحلتها طلال سلمان. فكان أن ارتبط بها وارتبطت به حتى صارا واحداً. فالصانع المجتهد صار صنيعة الفكرة. والصنيعة أمست جزءاً عضوياً من الصانع. ومعهما صُنعت حكاية كبيرة عبرت الحدود وتجاوزت السدود، حكاية كتب حروفها مناضلون ومناضلات تعاقبوا على مدّها بالذخيرة المعرفية والنضالية والثقافية والمهنية طوال عقود أربعة حافلة. فعندما يذكر طلال سلمان، تحضر «السفير» ومعها كوكبة من الأسماء التي يصعب أن تتكرر والتي ربما كان يصعب أن تجتمع لولاه، كما يتعذّر أن تلتقي إلا حوله ومعه. وأول هذه الأسماء وأبرزها جوزف سماحة، بسعة عقله وواسع معرفته وصلابة التزامه الوطني والقومي، وبلال الحسن، وناجي العلي ومحيي الدين اللباد وحازم صاغية وجهاد الزين وإلياس خوري وعباس بيضون ومصطفى الحسيني... فضلاً عن كوكبة الجنود المجهولين الذين تقدّمهم ياسر نعمة بإخلاصه وتفانيه وحسن إدارته، فضلاً عن كثيرين... وهذا هو أثر طلال سلمان الذي يصعب أن يمحى ويتعذّر أن يزول. ففي قدرته على الجمع، أتاح لصوت العروبة التي حمل لواءها أن يعلو وأن يصدح في كامل الخريطة العربية.

طلال سلمان، وبحقّ لا مبالغة فيه، أحد أعلام الصحافة العربية. وبرحيله تخسر المهنة صحافياً مناضلاً عاصر الأحداث ورافق الوقائع وتجاوز تقلّباتها محافظاً على جوهر الفكرة التي حفّزته على المغامرة الجميلة التي خاضها من ألِف المهنة إلى يائها رئيساً لتحرير «السفير»، قبل أن يقرر، في غفلة عن الجميع، الانسحاب من المشهد العام، تاركاً للقلق المهني ولأسئلته أن تتوالد وتتوالد.

العزاء للصديقة هنادي وللأعزاء: أحمد وربيعة وعلي. والمواساة لفؤاد اللبنان الذي أخلص لـ«الأستاذ» ما وسعه الإخلاص، ولدينا قوصان التي أدارت يوميات «الأستاذ» بحنكة تركت أثرها تنظيماً وتدبيراً... ولكثر غيرهم فازوا بفرصة المرور بحياة مناضل عربي حمل اسم طلال سلمان.

«يا أيّتها النفس المطمئنّة، ارجعي إلى ربك راضية مرضية، فادخلي في عبادي، وادخلي جنتي» صدق الله العظيم
انتقل إلى رحمة الله تعالى المرحوم

الصحافي الأستاذ
طلال إبراهيم سلمان
(أبو أحمد)

مؤسّس جريدة السفير
والده: إبراهيم أسعد سلمان
والدته: فهدة الآتات
زوجته: عفاف محمود الأسعد
ابنتاه: هنادي وربيعة زوجة حسين حجيج
أبناء: أحمد زوجته لارا الحاج وعلي
حفيداته وأحفاده: روى وألمى حجيج، ورد وطلال سلمان، كندة حرب، نسيم ويامن سلمان
أشقاؤه: المرحوم أحمد، فيصل، عصام ومحمد
شقيقتاه: سلوى ونوال
يصلّى على الجثمان الطاهر ويوارى في ثرى جبّانة بلدته شمسطار اليوم السبت الواقع فيه 26 آب 2023 عند الساعة 4,00 عصراً
تقبل التعازي قبل الدفن وبعده في منزله في شمسطار، ويومَي الأحد والاثنين 27 و28 آب 2023
وفي جمعية التخصص والتوجيه العلمي في بيروت طوال يوم الأربعاء الواقع فيه 30 آب 2023 من العاشرة صباحاً حتى السابعة مساءً.

إنّا لله وإنّا إليه راجعون
الأسفون: آل سلمان والآتات والأسعد وحجيج والحاج وحرب وعموم أهالي شمسطار

صفحة تطوى من تاريخ الصحافة اللبنانية

طلال سلمان «يغيب ولا ينطفئ»

(هيثم الموسوي)

نزار نمر

مَن عايش مرحلة الاقتتال الداخلي في لبنان وحروب الآخرين على أرضه، وكلّ ما سبقها وتلاها من حقبة ما بعد «الطائف» وتحرير الجنوب للوطن والانتفاضات الفلسطينية، وصولاً إلى «الخريف» العربي وأفول أنظمة عربية مع دولها وبدايات الحرب على سوريا، لا يسعه إلا أن يذكر طلال سلمان (1938 – 2023) و«جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان» التي أصدرها طوال 42 عاماً. ورغم غياب «السفير» مع وداع الساعة الأخيرة من عام 2016 بعد محاولة احتجاب سابقة تأجّلت أشهراً، إلّا أنّ الراحل أكمل مسيرته «على الطريق» حتى انطفأ أمس تحت وطأة المرض.

لا تبدأ الحكاية في 26 آذار (مارس) 1974 يوم صدرت «السفير»، لكنّ هذه المحطّة المفصلية أعطت للعودة إلى البدايات نكهةً مغايرة، وربّما استعادت تاريخ المحطّات السابقة وترسيخ المحطّات اللاحقة؛ فنتخيّل فتى بعلبكيّاً ريفيّاً من شمسطار يحزم طموحاته وتطلّعاته وعروبته في حقيبة أحلامه، والدنيا زمن مدّ ناصري بعد نكبة 1948 وما استنسلته من قضايا، وزمن دول عربية استقلت وأخرى تناضل للاستقلال، وزمن العدوان الثلاثي على مصر، وزمن الانقسام كالعادة على محورَين متضادَّين وربّما أكثر، وزمن حلف بغداد لـ«صدّ المدّ الشيوعي»، وزمن الـ 1958 بوحدة مصرية – سورية وثورتَين عراقية ولبنانية ووصول قائد الجيش اللبناني العلماني المعتدل فؤاد شهاب إلى سدّة الرئاسة خلفاً للرئيس كميل شمعون المحسوب على حلف بغداد والغرب...

في زمن النضال وإعادة صياغة الشرق والحوادث العنقودية هذا، يقصد فتى ريفي مدينة كوسموبوليتية حبلى بإرهاصات القضايا، ويباشر إقامة طويلة في مهنة المتاعب يستهلّها في أواخر خمسينيات القرن الماضي، مصحّحاً في جريدة «النضال»، فمراسلاً صحافيّاً في جريدة «الشرق»، ثمّ محرّراً وسكرتيراً للتحرير في مجلّة «الحوادث» لصاحبها الصحافي الشهيد سليم اللوزي الذي اغتيل عام 1980، فمديراً للتحرير في مجلّة «الأحد» التي أسّسها نقيب الصحافة الشهيد رياض طه سنة 1950، محقّقاً قفزة صحافية مميّزة بملاحقها وتبويبها. وقد اغتيل طه في 23 تموز (يوليو) 1980 أيضاً، في السنة ذاتها التي تعرّضت فيها مطابع «السفير» للتفجير في 1 تشرين الثاني (نوفمبر) 1980، قبل أن يتعرّض طلال سلمان، بسبب صلابة موقفه، لمحاولات لتفجير منزله «تُوِّجت» في 14 تموز 1984 بمحاولة اغتياله أمام منزله في رأس بيروت، ما ترك ندوباً في وجهه وصدره، بالإضافة إلى ملاحقته من السلطات وسجنه مرّات عدّة بسبب آرائه ومواقفه الجريئة.

في خريف 1962، غادر طلال سلمان لبنان إلى الكويت ليصدر مجلّة «دنيا العروبة» عن «دار الرأي العام» لصاحبها عبد العزيز المساعيد، إلا أنّ ذلك لم يدم أكثر من ستّة أشهر، عاد بعدها سلمان إلى بيروت ليعمل مديراً للتحرير في مجلّة «الصياد» لصاحبها سعيد فريحة، ومحرّراً في مجلّة «الحرية» الأسبوعية السياسية العربية التي كانت لسان حال حركة القوميّين العرب منذ 1959، وأصبحت بعد نكسة 1967 ناطقة باسم «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» ثم باسم «الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين» و«منظّمة العمل الشيوعي اللبناني» على إثر انشقاق 1969 في صفوف القوميّين العرب. هذه المجلّة انضمّ إليها الصحافي غسان كنفاني سنة 1961، وهو من بين شهداء الصحافة الجريئة الذين سقطوا أيضاً في بيروت وضواحيها، وقد اغتيل في 8 تموز 1972.

سنة 1974، وقد بلغ الشاب البعلبكي السادسة والثلاثين، أينعت تجربته التي بدأت أواخر الخمسينيات مغامرةً جريئة ستمتدّ حتى نهاية سنة 2016. ففي 26 آذار (مارس) 1974، أصدر العدد الأوّل من «السفير» في بيروت، ليبدأ بذلك النصف الآخر من حياته المهنية كما تجربة صحافية حدّدت معالم المهنة ومقارباتها. أطلقت «السفير» على أنّها «يومية سياسية مستقلّة»، وحملت شعار «جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان» كما شعار «صوت الذين لا صوت لهم»، وحاول سلمان إظهار استقلاليتها قدر الإمكان. طوال أكثر من أربعة عقود، شكّلت الجريدة مرجعية إعلامية في الشؤون العربية واللبنانية تحظى بالتقدير وبالتأثير في الرأي العام. تضمّنت صفحاتها الأخبار والتغطية الميدانية للأحداث في السياسة والاقتصاد والثقافة والمجتمع والرياضة والترفيه، بالإضافة إلى التحقيقات الميدانية والعلمية والبيئية.

أعطت «السفير» أهمّية للأحداث اللبنانية التي لم يتناولها الإعلام المهيمن، كما للقضية الفلسطينية، واشتهرت بنشرها كاريكاتورات «حنظلة» للرسّام الفلسطيني الكبير ناجي العلي. واستمرّت في حمل لواء شخصية «حنظلة» ومبدعها بعد استشهاد ناجي العلي، كما في حمل لواء قضية فلسطين وقضايا العرب في افتتاحيات سلمان كل اثنين وفي كلّ ثنية من ثنايا الصحيفة.

وكان لجيل الشباب إضاءة خاصّة، فحظي بملحق في الجريدة تحت اسم «شباب». الملحق الذي كان قوام فريق عمله شباباً جامعيّين، أعاد فتح النقاش حول قضايا منسيّة تتعلّق بالمهمّشين، منتجاً فورة في الأوساط السياسية والاجتماعية والاقتصادية. كما دأبت «السفير» لفترة على نشر ملحق «كتاب في جريدة» مع أعدادها، كان عبارة عن كتاب أسبوعي مجّاني ضمن سعيها لنشر الثقافة بين الجميع إيماناً منها بحقّ وصول مختلف طبقات المجتمع إلى المعرفة.

آفاق اللبنانيّون والعرب على عام 2017 من دون «السفير» بعد معاناتها من مشاكل جمّة، واعتبر ناشرها أنّها «تغيب... ولا تنطفئ». بعد مسيرة «السفير» الحافلة، خصّص وقته لخوض تجربة جديدة مع موقعه الإلكتروني الخاصّ الذي حمل اسمه، فنشر مع عدد من الزملاء وأصدقاء «السفير» مقالات أسبوعية تحت شعار «على الطريق»، واستمرّ في كتابة المقالات التحليلية حتّى الرمق الأخير. ويستمرّ الموقع تأكيداً على أنّ طلال سلمان يغيب ولا ينطفئ.

هكذا، تُطوى إحدى الصفحات الأخيرة لحقبة لن تعود من الصحافة اللبنانية والعربية. مع ذلك، وضع الراحل الحجر الأساس في الإعلام العربي الحديث، وسيبقى تأثيره حاضراً في أوساط المهنة مباشرة أو مداورة، بما ينفي نسبيّاً ما ذهبت إليه الجريدة في مانشيتها الأخيرة قبل احتجابها: «الوطن بلا السفير»، وينفي اليوم نسبيّاً ما قد يتبادر من تنويع على المانشيت المذكور بالقول إنّ «الوطن بلا صاحب السفير».

> وضع الراحل الحجر الأساس في الإعلام العربي الحديث

... سنبقى هنا

لينا فخر الدين

7 سنوات مضت حينما كتبتُ اسمي على العدد الأخير من «السفير»، وأنا هنا أخطّ أسمك. أودّعك وأكتب عنك. كنتُ أدرك دائماً أن ساعة الرحيل لا بدّ أن تحين يوماً. تخيّلتها عشرات المرّات، ولا جرأة لي بالسؤال عمّا إذا كنت قد متّ فعلاً. أنتَ لا تزال تجلس هناك، في الطابق السادس، تستلّ قلمك وتكتب، وفي يدك سيجارة بيضاء تُشبه كثيراً جسدك النحيل الذي حمّلنا لأعوام رائحة دخانك تعبق في المكتب الجلدي، وأنت تضحك. تأخذ نفساً عميقاً، وتتذكر حادثة عمرها عشرات السنوات، تعود بك الذاكرة إلى مكان ما، وأنت تسردها على مهل، وكأن الكلمات تسكنك غير راضية بتركك. أتأمل تلك اليدين، التي تعرف وحدها كيف تقصّ علينا الرواية بعناية.

هنا، في مبنى «السفير»، في مكتبك في الطابق السادس، حيث تقابلنا للمرّة الأولى. كانت تلك اليد التي امتدّت وربّتت كتفي. هذه اليد كانت تكفيني حتّى تفتح لي أبواب «السفير» الواسعة. هي اليد السمراء نفسها التي شاركتني أفراحي، وهي اليدُ التي كانَ صاحبها يطمئن عليّ ليلاً، وهو يهبط درجات «السفير» موجوعاً. وأنت الذي كنت بالنسبة إلينا، أكثر بكثير من «الناشر»، كنتَ أنت الحب الكثير.

توقفت عن الذهاب نحو مكتبك، بعدما أكلني الحنين إلى «السفير». كنتُ أتقصّد التوجّه إلى نزلة «السارولا»، أترصّد سيارتك مركونة على باب الجريدة. أطمئنّ أنّك ما زلت بيننا. أتقصّد السؤال عنك من بُعد. أنا التي كنت أرتعد خوفاً كلما سمعت أنك تُقاوم المرض بعناد، تماماً كما قاومت كلّ شيء. هذا الألم لا يليق بقلبك؛ قلبك الذي اتّسع لحبّنا مع هنادي وربيعة وأحمد وعلي. قلبك الذي كان يسأل عن أحوالنا، حتّى بعدما تباعدنا. قلبك الذي كان يحمّلنا الفرح، ويرقص معنا على أنغام العُود الحلبيّة التي تُحبّها. كما حملتنا جميعاً إلى قمّة «السفير».

وداع حبيب، من «فقدان» الذاكرة. ولكن معك أنت، الأمر يبدو مختلفاً. ما زلت أذكر كيف تحفر المهنة في أرواحنا كلّ يوم، كيف تحيك قصّة ابن العسكري الآتي من شمسطار وحلمه أن يكون صحافياً، وكان له ما أراد. ما زلتُ أذكر تلك الابتسامة عندما أتيتُ إليك، أنا الخرّيجة حديثاً من كلية الإعلام، حينها علّمتني قواعد المهنة التي قضيتَ عمرك تحميها ودفعتَ ثمنها من جسدك. ما زلتُ أذكر دخولك إلى الاجتماع الصباحي كل يوم، تعطي الملاحظات بضحكتك المعهودة. كلما شعرتُ بالتعب توجّهت إلى مكتبك. حيث يقظن الرجل «الذي علّم بالقلم».

تؤلمني الذكريات، كما ألمني انسلاخي منذ 7 سنوات عن «السفير»، وكالألم الذي أشعر به برحيلك، وأنا أتخيّل أن الغبار سيملأ الطابق السادس ومكتبك الخشبيّ. لكننا، يا أستاذنا، سنبقى هنا. نكتب لك، ونحمل «على الطريق» على أكتافنا، كما حملتنا جميعاً إلى قمّة «السفير».

(أرشيف)

ابراهيم الأمين

الراحل وحيداً

لو أنك كتبت أنت الرثاء وأعفيتنا جميعاً من هذا الحمل، لو أنك، أنت، قلت ما تحب أن يقال فيك، وأن يحجب عن اسمك ما كنت راغباً في محوه، لو أنك قلت لنا كيف تحب رسم صورتك في لحظة الغياب، لو أنك قلت دعكم من هذه الحكاية، وتلك الرحلة، ولا تقفوا عند هذا التل، وعودوا بي الى حيث رغبت في أن أكون في لحظة الوحدة. فمن منا يقدر على تخيّل ما كنت تفكر فيه أخيراً. لو فعلت ذلك لرسبنا جميعاً في امتحان الحديث عنك، وربما، لو أتيحت الفرصة لكل من يريد تذكّرك، أن تكشف فيه علامات الضعف إن قصّر أو بالغ في الكلام، وكان سيكون لضحكتك أن تسخر من كل الاعيبنا. ونحن نحاول الآن، بعد فوات الأوان، التعرّف على ما كنت عليه أنت، في آخر الزمان.

كنت ستمزق كل الأوراق التي كتبت، وربما احتفظت ببعضها، إن وجدت فيها الحب الذي تشتهيه، وكنت لعرفت من بيننا الأقرب الى عقلك أو قلبك أو من يقدر على الاقتراب من حقيقة أحلامك. لكن الحياة لا تسير على هذا النحو. هي قصة تعيد سرد ذاتها مع كل غياب. وليست عند البشر أدوات جديدة لقياس الإحساس بالألم أو لحظة ملامسة الموت. ليس عندهم سوى ما تخيّلوه من قبل، وهم يسيرون في جنازات الآخرين، حيث ينظرون الى الحسرة والتعب والإعياء على من بقي واقفاً ينتظر موعده الآتي. ولأن الجمع متى التمّ، سيذكرك كاتباً عن الآخرين ولأجلهم، فإن الجمع متى انفضّ يتخيّل أنه أخذ حصته منك، وفي حالتك، يأمل الخائفون أن تصيبهم العدوى منك، ولو كانت ألماً، لكن حظهم العاثر يعيدهم الى حقيقتهم، مجرد أنفس تخاف لحظة الرذاذ الأخير. ولأن الحياة تسير تاركة خلفها كل شيء، فإن الموت يمنح صاحبه فقط حظ السير غير ناظر الى الخلف أيضاً. لكنه موت لئيم، يلزم كل الباقين، بالنظر الى ما يتحرك من حولهم، لكنه لا يمنحهم فرصة التجربة. وبينما تمضي النساء باكيات على حيّ لا يقرأ في عقل من رحل، ويمضي الرجال حالمين برأحل يعلمنا عن مكتشفه، ها نحن، وأنت الراحل وحيداً، وقد تركتنا جميعاً، ينظر بعضنا إلى بعض، ولا نعرف إن كنا نفحص صدق حزننا على من فقدناه أو على أنفسنا، قبل أن نبتعد غارقين في الأسى. في لحظتي القاسية هذه، أعود معك الى من كنت تهوى مأثره، ومن رغبت في أن تكون نديمه، ذلك الجواهري الحالم بمجده دوماً. وهو يعيد على مسامعنا درسه الأزلي: قدْ يقتُلُ الحُزنُ مَنْ أحبابهُ بَعُدوا عنه، فكيفَ بمنْ أحبابُهُ فُقِدوا!

قضية اليوم

عن أحوال خصوم حزب الله حيث لا حول ولا قوة

غسان سعود

لو وقعت حادثة الكحالة بين عامَي 2004 و2017 لما تردّدت الولايات المتحدة في دعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد وإبقاء اجتماعاته مفتوحة إلى حين إنشاء محكمة خاصة. أمّا وقد تجاوزت الأحداث تلك الحقبة فلا شيء من هذا كله: لا اجتماعات في البريستول ولا لقاءات في الصروح الدينية ولا «ثوار» يشيدون الجدران على الطريق الدولية لمنع مرور الشاحنات؛ كل ما بقي من تلك العدة هو تلفزيونان وبضعة موتورين مغمورين يضعون لافتات مطبوعة في صناديق سياراتهم وينتظرون حادث سير ما للوصول على عجل.

قرّر وضاح الصادق أنه بديل سعد الحريري، وقال فؤاد مخزومي إنه محل جمال الجراح، وصولاً إلى تيمور مكان والده وليد جنبلاط. وحلّ «أبو الحَسَن» محل الصفور التي أسقطت سياسياً قبل تحقيقها لغاياتها. لا يكاد رئيس حزب الكتائب سامي الجميل يتحدث عن «نضال وجودي وكياني لم يعد

> إسرائيل كلّفتهما معاينة مراكز للمقاومة
> **الأمن العام يوقف روسياً وزوجته**
>
> أوقف جهاز الأمن العام مواطناً روسياً وزوجته أثناء محاولة خروجهما من لبنان عبر مطار بيروت الدولي. وبحسب المعلومات، فإن تعاوناً جرى بين جهاز أمن المقاومة الإسلامية وجهاز الأمن العام بعدما ظهرت معطيات تشير الى حركة أحد المواطنين الأجانب في الضاحية الجنوبية.
> وتضيف المعلومات إن الموقوف زار لبنان في أيام عاشوراء الماضية، وكان يتجوّل في بعض أحياء الضاحية الجنوبية. وعند الاشتباه به، تمّت ملاحقته، وعندها عمد الأمن العام الى تتبّع اتصالاته ومكان إقامته في أحد الفنادق، وعند محاولته الخروج من لبنان جرى توقيفه.
> وتفيد المعلومات بأن المواطن الروسي أقرّ بأنه تم تجنيده من قبل الاستخبارات الإسرائيلية منذ وقت غير قصير، وأنه تلقى تعليمات بالتوجه الى لبنان، وجرى تزويده بخرائط تخصّ أمكنة وتجمعات ومنشآت عائدة لحزب الله، وطلب اليه الذهاب الى تلك العناوين وتفقّدها وتصويرها إن أمكن. وأقرّ أيضاً بأنه زار الضاحية أكثر من مرة، وأنه كان يعمل على جمع معطيات لمطابقتها مع معلومات سابقة موجودة لدى مشغّليه. وفي التحقيق مع زوجته، أقرّت بمعرفتها بعمل زوجها وأنها تساعده في مهامه.
> وقد جرى التواصل بين الأمن العام والسفارة الروسية في بيروت، لإطلاعها على طبيعة التوقيف، قبل أن تتم إحالته مع محاضر التحقيق الى القضاء العسكري للادّعاء عليه.
> وكان المدير العام للأمن العام بالوكالة اللواء الياس البيسري قد أعلن في احتفال بذكرى تأسيس الأمن العام عن «توقيف شبكة تجسّس لمصلحة العدوّ الإسرائيلي في مطار بيروت، مؤلّفة من شخصين، حاولا مغادرة لبنان، مضيفاً: «قمنا بالتحقيقات اللازمة، وهذه الخلية كانت تشكّل خطراً على لبنان».

أميركا تريد أن يدفع الحزب ثمناً مسبقاً لأي تسوية رئاسية، وهمّها يركّز على الحاكم وقائد الجيش

سياسياً» حتى يتبرع مستشار سمير جعجع الإعلامي شارل جبور منتقداً «إعطاء الناس آمالاً ووعوداً ثم بتفوت بالحيط» حيث «مش حتقدر تعمل شي، لا قبل الكحالة ولا بعدها».

يتحدث سامي الجميل عن مرحلة نضالية جديدة، فيتبعه زميله في الحزب النائب نديم الجميل في تثبيت ملامحها في اليوم التالي: عرض أفلام سينمائية لا يريد وزير الثقافة لها أن تُعرض (الوزير الذي لا يعلم ربما أن على الهواتف اليوم تطبيق يُدعى «يوتيوب»). في وقت تحل المواجهة مع المادة 534 من قانون العقوبات محل المواجهة المنتظرة مع الحزب؛ كان عنوان المواجهة السلاح غير الشرعي، صار عنوان المواجهة هو حقوق المثليين. أما الأمين العام السابق لقوى 14 آذار فارس سعيد فتحوّل في هذه المشهدية إلى أستاذ محاضر في العقلانية السياسية عبر الاعترافات المتلاحقة بموازين القوى الحقيقية التي تكرّس هزيمة فريقه. ومن يدقّق في تصريحات سعيد يقول إن الولايات المتحدة (لا أهل الكحالة) هي من تستطيع وحدها قطع طريق طهران – الضاحية، ولا بدّ أن يتذكر الرئيس ميشال عون حين كان يسأل كيف يراد منه نزع سلاح حزب الله الذي لم تستطع إسرائيل مدعومة من الولايات المتحدة أن تنتزعه.

لكن الوضوح يكون أكثر فعالية، عندما يبدأ فيلم نزع السلاح مع سعد الحريري ووليد جنبلاط والأقطاب المسيحيين في 14 آذار، ثم ينتهي مع طوني أبي نجم (يُعرف عنه بإعلامي) وإيلي محفوض (يُعرف عنه كرئيس حركة التغيير) وزياد حواط (نائب). من فريق يسرح ويمرح في الحكومات والمجلس النيابي إلى فريق يعجز عن تأمين أكثر من 31 نائباً، فيما تعطيل النصاب في المجلس النيابي يحتاج إلى 43 نائباً. مع ضرورة تخيّل ما سيكون الوضع عليه هنا في حال تشكيل حكومة وفق نسب التمثيل النيابي. في ظل تأكيد النائب كميل شمعون أخيراً أن البيانات التي تُوزّع مرفقة بتواقيع النواب – بما في ذلك توقيعه – لا يعرف بها بعض النواب الموقّعين – مثله – إلا بعد نشرها في الإعلام.

لكنّ الصدى الإقليمي الذي ينتظره هؤلاء، يحول دون كشف حقيقة ما يفكرون فيه. لكن ما يقوله فارس سعيد وآخرون من أوساطهم، يكشف الحسرة الحقيقية من التخلي الأميركي. مع وجوب التأكيد دائماً أن علاقة هؤلاء بفرنسا لا تقل أهمية سياسية عن علاقتهم بكل من السعودية والولايات المتحدة، لكن غياب العلاقات النفعية والمالية المباشرة، يسمح لهم بالتعبير عن نقمتهم من السياسة الفرنسية الجديدة. بعدما كانوا ينتقدون التدخل السوري في الشؤون الداخلية اللبنانية، صاروا ينتقدون التدخل الفرنسي في الشؤون الداخلية اللبنانية. لكنهم على استعداد دائم، للترحيب بالتدخل السوري أو الفرنسي حين يكون لمصلحتهم.

في المقابل، تبرز مقاربة رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل لمسألة الأوزان السياسية الفعلية. حين افترض أن الفريق الآخر الذي لا يملك ثلثاً معطلاً أقله سيتلقّف ابتعاده عن نقمتهم من السياسة الفرنسية الجديدة، بعدما كانوا ينتقدون التدخل السوري في الشؤون الداخلية اللبنانية، صاروا ينتقدون التدخل الفرنسي في الشؤون الداخلية اللبنانية. لكنهم على استعداد دائم، للترحيب بالتدخل السوري أو الفرنسي حين يكون لمصلحتهم.

(مروان بو حيدر)

فرصة الخروج الظرفيّ من الزاوية التي وصلوا إليها، فيما لم يخسر باسيل شيئاً لأنه سيعود إلى تحالفه السياسي السابق أكثر قناعة بأن من «جرّب المجرّب عقله مخرّب».

هنا يطرق الاستحقاق الرئاسيّ الباب مجدداً: من يفترضون أن أميركا وحدها من يملأ الشغور الحاصل أو القادم في كل من رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة وحاكمية مصرف لبنان وقيادة الجيش، هم إما لا يفهمون الأحجام الحقيقية للداخل اللبناني، أو لا يريدون أن يفهموا، حيث لا يمكن لفريق لا يملك ثلثاً نيابياً معطّلاً أن يفوز بأربعة أو ثلاثة أو حتى اثنين من المواقع الأربعة الشاغرة. وكل ما أراده واشنطن في المرحلة السابقة، هو تأخير وصول المرشح المدعوم من الحزب إلى بعبدا إلى حين استكمال الشغور في المواقع الرئيسية الأربعة لفتح الباب أمام التسوية الشاملة، حتى لا يأخذ الحزب كل ما يريده «بالمفرق» كما يفعل غالباً. وهي مرحلة تشارف على الانتهاء، مع انتقال الشغور من المؤسسات السياسية التي لا تعني الأميركيين كما تعنيهم المؤسسات الحقيقية والفعلية حيث استثماراتهم الحقيقية والقديمة في البلد. ومع التأكيد دائماً أن منصب حاكم مصرف لبنان بالنسبة إلى الأميركيّين، هو أهم من جميع المناصب الأخرى. وواشنطن تتحمل رئيس جمهورية ليس على ذوقها، لكنها لا تتحمل حاكماً لمصرف لبنان لا تجمعه بها ثقة عمياء. عدا كون أميركا تثق بقدرتها على ضبط إيقاع أي قائد جيش دون استثناء.

ومع الاستعداد للشروع في توزيع السلطات والامتيازات، تؤدّي التفاهمات الداخلية دوراً أساسياً في تكريس موازين القوى، ليس بين التيار والحزب فقط إنما بين التيار وجميع من أعطوا الأولوية للحسابات الشخصية على المصلحة العامة لفريقهم السياسيّ مجتمعاً. وهو ما يقود إلى القول إن المقاربة اليوم يجب أن تكون مقاربة فريق أو مقاربة مشروع، لا مقاربة أفرقاء كما يحصل منذ سنوات. وإذا كان النقاش اليوم بين الحزب والتيار يتناول في جانبه التقني أربعة بنود فإن عنوانه السياسيّ واحد: عدم تقديم خدمة مجانية لخصومهما المشتركين مجاناً ومن الجانبين.

على صعيد الحوار يمكن القول إن الحزب تلقّف بإيجابية كبيرة مبادرة التيار، وهو أنشأ لجاناً لبحث ورقة باسيل، وكان واضحاً أن البحث والنقاش في بنود اللامركزية والصندوق الائتماني يركزان على الإيجابيات بدل السلبيات، ومحاولة تدوير كل ما يصادفهما من زوايا قانونية ودستورية في هذين المشروعين. ورغم مواصلة باسيل التشكيك في الوصول إلى خواتيم سعيدة فإن حركة الحزب الداخلية وحركته باتجاه حركة «أمل» تجزمان بعكس ذلك. مع العلم أن الورقة التي توسّع بها باسيل مع الحزب هي نفسها الورقة الرئاسية التي جال بها نوابه على الكتل النيابية قبل عام، دون أن يهتم أحد بشأنها.

وعليه كان يمكن لحوار الحزب والتيار اليوم، أن يكون حواراً بين الكتائب والتيار، أو بين التغييريين والتيار، أو بين الاشتراكيّ والتيار. ولا يزال الباب مفتوحاً لذلك. تماماً كما كان الباب مفتوحاً عشية الجلسة الانتخابية الأخيرة لتوسيع القاطع أكثر عبر استبدال المرشح جهاد أزعور بالمرشح زياد بارود، لكن مكابرة سمير جعجع والتزامات وليد جنبلاط حالتا دون ذلك.

ورغم قول باسيل إن أزعور هو المرشح إذا كانت ثمة جلسة غداً، فإن أفرقاء التقاطع على أزعور افترقوا حبياً وبهدوء فور إعلان الرئيس نبيه بري عن رفع الجلسة. ورغم التواصل الإيجابي المستمر بين التيار والكتائب والتيار والاشتراكي، والتواصل البارد بين التيار والقوات وبعض النواب التغييريين، لكن أي تقييم لم يحصل لخطوة ترشيح أزعور أو للجلسة الانتخابية وما يمكن فعله لزيادة عدد الأصوات أو أقله الحفاظ عليها نفسها.

وهو ما يقود إلى القول إن ترشيح أزعور كان ضرورياً، سواء للتيار أو لخصوم الحزب في تلك المرحلة، وقد حظي بدعم خاص من بكركي مع إسناد أميركي – سعوديّ، فيما ينتظر تحديد ظروف المرحلة المقبلة التي يمكن أن تُحدد فيها جلسة لانتخاب رئيس ليتقرر ما إذا كان سيُبقي على أزعور أو يتم اختيار غيره أو يكتفي المناوئون لفرنجية بمقاطعة الجلسة أو التصويت بورقة بيضاء.

زيارة مبعوث الرئيس الفرنسي جان إيف لودريان الأولى سبقها توازن ردعيّ سطّره التقاطع على أزعور؛ توازنٌ حكمته المرحلة، حيث كانت أولوية التيار وقف اندفاعة فرنجية نحو بعبدا، وهو ما سمح بتقاطع مع رغبة أميركية بعدم السماح للحزب بإيصال من يريد إلى الرئاسة دون دفع الثمن. لكن إخراج التيار من هذا التقاطع لقاء الثمن الداخليّ المناسب، يمكن أن يفتح الباب أمام انتخاب رئيس وفق المبادرة الفرنسية، إلا إذا قرّر الأميركيون أن الوقت لم يحن لذلك فيواصلون الهروب إلى الأمام عبر ألف وسيلة وحيلة.

تقرير

بوحبيب يرفض مسوّدة قرار التمديد لليونيفيل «لا نقبل العمل تحت الفصل السابع»

باشر وزير الخارجية عبد الله بوحبيب، لقاءاته في نيويورك، تحضيراً لجلسة التجديد لقوات الطوارئ الدولية العاملة في جنوب لبنان، اليونيفيل، والتي ستنعقد نهاية الشهر الجاري. وقد التقى بوحبيب ممثلة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة، السفيرة ليندا توماس غرينفيلد، التي شددت على «دعم الولايات المتحدة لضمان تفويض قويّ من مجلس الأمن الدولي، يمدّد لقوة اليونيفيل حتى تتمكن من القيام بمهامها». وعلمت «الأخبار» أن «بوحبيب لمس ضغوطاً كثيفة من قبل القوى الدولية التي ترفض حذف الفقرة التي تحدثت عن أن اليونيفيل لا تحتاج إلى إذن مسبق أو إذن من أيّ شخص للاضطلاع بالمهام الموكلة إليها، وأنّه يُسمح لها بإجراء عملياتها بشكل مستقلّ». لكنه «شدد أمام من التقاهم من مسؤولين في بعثات دولية على أن الإبقاء على هذه الفقرة وإعطاء اليونيفيل حرية مطلقة وسلطة مستقلة، ستكون له تداعيات في مناطق تحركها وأن هذا الأمر سيؤدي حتماً الى حصول توترات وإشكالات قد تشكل خطراً على عناصرها»، بينما فوجئ هؤلاء المسؤولون «بكلام بوحبيب والإصرار اللبناني على موقفه من سحب الفقرة المضافة العام الماضي».

وفي وقت لاحق، أذاعت وزارة الخارجية معلومات رسمية تقول بأنه وبعد اطلاع الوزير بوحبيب على مسوّدة مشروع القرار المطروحة، «عبّر الوزير بوضوح عن رفض لبنان للصيغة المتداولة كونها لا تشير الى ضرورة وأهمية تنسيق اليونيفيل في عملياتها مع الحكومة اللبنانية، ممثلةً بالجيش اللبناني، كما تنص اتفاقية عمل اليونيفيل المعروفة بالـ«SOFA».

كما ذكّر بوحبيب بأن التجديد السنوي للقوة الدولية في الجنوب «يأتي بطلب من الحكومة اللبنانية. كذلك شدد على رفض لبنان أن يعطي الشرعية لنقل ولاية اليونيفيل من الفصل السادس، وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي 1701 الصادر عام 2006 والداعي الى حل النزاع بالطرق السلمية، الى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو الى فرض القرار بالقوة».

(الأخبار)

تقرير

عين «توتال» على البلوك 8

مع إعلان شركة «توتال إنيرجيز» وشريكيها «إيني» و«قطر للطاقة» إطلاق أنشطة الاستكشاف في الرقعة الرقم 9 في لبنان، إثر إنجاز تحديد الحدود البحرية بين لبنان وفلسطين المحتلة، تكون الظروف التي حكمت لمصلحة عرض «الكونسورتيوم» الذي تقوده الشركة الفرنسية، قد بدأت تتحسّن لمصلحة الطرف اللبناني والنسَب العائدة له من التلزيمات، وخصوصاً مع إعلان وزير الطاقة في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، وليد فياض، منح رخصة استطلاع للقيام بمسح زلزالي ثلاثي الأبعاد في الرقعة الرقم 8، وذلك لجمع البيانات ودراستها لبلورتها وتسويقها للشركات العالمية.

وفيما أبدت «توتال» أخيراً اهتماماً بالرقعتين 8 و10، مستفيدة من الزخم الذي أعطاه بدء عملها في الرقعة الرقم 9 للملف برمّته، صار لزاماً على الجانب الرسمي اللبناني عدم المسارعة أو التسرّع في الأمر، ووضع ورقة التفاوض على رفع حصّة لبنان على الطاولة من جديد، وخصوصاً أن دورة التراخيص التي حصلت بموجبها «توتال» على حصتها من الرقعة 9، حصلت حين لم يكن لبنان قد أنجز بعد تحديد حدوده البحرية، ما قلّل من نسبته وسعر تلزيم الرقعة.

أما اليوم، وفي حال حصول استكشافات في الرقعة 9، يعني ارتفاع احتمالات وجود استكشافات مماثلة في الرقع المجاورة. إضافة إلى أن منح رخصة استطلاع للقيام بمسح زلزالي ثلاثي الأبعاد في الرقعة الرقم 8، التي كانت تقع سابقاً في منطقة متنازع عليها ولم يكن من الممكن البدء بالمسح قبل اتفاقية الترسيم، يعزز من نوعية الداتا وتوافرها لدى لبنان، ما يتيح له التسويق الأفضل للرقع.

ومع قرب انتهاء مدة عقد تلزيم الرقعة 4 في الثاني من تشرين الأول المقبل، تتجه الأنظار إلى شركة «توتال» وقرارها المرتقب حيال مواصلة العمل في هذه الرقعة أو تركها، وخصوصاً أن الشركة مع الكونسورتيوم الذي تقوده، اتخذت قراراً بعدم التقدم في دورة التراخيص والتلزيمات قبل ظهور نتائج الاستكشاف في الرقعة 9، والتي يتوقع ظهورها بعد نحو شهرين، بما يتجاوز موعد انتهاء مدّة عقدها في الرقعة 4. وهنا تصبح الكرة في ملعب الحكومة التي قد تلجأ مرة جديدة إلى خيار التمديد.

تستفيد «توتال» من كونها الشركة الوحيدة التي تحظى بموافقة لبنانية وأميركية وإسرائيلية على السواء، ما يجعلها «متشددة وحالمة» في كثير من المواقف، الأمر الذي يجب أن يدفع الطرف اللبناني إلى تنويع شركائه في الرقع الأخرى، ما يزيد التنافسية وبالتالي يجذب المزيد من الشركات. كما يسمح الأمر برفع سعر تلزيم الرقعة، وبالتالي رفع نسبة لبنان وإبعاد شبح الاحتكار عن ملف النفط في البلاد.

(الأخبار)

(أ ف ب)

علم وخبر

المثلية تشعل التيار

أدى الموقف الملتبس للتيار الوطني الحر بشأن المثلية الى تصدّعات كبيرة في التيار وتكتل لبنان القوي، حيث تتكرر النقاشات الصاخبة على مجموعات الواتساب الخاصة بالمكتب السياسي للتيار والتكتل، ويتكرر تصادم النواب والمسؤولين الحزبيين بين من يبدي تفهّما لوجوب تعديل قانون العقوبات، ومن يدعو الى التشدد في المواجهة. وإذا كانت نائبة رئيس التيار مارتين كتيلي والنائبة ندى البستاني من دعاة الحوار بهذا الشأن، فإن النائبين سليم عون وإدغار طرابلسي انضمّا الى زميلهما جورج عطا الله في التشدد والتصعيد، فيما يحاول رئيس التيار إيجاد أرضية مشتركة بهذا الشأن، عنوانها: مصلحة العائلة وحمايتها.

عودة مكاري إلى الكورة

بعد الإشارات المتكررة (من والدته خصوصاً) بعدم نيته القيام بأي عمل سياسي لخلافة والده النائب السابق فريد مكاري، عاد نبيل فريد مكاري أخيراً من الولايات المتحدة، مكثفاً واجباته الاجتماعية في قضاء الكورة والتواصل المباشر مع المقرّبين سابقاً من والده في القرى والبلدات. وهو يحرص على مدّ جسور التواصل مع جميع الأفرقاء، باستثناء «القوات اللبنانية» جراء ما يصفه أنصار مكاري بقلّة الوفاء مع الراحل، علماً أن عودة مكاري تقلق النائب أديب عبد المسيح الذي يعلم أن رئيس كتلته النائب ميشال معوض سيختار مكاري إذا خُيّر بينه وبين عبد المسيح كحليف من الكورة.

عبد الله مستاء من هاشمية

استاءت بعض المرجعيات في شحيم، على رأسها النائب بلال عبد الله، من زيارة رئيس جمعية بيروت للتنمية الاجتماعية أحمد هاشمية للبلدة أمس، وخصوصاً أن الدعوة موجّهة له من قبل الشيخ آياد عبد الله، وحضرها عدد كبير من رجال الدين. وبحسب المعلومات، فإن هاشمية لم يدخل في تفاصيل الملفات الطارئة، وإنما قال بعض الحاضرين إن هدف الزيارة تثبيت العلاقة مع فاعليات البلدة وتقديم مساعدات صحية وتربوية.

دريان يمنع الصاحب من الترشح

رفض مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان إدراج اسم رئيس جمعية الفتوة الشيخ زياد الصاحب على اللائحة المدعومة من تيار المستقبل لخوض انتخابات المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى. وتذرّع دريان بأن الصاحب كان يريد أن يقود حملة انقلاب ضده، وذلك بعدما علم أن الرئيس فؤاد السنيورة اتصل بالصاحب عارضاً عليه أن يتولى منصب مفتي الجمهورية بالوكالة حينما تعرّض دريان لنكسة صحية.

تقرير

«تأخير الإصلاحات يعرّضنا للعزلة المالية»

منصوري: الاستقرار النقدي له حدود

(هيثم الموسوي)

في مؤتمره الصحافي أمس، تقصّد حاكم مصرف لبنان بالإنابة، وسيم منصوري، أن يوجّه رسالة واضحة إلى القوى السياسية، مفادها أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق السلطة، فهو أمّن رواتب العاملين في القطاع العام بالدولار للشهر المقبل، لكنه لا يضمن الاستقرار النقدي المحدود «بالزمان والظروف السياسية والاقتصادية والأمنية المتعلّقة به»، وهو يدرك أن هناك حاجات للحكومة بالعملة الأجنبية، إلا أن الانتظام المالي للدولة لن يتحقق من دون إقرار القوانين الإصلاحية وتحديداً الـ Capital Control، وقانون إعادة التوازن المالي وقانون إعادة هيكلة المصارف.

هذه الرسالة ليست سوى تذكير من منصوري بأنه ماضٍ في قرار الامتناع عن استعمال سيولة مصرف لبنان بالعملة الأجنبية من أجل تمويل حاجات الدولة، طالما أن السلطة الحاكمة ما زالت متقاعسة عن تأدية واجباتها في إدارة الأزمة وتأمين الطريق نحو التعافي. لكنه في الوقت نفسه، يحاول إيجاد مبرّرات لما يقوم به على جبهة تسديد رواتب العاملين في القطاع العام بالدولار، إذ إن تكريس مسألة الدعم عبر السياسة النقدية، لا يختلف جوهرياً عما

> **الرواتب ستُدفع على سعر صرف 85500 ليرة، أي بفرق 4 آلاف ليرة عن السوق الحرّة**

كان يحصل سابقاً، أي إن المصرف المركزي يقوم بعمل هو أصلاً من واجب الحكومة التي تتحكّم عبر وزارة المال بالسياسة المالية. وخطوة تكريس تسديد الرواتب بالدولار، قد تنسحب على سائر حاجات الخزينة بالعملة الأجنبية، وهو أمر يتطلب أن تكون هناك مداخيل بالدولار لدى الحكومة. هذا التفق ليس مبشّراً بالخير، وإن كان يقصد منه الخير. فالأجدى بالحكومة أن تزيد الرواتب، وأن تسدّدها بالليرة، بدلاً من الاستغناء عن عملة لبنان الرسمية، ثم تتفق مع مصرف لبنان على كيفية تكريس التوازن في الكتل النقدية بالليرة والدولار تأميناً للاستقرار النقدي.

على أي حال الرواتب ستُدفع على سعر صرف 85500 ليرة، أي بفرق 4 آلاف ليرة عن السوق الحرّة، وبالتالي فإن من راتبه يعادل 9 ملايين ليرة شهرياً، سيحصل على دعم من الفرق بين سعري الصرف، لا يتجاوز 400 ألف ليرة. دعم بخس، إنما ينظر إليه المصرف المركزي باعتباره آلية نقدية لضخّ الدولارات بين أيدي أكثر من 400 ألف عائلة، بدلاً من ضخّ نحو سبعة تريليون ليرة قد تضغط على سعر الصرف. «وهذا ينسجم مع ما تنص عليه المادة 70 من قانون النقد والتسليف لجهة المحافظة على النقد لتأمين نمو اقتصادي واجتماعي دائم. أي إنه يتم ضخّ الدولار في السوق على أربعمئة ألف عائلة، ما يؤمّن الشفافية والعدالة في التوزيع، ويعزّز الاستقرار الاجتماعي. كما جرى التوافق على تأمين احتياجات الجيش والقوى الأمنية، من دون المساس باحتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية أيضاً».

هذا الأمر يحصل بفعل قيام مصرف لبنان بالتدخل في السوق استناداً إلى «الوسائل النقدية التقليدية وفقاً للمادتين 75 و83 من قانون النقد والتسليف، أي بالتوافق بين وزير المال وحاكم المصرف المركزي»، ولفت إلى «أن المصرف المركزي حافظ على سيولته بالعملة الأجنبية وتمكّن من خفض الكتلة النقدية المتداولة بالليرة بنحو 2 تريليون ليرة لتبلغ 59,9 تريليون ليرة».

لكن يعترف منصوري بأن المشكلة الأساسية هي في الحاجات الأخرى التي لا يمكن المصرف المركزي تأمينها والتي تتكرّر باستمرار، مثل حاجات مؤسسة كهرباء لبنان (لتمويل استيراد الفيول وتسديد فواتير المورّدين)، وحاجات وزارة الاتصالات لشراء التجهيزات والمعدات وسداد أكلاف استجرار الإنترنت، والصحة (لتسديد فواتير استيراد الدواء)، ثم الأشغال العامة والخارجية والتربية... اللائحة طويلة، وكل هذه المؤسسات تحتاج إلى «تحويل أموالها بالليرة إلى العملات الأجنبية، إلا أنه لا يمكن تأمين كل هذه المبالغ دفعة واحدة مع أنها مصاريف تحتاج إليها الوزارات فوراً. الأولويات تحدّدها الحكومة، وإمكانات مصرف لبنان للمساعدة في تحويل الأموال من الليرة إلى العملة الأجنبية لا تغطي سوى جزء محدود من احتياجات الوزارات المذكورة. بالإضافة إلى أن هذا الأمر قد لا يمكن تامينه في الأشهر القادمة».

إذاً، ما المطلوب؟ هنا مضمون رسالة منصوري: على القوى السياسية إقرار الخطوات التي طلبها صندوق النقد الدولي، مثل إقرار موازنة متوازنة وتفعيل الجباية والتوزيع العادل للضرائب وتوسيع قاعدة المكلّفين بالضريبة، وضبط مرافئ الدولة والحدود الشرعية وغير الشرعية. ويشير إلى أن «الانتظام المالي للدولة لن يتحقق من دون إقرار القوانين الإصلاحية وتحديداً قانون Capital Control وقانون إعادة التوازن المالي وقانون إعادة هيكلة المصارف». هذه القوانين مطلوبة فوراً وتشكّل المخرج الوحيد للبنان من الأزمة. لكن «للأسف لم يتحقق شيء على هذا الصعيد، والأسوأ أنه يتبين عدم وجود الحد الأدنى من التوافق السياسي... التأخير في إقرار القوانين الإصلاحية يؤدي إلى تنامي الاقتصاد النقدي، ما يؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي السليم والمستدام ويعرّض لبنان لمخاطر عزله عن النظام المالي الدولي».

كذلك، قال منصوري إن شفافية مصرف لبنان تفترض نشر البيانات المالية (النصف شهرية وغيرها) مشيراً إلى أن التأخير سببه «بدء ورشة عمل داخلية لتعديل السياسة المحاسبية للمصرف لكي تتلاءم مع المعايير والأعراف الدولية المعتمدة في المصارف المركزية، وصولاً إلى صياغة البيانات المالية بحسب الأصول. وإلى حين الانتهاء من وضع التعديلات المشار إليها، سنستمر في نشر موجز البيان المالي كما تفرضه المادة 117 من قانون النقد والتسليف، ولكن بعد إضافة التوضيحات إليه بموجب الهوامش اللازمة للمزيد من الوضوح والشفافية في عرض الأرقام».

(الأخبار)

تقرير

هل يسعى ميقاتي إلى زيادة ساعات التغذية بالكهرباء أم خفضها؟

صهيب العتر

بعد كل هذا السجال حول بواخر الفيول، والمخزون، وتحويل الليرات التي جمعتها «مؤسسة كهرباء لبنان» إلى دولارات، وسوى ذلك، ثمّة سؤال أساسي يجب على رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي، وسائر قوى السلطة، الإجابة عليه: هل يريدون زيادة ساعات التغذية بالكهرباء، أم خفضها وصولاً إلى العتمة التي اختبرها المقيمون في لبنان أكثر من فترة وعلى فترات زمنية طويلة نسبياً؟ حتى الآن، الإجابة أن هذه السلطة تسعى للعتمة حصراً، في سياق صراعاتها السياسية، بين من يريد أن يفرض على التيار الوطني الحرّ المشاركة في جلسات مجلس الوزراء، ومن يريد أن يرمّ الضربة. فإذا كان المخزون يكفي لشهر بتغذية أربع ساعات يومياً في المتوسط، وكانت بواخر الفيول العراقي تكفي لشهر أيضاً بالوتيرة نفسها، فإن التدقيق في مسألة المخزون يعادل القول بأنه يجب أن نضع العتمة كخيار أساسي ضمن سلّة الخيارات المتاحة.

في الواقع، لم يكن تأمين الكهرباء أولوية عند الحكومات المتعاقبة. في السابق، عندما كانت العملة الصعبة متوافرة، والخطط مكتملة وجاهزة للتنفيذ، فضّلت هذه القوى هدر عشرات مليارات الدولارات من المال العام، على اللاشيء. وبدلاً من الاستثمار في قطاع الكهرباء، لتأمين استدامته وتحويله إلى قطاع مربح لخزينة الدولة، بدّدت الأموال على دعم عشوائي لفاتورة الكهرباء، وعلى مشاريع مؤقّتة ومصالح ضيّقة. وبطبيعة الحال، من أهدر الفرص عندما كانت كلّ الإمكانات طوعَ أمره، لا يُعوّل عليه اليوم ليس في انتشال القطاع من أزمته فحسب، بل حتى في تسييره بالحدّ الأدنى؛ أي تأمين 4 ساعات كهرباء!

على الورق، وافق مجلس الوزراء بعد سقوط البلاد في العتمة الشاملة العام الفائت، على «خطّة طوارئ وطنية» كان أقصى طموحها رفع التغذية تدريجياً إلى 8 - 10 ساعات يومياً. وذلك بستلزم تأمين سلفة خزينة بـ600 مليون دولار، لتكون بمثابة «رأس مال تشغيلي» لفترة تراوح بين 5 أشهر و6 أشهر. لكن «مصرف لبنان» لم يوافق سوى على 300 مليون دولار منها، ما استدعى خفض عدد ساعات التغذية المقترحة إلى ما بين 4 ساعات و6 ساعات يومياً. وهو ما حصل بالفعل خلال الأشهر الفائتة، إلى حين اصطدام «مؤسسة كهرباء لبنان» بامتناع «مصرف لبنان» عن تحويل تريليونات الليرات التي جبتها من الزبائن بعد زيادة التعرفة، إلى دولارات. والسبب انخفاض ما في حوزة المصرف من دولارات واتخاذ إدارته الجديدة قراراً حاسماً بعدم مدّ اليد إلى احتياطي العملات الأجنبية من دون إجازة قانونية من مجلس النواب، عدا هاجس الحفاظ على الاستقرار الهش في سعر الصرف.

بمعزل عن أهمية الأسباب والظروف، إلا أنه في النتيجة، لم يعد بإمكان المؤسّسة تسديد التزاماتها تجاه مُقدّمي الخدمات والمورّدين، ولا شراء حاجاتها من الفيول والمازوت لزوم توليد كهرباء يكفي لما بين 4 ساعات و6 ساعات تغذية يومياً، ما يعني، باختصار، العودة إلى العتمة الشاملة. وهو ما اختبره اللبنانيون والمقيمون الأسبوع الفائت عندما أطفأت شركة «PRIMESOUTH» المشغّلة لمعملي دير عمار والزهراني المجموعتين احتجاجاً على عدم تسديد مستحقاتها. وبعد إعادة تشغيل المعملَين بناءً على تعهد شفهي من رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي بالتسديد، بدأت تكال الاتهامات إلى وزير الطاقة والمياه وليد فياض بأنه يستودر شحنات من المحروقات فيما خزانات الوزارة ملأى وفوقها سيأتي الفيول العراقي. ليأتي بعد ذلك تهرّب اللجنة الوزارية المكلّفة بملف الكهرباء من حل مشكلة عدم فتح «المركزي» اعتماد باخرة الغاز أويل التي تمّ استيرادها، بعد إجراء مناقصة أجازها مجلس الوزراء!

في المقابل، ردّت الوزارة بأن كميات الفيول الموجودة «تكفي لأقل من شهر، بحسب مؤسّسة كهرباء لبنان، المعنية الأولى». وهي أكّدت أن ثمن حمولة الناقلة البحرية «ARDMORE» التي تنتظر فتح الاعتماد المستندي للبدء بالتفريغ «مُؤمّن ويمكن تغطيته، أكان بواسطة السلفة المعطاة بموجب قرار مجلس الوزراء كرأسمال تشغيلي لمؤسسة كهرباء لبنان والبالغة قيمتها 300 مليون دولار، والتي استُخدم منها فقط نحو 193 مليون دولار، وبالتالي يتبقّى منها نحو 107 ملايين دولار، أو بواسطة أموال الجباية بالليرة اللبنانية للمؤسسة التي تتكدّس يومياً في حساباتها لدى مصرف لبنان، من دون أن يتم تحويلها إلى دولار أميركي وفق الآلية المحددة من مصرف لبنان». وشدّدت الوزارة على أنه «لا استدامة في تنفيذ خطة الكهرباء وزيادة التغذية، دون استيراد

> **حتى الآن لم يمدّ ميقاتي يده إلى جيبه ليسدّد مستحقات مورّدي الكهرباء كما تعهّد لهم**

الفيول إضافةً إلى الفيول العراقي».

بشكل أوضح، لا يمكن الحفاظ على الحدّ الأدنى من التغذية، من دون دولارات يمكن تأمينها، في حال توفرت الإرادة السياسية لذلك. ووفق مصادر مطلعة على النقاش الدائر بين «المركزي» ووزارة الطاقة حالياً، يمكن تأمين الدولارات التي تحتاج إليها المؤسسة، على سبيل سلفة خزينة، من حساب الخزينة بالعملة الصعبة، المكوّن من أموال السحب الخاصة (125 مليون دولار)، إضافةً إلى ما تجبيه الدولة من عملات صعبة (مطار، مرفأ...). وفي موازاة ذلك، يقوم المصرف بتحويل ليرات المؤسسة إلى دولارات عبر شرائها من السوق، وفق آلية وجدول زمني لا يتسببان بزعزعة استقرار سعر الصرف. ومن ثمّ، تقوم بإعادة الدولارات المحوّلة إلى حساب الخزينة من جديد. وهو ما يضمن في النهاية عدم المس بدولارات المصرف ولا الخزينة، مع الحفاظ على استقرار سعر الصرف. وتشير التقديرات إلى قدرة المصرف حالياً على شراء ما معدّله مليون دولار يومياً من السوق، وهو تمكّن فعلياً منذ تسلّم الحاكم بالإنابة وسيم منصوري من شراء أكثر من 100 مليون دولار. علماً أن على الدولة التزامات بالعملة الصعبة غير الكهرباء، أبرزها: رواتب موظفي القطاع العام. ومع ترجيح انخفاض قدرة المصرف على شراء الدولارات من السوق خلال الفترة المقبلة، نتيجة انخفاض حجم الكتلة النقدية بالدولار بعد انتهاء موسم الاصطياف.

في النتيجة، لا يزال اجتراح الحلول وتمرير المرحلة الراهنة أمراً ممكناً، في حال إبعاد الملف عن النكايات السياسية وتوفّر الإرادة لذلك، وإلّا فإن العتمة الشاملة عائدة حتماً. مع التأكيد أن لا حلّ لأزمة الكهرباء من خارج حلّ اقتصادي شامل يعالج جذور الأزمة التي يرزح تحت ثقلها البلد منذ عام 2019.

(هيثم الموسوي)

تقرير

الطاقة الشمسية ترسب في امتحان الطقس والحرّ: موسم العودة إلى الاشتراك!

(هيثم الموسوي)

فؤاد بزي

سقطت الطاقة الشمسية سقوطاً مدوّياً خلال موجة الحر التي مرّ بها لبنان أخيراً. سماء ملبّدة بالغيوم حجبت أشعة الشمس بشكل شبه تام، وتسبّبت بهبوط إنتاج ألواح الطاقة الشمسيّة بنسبة 80%. البطاريات في البيوت شبه فارغة، والألواح لا تنتج الكهرباء الكافية حتى لتشغيل الأجهزة الأساسيّة في المنازل خلال النهار، وعدد غير قليل ممّن هجروا اشتراك المولدات عادوا إليها. كذلك عادت المولدات التي زرعت سطوحها بألواح الطاقة إلى تشغيل المولدات. «الفوضى المناخية التي نعيشها هي السبب»، بقول خبير الأرصاد الجويّة المهندس علي جابر، فـ«الأيام التي تغيب فيها الشمس تماماً في لبنان زادت من 65 إلى 100 يوم تقريباً». وتسبّبت غيوم الصيف الكثيفة في «عزّ موسم الحرّ والشمس» في تخفيف عدد الأيام المشمسة من 300 إلى 200 يوم فقط، ما يعني انخفاض ساعات الاستفادة من ضوء الشمس بـ 600 ساعة، إذ تضاعفت الإضاءة الشمسيّة من 1800 ساعة إلى 1200 فقط في أحسن الأحوال.

شهدها السوق اللبناني إلى الواجهة. في الشهور الماضية، تمّ الإيحاء بأنّ الحل لتوليد الكهرباء هو «المبادرات الفردية»، فانتشرت ألواح الطاقة الشمسيّة على سطوح المنازل كالفطر، إلا أنّ عنوان الأيام الحارّة التي مرّت كان «موسم العودة إلى الاشتراكات»، الألواح الشمسيّة. وبالتالي، «عادت الطاقة الشمسيّة إلى حجمها الطبيعي»، بحسب المهندس المختص في شؤون الطاقة هيثم إبراهيم، فـ«الأنظمة الشمسيّة وجدت للدعم، والمساعدة، والتخفيف من فاتورة الطاقة، لا لتحلّ بشكل تام مكان الكهرباء المنتجة بشكل تقليدي من المعامل الحراريّة أو المولّدات».

أمام هذا المشهد، تعود الفوضى التي

فالطاقة الشمسيّة تسقط مع أول غيمة صيف، ومعها الحمل الكهربائي.

عادت العدّادات للعمل إذاً في البيوت التي لا يزال خط الاشتراك موجوداً فيها. «كنت قد نسيت وجود الاشتراك»، تقول ليلى قبل إعادة فتح الطريق أمام هذا الخط الكهربائي في منزلها. إلا أنّ المشكلة الأكبر وقع فيها أصحاب المنازل الذين دفعتهم الحماسة إلى قطع كل من الاشتراك والتيار الرسمي للتخفيف من الفواتير والاشتراكات، فما كان الحلّ إلا بـ«الطلب والتمني» من صاحب المولّد في الحي إعادة وصل ما انقطع، و«ما إن عرف الأخير مكانته حتى تدلّل»، يقول حسن القاطن في منطقة المريجة في الضاحية الجنوبية الذي «تكلّف ثمن إعادة الوصل مضاعفاً، ولكنّني مضطر بسبب غياب الكهرباء بشكل تام في الأيام الماضية».

حاسمة أتت إجابة مهندسي الطاقة بـ«عدم إمكانية الاعتماد الكلّي على الموارد المتجدّدة في إنتاج الكهرباء». الحمولة الأساسية، أو ما يعرف تقنياً بـ«base load»، من الكهرباء لا يعتمد فيها على الموارد المتجدّدة، مهما كانت: مياهاً أو شمساً أو رياحاً. بحسب أحد المهندسين في مؤسسة كهرباء لبنان، «الحمل الأساسي من الكهرباء يجب أن يستخدم في إنتاج المعامل الحرارية لثبات إنتاجيتها، وعدم تأثرها بالظروف المناخية». مثلاً، إن كانت حاجة لبنان الأساسية من الطاقة هي 1500 ميغاواط ساعة، وخلال ساعات الذروة، ترتفع إلى حدود 2000 ميغاواط ساعة، فالحمل الأول يكون على الوسائل التقليديّة في الإنتاج، فيما تستخدم الموارد المتجدّدة لإدخال 500 ميغاواط ساعة الإضافية. أمّا قيمة الحمل الأساسي من الطاقة في لبنان اليوم، فـ«لا إمكانية لتحديدها بسبب دخول محطات الطاقة الشمسيّة المنزلية على خط الإنتاج، وفي ظل الوضع المهترئ

> **الأيام التي تغيب فيها الشمس تماماً في لبنان زادت من 65 إلى 100 يوم تقريباً**

من جهة أخرى، الاعتماد الكامل على الطاقة المتجدّدة كما جرى الترويج له لبنانياً، «دونه مخاطر كبيرة بسبب تأثر وسائل الإنتاج هذه بعوامل طبيعية لا يمكن السيطرة عليها». ولإعطاء مثال على ذلك، أشار إلى «أنّ سماءً ملبدةً بالغيوم، كما جرى في الأيام الماضية، أخرجت ما يقارب 1000 ميغاواط ساعة من الطاقة عن الخدمة، ولو كانت هذه الطاقة موجودة على الشبكة لأخرجت كلّ معامل الكهرباء عن الخدمة بسبب تحويل الثقل كلّه بلحظة واحدة نحو المولّدات الحراريّة». أما النسبة المقبولة من الطاقة المتجدّدة، فـ«تراوح بين 25 و30% على أبعد حدّ من مجمل الطاقة المنتجة». ولكن، لوسائل إنتاج الكهرباء عبر الموارد المتجدّدة إيجابيات، أهمّها «تخفيض فاتورة الفيول المستورد، وبالتالي زيادة الأمن التأقلمي مع تقليص استنزاف العملة الأجنبيّة لتأمين المحروقات، بالإضافة إلى تخفيض الانبعاثات الكربونيّة».

أمّا استخدام الطاقة الشمسيّة حصراً لتشغيل المعامل الصناعية الضخمة، فيصفه صاحب مصنع إعادة تدوير معادن بـ«المستحيل، إذ لا يمكن الاستغناء عن المولّدات التقليديّة العاملة على الوقود الأحفوري، فالآلات الصناعية تحتاج إلى كميّة كهرباء كبيرة»، والكهرباء المنتجة عبر الموارد المتجدّدة «كلفتها عالية، وغير مضمونة».

تقرير

«القوات» تفشل في تسجيل «إنجاز» إسقاط موازنة «المهندسين»

في جلسة هيئة المندوبين التي عُقدت أول من أمس في مقر نقابة المهندسين، كان المندوبون المحسوبون على حزب «القوات اللبنانيّة» يُحاولون نيْل إنجاز إسقاط الموازنة بـ«زنود» الأحزاب الأخرى، التي كانت قد قرّرت أيضاً عدم تمرير الموازنة. لكن «مصمّمون» كانت أسرع من «القواتيين». فاقترحت إرجاء البحث في الموازنة حتّى أيلول المقبل، لتُبعد عن «حزب جمجم» المكسب الذي يطمح إليه

لينا فخر الدين

لم تنجح خطّة حزب «القوات اللبنانيّة» لـ«حشر» نقيب المهندسين عارف ياسين، بالإصرار على عرض الموازنة التي صادق عليها مجلس النقابة منذ نحو شهر على التصويت. لم تحشد القوات مندوبيها (حضر 15 من 110) لتيقّنها مسبقاً من أنّ الموازنة ستسقط. مع ذلك، أصرّت

«مصمّمون» لياسين: الإصلاح الهيكلي... وإلا القضاء!

على المطالبة بعرض الموازنة وقطع الحساب على التصويت، رغم أنّ المندوبين سبق أن صوّتوا على سحب قطع الحساب وإرجاء البحث به إلى النصف الثاني من أيلول المقبل. والهدف هو إسقاط الموازنة بالسياسة لـ«تقريش» الأمر في انتخابات النقيب في نيسان المقبل، مع معلومات تشير إلى أنّ اسم مرشّح القوات للمركز بات جاهزاً ويحتاج تسويقه إلى إثبات قدرة «القوات» على الحسم في الملفات و«مُحاربة الفساد».

خلافات داخل «مصمّمون»

الإصرار «القواتي» زاد بعد التيقّن من أن معظم الحاضرين محسوبون على «مصمّمون» وحركة أمل وحزب الله، وأن هؤلاء لن يمرّروا الموازنة كما بدا واضحاً من مداخلات مندوبي الثنائي، ومن البيان العالي اللهجة لـ«مصمّمون»، والذي أكّد «ثبوت وجود ممارسات مخالفة للقوانين ولأنظمة النقابة داخل الدائرة المالية، وعدم وجود رؤية اقتصادية وغياب المشاريع الاستثمارية وعدم رسم خطة واضحة لإعادة بناء الصناديق وحماية المهندسين/ات وعائلاتهم»، مطالباً النقيب بـ«إطلاق عملية تدقيق جنائي مالي داخلي»، وأمين المال ومجلس النقابة بـ«عرض قطع حساب دقيق شفاف، وتعديل بنود الموازنة كي تتضمّن خطة واضحة لإعادة بناء الصناديق دون تحميل المهندسين أيّ أعباء غير مبرّرة».

(هيثم الموسوي)

وأمهل البيان ياسين «فترة قصيرة للشروع في الإصلاح الهيكلي المالي والإداري، واتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة سرقة مدّخراتنا من قبل المصارف، وإلا سنضطر إلى اللجوء للقضاء المختص». البيان أعطى «القواتيين» قوّة دفع بمساندة «مصمّمون» لمطلبها بإسقاط الموازنة و«تعرية» ياسين، خصوصاً بعدما استشعرت أنّ الخلافات داخل ما كان يُسمّى سابقاً بـ«النقابة تنتفض» خرجت إلى العلن ولا سيّما بين فريقي «الحزب الشيوعي اللبناني» وبعض الأطراف القريبة منه، وحركة «مواطنون ومواطنات في دولة» التي تضم في صفوفها أمين المال علي درويش الذي أعدّ الموازنة.

إلا أنّ «مصمّمون» لم تقع في الفخ، وفضّل عضو مجلس النقابة روي داغر عرض اقتراح إرجاء مشروع الموازنة إلى جلسة أيلول ليتم عرضها مع قطع حساب كامل فنال أصوات غالبيّة الحاضرين. وعندما سأل ياسين من يعترض على هذا الاقتراح، لم يتجاوز عدد الأيدي المرفوعة الـ15 المحسوبة على «القوات».

تسيير الأعمال

ولأن تطيير الموازنة إلى جلسة أيلول يفرض على مجلس النقابة الصرف على القاعدة الاثني عشريّة، قدّم المهندس راشد سركيس اقتراحاً يقضي بـ«السماح بتسديد الاستحقاقات على هذه القاعدة وإعطاء المجلس صلاحيّة تخطّي السقف الشهري بقيمة 25%، حتّى إقرار قطع الحساب ومن بعده الموازنة»، فنال أصوات أكثرية الحاضرين، لتخرج القوات من الجلسة من دون أن تُسجّل ربحاً واحداً.

تقرير

نزف وخلافات تعصف بجسم العدليّة
منصوري يمدّد منحة الدولار للقضاة

ندى أيوب

نجحت مساعي العدلية مع نائب حاكم مصرف لبنان بالإنابة وسيم منصوري، في الحفاظ على

خلاف وزير العدل ورئيس مجلس القضاء على انتداب قضاة من الخزينة الجدد

منحة شهرية تُدفع بـ«الفريش دولار» للسلك القضائي، تتراوح بين 500 و1000 دولار. وهي منحة تُضاف إلى مخصصات القضاة منذ قرابة السنة، وجاءت نتيجة اتفاق بين رئيس مجلس إدارة صندوق تعاضد القضاة، النائب العام المالي القاضي علي إبراهيم، ووزير العدل هنري خوري ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي، وحاكم مصرف لبنان السابق رياض سلامة. وقضى الاتفاق بأن يحصل الصندوق على مساهمات مالية من الحكومة، وقد عمل سلامة على مضاعفتها وفقاً لدولار منصة «صيرفة» بهدف تغذية الصندوق، لتتمكّن إدارته من دفع المنحة المالية الشهرية.

وكانت العدليات قد دخلت مرحلةً من الترقب، مع انتهاء ولاية سلامة، بعدما تأكّد أن التفاهمات المالية لـ«هندسة» مخصصات القضاة، انتهت مع مغادرته «المركزي». فبدأت المفاوضات منذ قرابة الشهر، ونجحت في تجنّب اقتصار مخصصات القضاة على رواتبهم التي تراوح، وفقاً لدرجة القاضي، بين 11 مليون ليرة و24 مليوناً شهرياً (ما بوازي حدّين أدنى وأعلى 124 و270 دولاراً). إلا أنّ منصوري لم يتعهد بمدى زمني معيّن يستمر فيه دفع المنحة، بعكس التزام سلامة بها لمدة عام كامل.

من جهة ثانية، تستمر حركة «نزوح» القضاة وهجرانهم للعدليات، وعُلِم أنّ عدداً غير قليل من القضاة تقدموا بطلبات إجازات من دون راتب، أو طلبات استيداع، وقد تمّت الموافقة على بعضها، علماً أن قصور العدل تشهد منذ قرابة العام استقالة قضاة وسفر آخرين للعمل مؤقتاً في الخارج.

وفي سياق أحوال القضاء، لا تزال العتمة تخيّم على قصر العدل، بسبب استمرار أزمة انقطاع التيار الكهربائي، ورغم «همروجة» نقابة المحامين حول مبادرتها تزويد القصر بألواح طاقة شمسية، بعد مساعٍ خاضتها مع شيخة كويتية تكفّلت بتقديم الألواح قبل ثلاثة أشهر، ليتبيّن لاحقاً أن عدد الألواح اقتصر على 15، ولم تكفِ لإضاءة أكثر من طابق واحد من أصل ثلاثة. ويتذرّع عدد كبير من القضاة والموظفين بعدم الحضور الى المكاتب بأسباب تتصل أيضاً بوضع التيار الكهربائي، علماً أن «إنتاجية» القضاة في لبنان تراجعت أكثر مما كانت عليه قبل الأزمة، ويحصل أن يمرّ أكثر من عشرة أيام دون حضور قضاة معيّنين لملاحقة ملفات مفتوحة أمامهم، ما يؤخّر البتّ في قضايا كثيرة تخصّ الناس.

وفي جانب آخر، يتصاعد الخلاف بين وزير العدل هنري خوري ورئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي سهيل عبّود، حول ملف انتداب قرابة المئة قاضٍ تخرّجوا في السنوات الثلاث الأخيرة (2021،2022،2023) وملحقين بوزارة العدل، بسبب عدم إتمام عملية توزيعهم على المحاكم. وتجري العادة بانتداب هؤلاء كأعضاء بداية، أي مستشارين في محكمة مؤلّفة من ثلاثة قضاة، وبشكلٍ استثنائي يعيّن عدد قليل منهم في منصب قاضٍ منفرد. وهذا جوهر خلاف الخوري وعبود، المتنازعين على حجم حصة كل منهما من الأسماء التي ستتولى منصب قاضٍ منفرد، ما أدى إلى تعطيل الملف برمته، فيما قصور العدل تشهد شغوراً كبيراً يمكن لعملية الانتداب تغطيته.

تحقيق

الأزمة تنعش «التابوت الوطني»!

«صناعة الموت» في لبنان تأثرت أيضاً بتداعيات الأزمة الاقتصادية في لبنان. ولأن «الموت ما بيوقف»، كان طبيعياً أن ينتعش الطلب على «التابوت الوطني»، في ظلّ عدم قدرة كثيرين، باستثناء قلّة، على مجاراة أسعار التوابيت المستوردة، بالتوازي مع دخول عادات جديدة للتوفير على أهل الميت

(علي حشيشو)

أماك خليك

الغبار «يعبق» في معمل بيلان لتصنيع التوابيت الخشبية في عمشيت (قضاء جبيل) بسبب تقطيع الخشب ونشره. ينهمك النجّار في تثبيت ألواح الخشب ودقّ المسامير، قبل أن يحيلها إلى زميله «دهان الموبيليا». أحد أصحاب المعمل، أبا عن جد، الثلاثيني لويس بيلان، يثبّت صليباً على غطاء النعش بعد جفاف الطلاء، ومقابض على جانبيه لتسهيل حمله، وهذه تكون معدنية أو مذهّبة أو بلاستيكية «حسب طلب الزبون». لا يزوّد بيلان كل النعوش بالفراش الأبيض، بل يترك بعضها فارغاً. وهو تدبير اعتمده بعد الأزمة الاقتصادية، إذ أجبرت الضائقة المالية وانتشار الموت بسبب جائحة كورونا لجان الوقف في رعايا بعض البلدات على شراء تابوت واحد لاستخدامه في كل الجنائز. يقول: «صارت هناك ماركة جديدة اسمها: التابوت الجماعي. صُمّمنا تابوتاً واحداً بمواصفات جيدة لرعايا بلدات في البترون وجبيل وكسروان والجبل، اشترته الرعيّة واحتفظت به. وفي حال موت أحد أبنائها، تشتري منا تابوتاً آخر رخيص الثمن، يكون عبارة عن صندوق خشبي خال من أي تفصيل. يوضع الميت في الصندوق الذي يوضع بدوره داخل التابوت، فلا يظهر أمام الناس في الجنّاز سوى التابوت الفاخر».

لم تمر ظروف أقسى على العائلة التي اهتمت صناعة النعوش في الشمال. «رغم أن مصير التوابيت العادية أو الفاخرة هو الاهتراء بعد سنوات قليلة، إلا أن الجميع كانوا يحرصون على الالتفات إلى هذه التفاصيل. الأزمة أجبرت الناس على الاقتصاد في تكاليف الجنائز وتشاركها بين أهالي الرعية الواحدة» يقول بيلان. «تغيّر السوق منذ 2019. زاد الطلب على صناعة التوابيت في مقابل تكدس التوابيت المستوردة في المستودعات». لا يقلّ سعر التابوت المستورد عن ثلاثة آلاف دولار. ويوضح بيلان أن «التابوت الأجنبي تعلوه قبّة نسميها طربوش على شكل جملون، وكل جنسية تعرف من تصميمها: الأميركي يصنع من الحديد وهو الأغلى، والبريطاني يكون مضلع الجوانب لأن الخيول كانت تحمله قديماً. وهناك الإيطالي والسويسري والكندي، وهي الأنواع التي كانت تطلب في جنائز لبنان». أما سعر «التابوت الوطني» فيبدأ من 250 دولاراً، ويرتفع بحسب نوع الخشب، سواء كان «ماسيف» أو سندیان، ونوع الدهان. الـ«إكسسوارات» أيضاً عامل مؤثر في السعر، كنوع الفراش والقماش والحفر المطلوب على غطائه ونوعية المقابض وغيرها. يشير بيلان إلى أن «آخر شحنة توابيت استوردناها كانت عام 2018. في مستودعاتنا توابيت مكدسة منذ عام 2000، منها ما يبلغ سعره تسعة آلاف دولار». كمعدل وسطي، «من بين كل مئة دفن، هناك عائلة واحدة لا تزال تطلب المستورد. لا تزال هناك فئات تهتم بالبرستيج وقادرة على البذخ حتى على اتراحها».

> يبدأ سعر «التابوت الوطني» من 250 دولاراً ويرتفع بحسب نوع الخشب والدهان والـ«إكسسوار»

عائلة بيلان تعمل في «مهنة الموت» منذ عام 1958، عندما سقط ضحايا كثر من أهالي المنطقة في الحرب الأهلية المصغّرة في ذلك العام. لويس الجدّ كان «معلّم باطون»، فبات مقصداً لأهالي الضحايا الذين كانوا يطلبون منه صنع توابيت لهم من أخشاب «الموترينا» التي يستخدمها في عمله، فكان يصمّم صندوقاً خشبياً بدائياً من دون أن يكترث أحد لتصميمه أو نوعيته بسبب الأزمة الاقتصادية والأمنية آنذاك. بعدها، أسّس لويس بيلان معملاً صغيراً لصناعة التوابيت، قبل أن يساعده ولده جان ويُدخل لوازم الدفن إلى خدمات المعمل. وبعد تعرض الأخير لأزمة صحية، تولى ولداه لويس وروردريغ المهمة. عند مدخل المعمل خزانة علّقت فيها «بدلات الأموات»، البيضاء والسكرية والرمادية بحسب عمر الميت. العمر يحدد أيضاً لون التابوت: الأبيض للأطفال والشباب. خارج المعمل، ركنت سيارات لنقل الموتى، وفي الداخل تصاميم لأكاليل الزهر. اتقنت العائلة مهنتها حتى ارتبط اسمها بالموت. لويس الذي درس التصميم الداخلي، انتهى به الحال إلى أن يقود سيارة نقل الموتى ويحمل التابوت إلى الكنيسة ومنها إلى المدافن. ضاحكاً، يتذكّر الجهود الشاقة التي بذلها لإقناع والد زوجته بالموافقة على الزواج بابنته، وكيف يلقّبه بعض أصدقائه بـ«عزرائيل». «الموت حق» عبارة تناقلتها الأجيال في عائلة بيلان التي تصالحت مع الموت، حتى إن لويس الجد (90 عاماً) حجز تابوته وجهّزه في مستودع المعمل في انتظار موعد رحيله.

كلفة الجنازة بين 500 و2000 دولار

في انفجار مرفأ بيروت عام 2020، كاد عبدو الخوري أن يطمر بين التوابيت المعلّقة على رفوف معرضه للوازم دفن الموتى في شارع الجميزة في بيروت. قبل عام واحد، كان قد تولى إدارة المؤسسة التي أنشأها والده وأعمامه عام 1973، بعد تقاعده من عمله مديراً لإحدى المطابع. رغم أن المهنة درّت أرباحاً وفيرة على العائلة، إلا أنه آثر لعقود طويلة عدم الانضمام إلى الشركة العائلية لارتباطها في ذهنه بمآس. بعد عامين من تأسيسها، تحوّل موقعها إلى خط تماس في الحرب الأهلية، وبعد عام واحد توفّي والده. وفاة أعمامه وتقاعده من وظيفته أجبراه على إدارة الشركة. بعد تسلّمه شؤونها، انقلبت الدورة الاقتصادية التي أثّرت حتى على سوق تنظيم الجنائز، «إذا احتسبنا القيمة بالدولار بين ما قبل 2019 وما بعدها، نجد بأن كلفة الجنازة انخفضت. لكنها زادت على أصحاب المداخيل بالليرة اللبنانية». تراجع المداخيل واحتجاز الودائع في المصارف أجبرا كثيرين على التقشف في جنازات أحبائهم. «بأننا كانوا من الطبقتين الوسطى والغنية. قبل الأزمة، كانت تصل كلفة الجنازة إلى أكثر من 20 ألف دولار، تشمل نوعية التابوت وعدد السيارات في موكب الجنازة وكمية البنزين التي تستهلكه وطول المسافة من براد المستشفى إلى الكنيسة، ثم المدافن. فضلاً عن بدلات الشبان الذين سيحملون النعش والأكاليل والضيافة للمعزّين...». أما بعد الأزمة، فإن غالبية الجنائز «تكلف بين 500 و2000 دولار». يلفت الخوري إلى أن جائحة كورونا فرضت عادات جديدة في الجنازات، «كان النعش يرسل من دون مرافقة إلى الكنيسة للصلاة عليه، ثم إلى المدفن. ولم تكن هناك حاجة لاستخدام صالون الكنيسة وتوزيع المياه والقهوة للمعزّين والمأكولات الخفيفة لأصحاب العزاء». بعد استئناف التواصل الاجتماعي، اختصر كثر من أشكال الضيافة والاستقبالات.

استجواب صدّام في الأسر الأميركي

أسعد أبو خليل *

يأخذك كتاب «تقديم الإحاطة للرئيس: استجواب صدّام حسين» إلى عالم قلّما ندخله: وهو عالم مناقشة الرئيس الأميركي لشؤون السياسة الخارجيّة المتعلّقة بالشرق الأوسط. المؤلّف، جون نيكسون، درس العلاقات الدوليّة ثم تخصّص في قسم التحليل في وكالة المخابرات الأميركيّة. يُعرِّف عن نفسه في الكتاب بأنه خبير في شؤون الشرق الأوسط مع أنه لا يعرف لغاته ولم يدرسه أكاديميّاً. عاش في الشرق الأوسط لأربع سنوات فقط كما أنه تخصّص في الشأن الكوري الشمالي، أي أن اختصاصه هو في شؤون أعداء أميركا بصرف النظر إذا كان قد تجمّع للمحلّل ما يُفترض أن يتجمّع عنده من معرفة اختصاصيّة في دول متنوّعة. وهو يشير في الكتاب إلى نواقص جمّة في المعرفة الأميركيّة عن الشرق الأوسط، لكنه يسقط هو الآخر فيها، من دون أن يدري.

شخصيّة صدّام حسين لم تكن عاديّة في التاريخ المعاصر. هو كان وحشياً حتى بالمقارنة مع طغاة عرب معاصرين، كما أنه كان مصاباً بعقد نرجسيّة هائلة جعلته يرفض المقارنة حتى بكبار القادة العرب التاريخيّين (يظهر هذا في مقابلاته، التي جُمعت في كتاب، مع فؤاد مطر، كما يظهر في نصوص استجوابه في الأسر الأميركي). صدّام لم يكن كما غيره من القادة العرب: لم يطمح أن يخلف جمال عبد الناصر. هو يعتبر أنه أهمّ منه وأكبر منه. تسلّق صدّام في الحزب وفي الدولة بمهارة وتخطيط هائليْن، بالإضافة إلى استعداد للبطش متى دعت حاجة النظام أو متى أتاه الحدس المخيف.

> الكتاب الذي بين أيدينا يكشف الجهل بقضايا الشرق الأوسط على مستوى البيت الأبيض وعلى مستوى المحاربين الأميركيين في العراق

هو الذي كان يقول إنه يستطيع فقط بالنظر إلى عينَي الشخص أن يحكم ما إذا كان خائناً أم لا. وهناك اليوم سجالٌ مستمرّ في العراق حول صدّام: القوى المستفيدة من الاحتلال الأميركي ومجرياته (مثل القوى الطائفيّة الشيعيّة) تريد أن ينحصر الحديث حول الطغيان والقتل والتعذيب في مرحلة صدّام كي تقطع مع مرحلة الاحتلال الأميركي الذي تسبّب بقتل وتدمير فاقا تدمير وقتل صدّام. وهناك من يستذكره بحنين لأسباب طائفيّة.

وصورة صدام وظاهرة عبادة شخصيّته انشغلت بعناية ومبكراً عندما كان نائباً للرئيس. كان يرأس المجلس الأعلى للإعلام والثقافة ويأمر بتجميل صورته في أذهان الناس. الذي في سنّي لا يزال يذكر كم أنفق صدّام على شراء الكُتّاب والمثقّفين، في العالم العربي والغربي على حدّ سواء. هناك أكاديميّون غربيّون لمّعوا صورة صدّام مقابل المال. فؤاد مطر كتب في مديح صدّام أكثر مما كتب في العشرين سنة الماضية في مديح حكّام السعوديّة. معظم، إن لم يكن كل، عمداء الصحافة في بلادهم تلقّوا عطايا من صدّام. الذي كان يحظى بمقابلة صدّام بين الصحافيّين العرب كان يتلقّى سيارة مرسيدس جديدة ومبلغاً كبيراً من المال (ما يعادل مئة ألف ليرة في حينه). وإعلام الخليج ساهم بصورة فعّالة في تكبير صورة صدّام في الحرب العراقيّة الإيرانيّة. وخلافاً للصورة التي تنتشر عنه اليوم من قبل المحور المعادي لإيران، فإن صدّام لم يكن مبدئياً حول فلسطين. هو الذي أنهى رعاية «جبهة الرفض» الفلسطينيّة في الوقت الذي كان السادات يتجه نحو إسرائيل. وهو الذي أرسل نزار حمدون أثناء عهد ريغان كي يقيم علاقات مع اللوبي الإسرائيلي (كانت حفلات عشاء نزار حمدون تضمّ أشخاصاً مثل جين كيربارتريك وستيفن سولارز، وهما من عتاة أركان اللوبي الإسرائيلي في حينه. لم يترك حمدون صهيونيّاً نافذاً من دون أن يتقرّب منه، وكافأه النظام على خطته تلك). وقراءة كتب أركان نظام صدّام، بمن فيهم ناجي الحديثي ونزار الخزرجي، لا تدع مجالاً للشك بأن صدّام كان يعتبر أن إيران لا إسرائيل هي العدوّ الرئيسي له. وعن إسرائيل كان لصدّام فلسفة لا تختلف عن فلسفة محمود عبّاس ومفادها: لا يجب علينا أن نقوم بأي عمل ضد إسرائيل، أي إن التطوّرات كفيلة بتهديم أعمدة النظام. عبّاس عوّل على التغييرات الديموغرافيّة وصدّام عوّل على بناء قوّة العراق كي تصبح أهم من إسرائيل في نظر الغرب. يمكن لنا الحكم على نظريّة بناء صدّام لقوّة العراق. وتكفي مقارنة القوّة التدميريّة (التقليديّة والكيمائيّة) التي استعملها صدّام في قصف الإيرانيّين مقارنة بالقصف الفولكلوري لإسرائيل وهو اعترف أن ذلك كان بهدف الضغط على أميركا فقط وليس من ضمن استراتيجيّة ضد إسرائيل.

الكتاب الذي بين أيدينا يكشف الجهل بقضايا الشرق الأوسط على مستوى البيت الأبيض وعلى مستوى المحاربين الأميركيين في العراق. عندما ألقت قوّات أميركية القبض على صدّام، تعرّض للضرب وواحد من الجنود لكمه قائلاً: «هذه من أجل 11 أيلول» (ص. 14). لا يزال هناك في المجتمع الأميركي بين من يربط بين 11 أيلول وصدام حسين. التحليل من قبل المُحلّل الخبير يصل إلى درجات كوميديّة، بالحرف، أحياناً. تراه يشبّه العلاقة بين صدّام وإخوته بالعلاقة بين الإخوة ماركس (الفريق الكوميدي المعروف). ويشعر نيكسون أن كل ما يقوله صدّام لا قيمة له، حتى ولو كان ما يقوله صائباً. هل يختلف اثنان أن أميركا لا تتحمّل وجود دولة عربيّة تتمتّع بجيش قوي وحكومة مستقلّة؟

ويعترف المؤلّف بسخافة بعض ما كانت الحكومة الأميركيّة تظنّ أنها تعلمه عن العراق وعن صدّام. قصّة استعانة صدّام ببديل شبيه له مثلاً. هذه قصص ثبتُ بطلانها. أو أنه عانى في طفولته من عمّه فيما هو حمل صورة طيّبة عنه وأحبّه كثيراً كما روى لنيكسون (ص. 40). وخبراء الـ«سي آي إي» قرّروا أن صدّام تخلّى عن أكل اللحوم وعن تدخين السيجار. ضحك صدّام عندما سمع ذلك (ص. 40). والصورة التي يرسمها نيكسون أفضل من صورة صانعي القرار عن الشرق الأوسط لكنها تحمل هي الأخرى قيماً ومفاهيم استشراقيّة أو معلومات خاطئة بالكامل. هل هناك عذر كي يظن خبير حكومي أميركي أن حاكم سوريا اسمه بشير الأسد؟ هذا نتاج لغياب التشديد على تعلّم اللغات في دراسة المنطقة. وهناك إشارة إلى المال الذي كان بحوزة صدّام عندما أُلقيَ القبض عليه، وهناك تذمّر من قبل صدّام عن سرقة بعض أمواله من قبل الجنود الأميركيّين لكنّ القسم من الكتاب مطليّ بالأسود من قبل رقابة الحكومة الأميركيّة التي فرضت حظراً على بعض ما أراد الكاتب أن ينشره.

وبعض ما يرد في الكتاب هو ترسيخ لما سمعه المؤلّف من قبل. يقول: صدام هو «أكثر شخص شكّاك قابلته في حياتي» (ص. 38). هل تحكم على ذلك بناءً على استجواب أسير؟ هو واقع في الأسر الأميركي وكيف لا يكون شكّاكاً؟ ويعترض المؤلّف على انزعاج صدّام من الأسئلة الشخصيّة التي كان يتعرّض لها من قبل مستجوبيه، أسئلة عن زوجته وعن سميرة شهبندر. وهل المؤلّف لن ينزعج لو أن غريباً سأله عن زوجته؟ هنا، لا داعيَ للكلام الاستشراقي عن العرض والخجل والذكوريّة. وينفي المؤلّف زعم صدّام أنه تعرّض للتعذيب مع أنه يعترف أنه تعرّض للضرب عند اعتقاله. يتحدّث الكاتب عن التعذيب الذي تعرّض له مساجين صدام في أبو غريب لكنه ينسى ما تعرّض له مساجين أميركا في السجن نفسه.

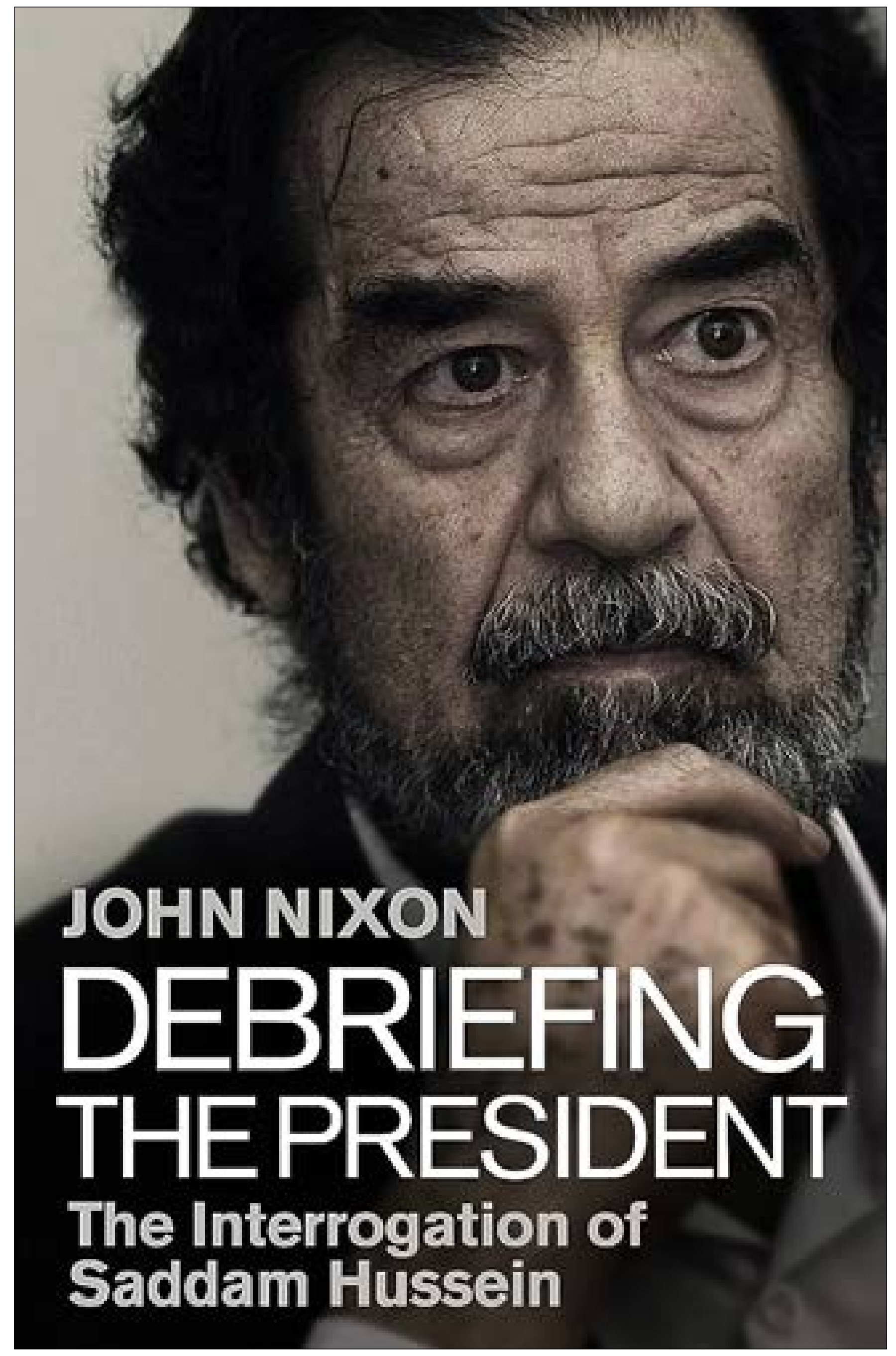

ويصرّ صدّام في الاستجواب عن اجتماع قاعة الخلد على أنه تعرّض يومها لمؤامرة من «البعث» السوري. هنا يلحظ المؤلف اللماح أن جفن صدّام كان يرتجف أثناء الحديث (ص. 43). وهو يلحظ أن صدام يجفل كلما سمع اسم الكويت (ص. 48). ماذا يدرس المرء كي يصبح مثل نيكسون خبيراً في حركات الوجه والجسد؟ ويزعم المؤلّف أن أحداً لا يفهم «الشارع العراقي» كما صدام حسين. ما قصة افتتان خبراء الغرب بمفهوم الشارع بالنسبة إلى العرب؟ لماذا لا يتحدّثون عن الشارع الأميركي؟ ويزعم المؤلّف أن عاطفة صدام لم تظهر إلا عندما تحدّث عن ابنتيْه (يزعم المؤلف أن صدام اعترف بطريقة غير مباشرة عن وجود ابن له، اسمه علي، من شهبندر). ويرجّح المؤلّف أن صدام قتل عدنان خيرالله لكن ليس من دليل على ذلك وكانت العلاقة بين الرجليْن وثيقة وهي استمرّت وثيقة في كل مراحل الحكم حتى وفاة خيرالله. وحالة الطقس هي السبب الأرجح لسقوط طائرة خيرالله. وصدام يخبر المؤلف أن كل مشاكله بدأت عندما توفي خيرالله الذي كان محبوباً من قبل عناصر الجيش والجنرالات.

ويعيّر صدام الزعماء العرب من الملك حسين إلى «بشير الأسد» (ص. 53) والملك عبدالله الأردني. وعن جمال عبد الناصر يقول: «كان رجلاً جيّداً لكنه لم يعش طويلاً لتنفيذ خططه. وقد تسرّع في عقد صفقات مع أعدائه الذين لم يحترموا الاتفاقيات». يقول نيكسون: «ولا مرّة أثنى صدام على زعيم عربي (غير عبد الناصر) بالمديح المطلق. بالنسبة إليه، الزعماء كانوا رجالاً أقلّ قدرة منه ولا يتمتعون بذكائه ودهائه». يقول المؤلف إن صدام كان يطلب دائماً «مواد كماليات»، ما هي؟ ورقة وقلم(ص. 53).

يحاجّ الكاتب في مقولة كنعان مكية عن «جمهورية الخوف» ويقول إن صدام لم يحكم بالخوف وحده. لكنه لا يحدّد الفترة الزمنيّة التي كان يتكلّم عنها. في بداية الحكم، أحاط صدام نفسه بمجموعة من العلماء والمثقفين والإعلاميّين وكان ينسب إلى نفسه خطط التنمية والنهوض الاقتصادي. لكن حتى في تلك الفترة، كان الخوف سائداً. لكن صراعات «البعث» ضد الخصوم ساهمت في تخفيض منسوب التمرّد والرفض عند العراقيّين. وينفي نيكسون بشدّة المقولة بأن صدام معجب بهتلر ويعترف أن إقحام تشبيهه بهتلر كان عملاً سياسياً (ص. 60). ويبدي صدّام استغرابه للجهل الأميركي بالشرق الأوسط والعراق تحديداً لأن العرب لديهم صورة مضخّمة عن معرفة الغرب بشؤوننا ويحترمون كل حامل منصب يتعاطى في شؤون منطقتنا حتى لو كان جاهلاً فيها (الكثير من المسؤولين الأميركيّين الذين يتعاطون مع الشرق الأوسط غير عليمين بشؤونه، فما بالك بالمسؤولين العاديّين في المناصب العليا في الحكم؟). تعجّب صدام أن تكون أميركا جاهلة بالرغم من مواردها الماليّة. لكن صدام نفسه كان جاهلاً بشؤون الغرب ولم يحسب بدقّة مضاعفات قراره باجتياح الكويت الذي كان قراراً عائليّاً محضاً. ويتوقّع صدّام أن تفشل أميركا لأنها لا تفهم «العقل العربي». عدنا إلى مقولة العقل العربي الاستشراقيّة.

ويختم المؤلّف كتابه بالحديث عن جلسات عقدها مع جورج دبليو بوش في موضوع صدّام حسين واستجوابه. هنا، لا يستطيع نيكسون أن يخفي احتقاره لبوش. شخصيّة بوش في البيت الأبيض لا تختلف عن شخصيّات طلاب سنة أولى جامعة وهم في مركز «الأخويّة» يحتسون الجعة. بوش جمع بين الجهل والثقة بالنفس. ولا يمانع بوش في المزاح بالنسبة إلى أسلحة الدمار الشامل. لم يكن بوش يعلم شيئاً عن الإسلام فأعطوه بضع جلسات عنه. وعندما أعلموه بالانقسام الإسلامي بين سنة وشيعة قال: «لحظة. كنت أظنّ أنهم كلّهم مسلمون» (ص. 81). مقتدى الصدر بالنسبة إليه هو أزعر ولا تأثير له، لكنّه أراد قتله.

* كاتب عربي - حسابه على تويتر
@asadabukhalil

سوريا

احتجاجات شعبية بالتزامن مع خطة أميركية انفصالية جنوباً

هل عادت سوريا إلى الـ2011؟

كأنّ الزمن يعود بسوريا إلى عام 2011. فظاهر الأمر، مزيد من الصعوبات التي تواجه السكان المحلّيين، ما يدفعهم إلى تنظيم احتجاجات على أداء الحكومة، في ظلّ حالة من الغليان تعمّ البلاد جرّاء الضغوط الكبيرة الناجمة عن الوضع الاقتصادي والمعيشي الصعب والمعقّد. لكنّ الاحتجاجات التي تغطّي مناطق عديدة في سوريا، تتخذ أكثر من طابع، خصوصاً أن الأمر لا يخصّ منطقة دون أخرى، حيث يشهد الساحل السوري، حيث للنظام نفوذه القوي، خروج أصوات تطالب الرئيس السوري بشار الأسد بمواجهة حالة الفساد التي تتمدّد أكثر من مرحلة ما قبل الحرب. ومثل المرة السابقة، فإن الخارج المعادي لسوريا لا يقف بعيداً عما يجري. وصحيح أن الناس سيعودون إلى رفض فكرة المؤامرة، لكن المعطيات حول مشاريع أميركية وإسرائيلية تخصّ مناطق الجنوب والشرق السوريين، ليست وليدة هذه الأيام. وسبق لـ«الأخبار» أن أشارت إلى وثائق دبلوماسية عربية صادرة قبل نحو عشرة أشهر، تتحدّث عن مخطّطات أميركية وإسرائيلية، بالتعاون مع عدد من الدول، ولا سيما الأردن وتركيا وقطر، لخلق وقائع جديدة في سوريا، بعد الهزيمة العسكرية الكبيرة التي مُنيت بها القوى التي شاركت في الحرب على سوريا.

> يستمرّ النقاش حول ضرورة حصول تغييرات في إدارة الحكومة للأوضاع

في موازاة ذلك، يستمرّ النقاش جدّياً حول ضرورة حصول تغييرات كبيرة ونوعية في إدارة الحكومة السورية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، حيث إن ظاهرة الفساد المنتشرة بطريقة كبيرة جداً، وصارت أشبه بـ«سياسة عامة»، باتت تعيق أي عمل إصلاحي في طريقة مواجهة مؤسسات الدولة السورية للأزمة. وعلى الرغم من أن الحصار الخارجي آخذٌ في الاشتداد أكثر، وسيكون أمام موجة جديدة تقودها أميركا، فإن الجمهور يطالب الحكومة بخطوات تقلّص الفوارق الهائلة الموجودة حالياً، بين أقلّية لا تزال تتمتّع بقدرات مالية كبيرة، وأغلبية ساحقة من المعوزين الذي يعيشون تحت خط الفقر.

لكن إلى جانب هذا الطور من الأزمة المعيشية، والتي تنعكس آلياتٍ قمعية في حالات كثيرة، فإن الأطراف المعادية لسوريا، لا يبدو أنها تعلّمت من درس الحرب، وها هي تعود لتدفع نحو توجّهات انفصالية لمناطق أو مجموعات في سوريا. وهو عنوان رئيسي في البحث القائم حالياً إزاء ما يحصل في جنوب سوريا على وجه الخصوص. وكان وزير الخارجية السورية فيصل المقداد، تحدّث أمام نظرائه العرب في اجتماع «لجنة الاتصال العربية الوزارية لأجل سوريا»، في القاهرة في 16 آب الجاري، عن «مساعٍ تقوم بها دول عربية كان لها دورها في الحرب على سوريا، لرعاية احتجاجات شعبية داخل البلاد، بهدف الضغط على الحكومة لإجبارها على التسليم بشروط الخارج». وقد لفتَ انتباهَ المشاركين في الاجتماع، أن «الجانبين المصري والأردني، لعبا دوراً كبيراً في خلق هذه المناخات».

يدعو بعض المعارضين إلى ترك الاحتجاجات قائمة بطريقتها الحالية، وعدم تسييسها سريعاً (أ ف ب)

وتشير معلومات «الأخبار»، إلى أن هنالك انقساماً في صفوف بعض مجموعات المعارضة السورية، حيث يدعو بعض المعارضين السوريين إلى ترك الاحتجاجات قائمة بطريقتها الحالية، وعدم تسييسها سريعاً، وعدم دفع المجموعات المنخرطة فيها إلى مواجهات كبرى، لكن يبدو أن العواصم المعنيّة، لديها حساباتها الخاصة الأخرى. ذلك أن إسرائيل تطالب الأميركيين ببرنامج عمل يهدف إلى إقفال الحدود العراقية - السورية، لمنع تدفّق السلاح إلى فصائل المقاومة في سوريا ولبنان. كما تطالب إسرائيل أيضاً الأميركيين والجانب الأردني، بالعمل على خطوات لإقامة شريط أمني على طول الحدود الجنوبية لسوريا مع الأردن، ومع الجولان السوري المحتلّ. وإلى جانب ما سبق، تطالب تل أبيب الجانبين الأميركي والأردني، بالعمل على خطوات ميدانية للسيطرة على كامل الخط الحدودي بين العراق وسوريا والعراق والأردن، نظراً إلى كون العدو يعتبر أن هذا الخطّ بات معبراً يتمّ من خلاله نقل الأسلحة إلى داخل الضفة الغربية في فلسطين المحتلة.

ويُشار إلى أن ما نشرته «الأخبار» سابقاً حول الأمر، ركّز على مشروع الولايات المتحدة لنسخ نموذج «قسد» شرقي سوريا، في محافظة السويداء جنوبي سوريا. وقد أفصح دبلوماسيّون من الأردن في حينه، عن «خطة أميركية في محافظة السويداء، تقوم على إدارة المحافظة من السكّان المحلّيين، وأنها خطّة تخدم إسرائيل والأردن، لجهة تحويل الجنوب السوري إلى منطقة عازلة، كما هو الحال في الشمال السوري بالنسبة إلى تركيا».

(الأخبار)

في ماوراء جولة كوريلا السورية: واشنطن تُعِدّ لحزام أمني جنوباً؟

الحسكة ـ أيهم مرعي

بعد أقلّ من 5 أشهر على زيارته الأخيرة لسوريا، وفي خطوة هي الثالثة من نوعها خلال عام واحد، تفقّد قائد القيادة المركزية في القوات الأميركية (Centcom)، مايكل كوريلا، المناطق التي تقع تحت سيطرة تلك القوات وحلفائها في سوريا، كما زار المخيّمات التي تضمّ عائلات عناصر تنظيم «داعش»، والتقى قيادة «قوات سوريا الديموقراطية». واكتسبت الزيارة هذه المرّة أهمية استثنائية، كونها تزامنت مع معلومات عن عمليات تحشيد أميركية على الحدود السورية - العراقية، والحديث عن نوايا أميركية لقطع طريق دمشق - بغداد، من خلال ربط التنف بالبوكمال. ومن هنا، عمد البعض إلى الربط بين خطوة كوريلا والإعداد المفترض لمعركة في الشرق السوري، تتطلّب مسبقاً الاطّلاع على جاهزية القوات. وممّا عزّز تلك التخمينات حديث الأمين العام لـ«عصائب أهل الحق» العراقية، قيس الخزعلي، عن أن «هدف القوات الأميركية من التحرّكات الأخيرة في العراق، هو إقامة إقليم على الحدود مع سوريا»، وأن «هناك تفاصيل كاملة عن استبدال القوات الموجودة بأخرى قتالية لا تقلّ عن 2500 فرد، مع عدد إضافي بحدود 1500 للذهاب من قاعدة الحرير إلى سوريا».

> البيان الرسمي حول زيارة كوريلا لم يأتِ على ذكر أيّ تحرّكات أميركية جديدة على الأرض

إلّا أن البيان الرسمي حول زيارة كوريلا لم يأتِ على ذكر أيّ تحرّكات أميركية جديدة على الأرض، مبيناً أن المسؤول الأميركي «زار مخيّمَي الهول وروج شمال شرق سوريا، والتقى قوات قسد»، فيما تضمّنت «زيارته كذلك لقاءات مع مديري المخيمات وقاطنيها لمراقبة الظروف الإنسانية الحالية، والتحسينات المستمرّة في أمن المخيمات، وجهود إعادة التأهيل والاندماج، لإعادة السكان إلى بلدانهم الأصلية». وأضاف البيان أن كوريلا التقى أيضاً بقوات «قسد»، و«ناقش الحملة المستمرّة لهزيمة داعش، ومواصلة جهود المساعدة الإنسانية في المنطقة». من جهتها، أفادت مصادر مطّلعة، «الأخبار»، بأن «قائد القيادة المركزية الأميركية أتى إلى مناطق سيطرة قسد، يوم الإثنين، قادماً من الأردن، بعد أن التقى رئيس هيئة الأركان المشتركة الأردنية، يوم الأحد»، مرجّحةً أن «يكون كوريلا قد تفقّد قاعدة التنف على الحدود مع الأردن، قبل توجّهه إلى مناطق سيطرة قسد، في ظلّ تسريبات عن استعداد القاعدة لاستقبال دفعات من مقاتلي العشائر من مناطق سيطرة الاحتلال التركي، لتدريبهم في التنف ونشرهم في منطقة الـ55 كم». واعتبرت المصادر «زيارة كوريلا لمناطق سيطرة قسد اعتيادية، وغير مرتبطة بالتحرّكات الأخيرة للجيش الأميركي على الحدود بين سوريا والعراق»، مضيفةً أن «المعطيات تشير إلى أنه لم يجرِ التطرّق إلى أيّ مواضيع أخرى، غير تلك المعلنة».

مع ذلك، تؤكد مصادر ميدانية، في حديث إلى «الأخبار»، «وجود معطيات ميدانية أوّلية عن مخطّط أميركي - إسرائيلي مشترك، لتحقيق هدفَين رئيسيَن، هما: قطع المعابر بين سوريا والعراق؛ وإنشاء حزام أمني يضمّ درعا والسويداء على طريق تشكيل منطقة عازلة جنوباً»، مشيرةً إلى إمكانية استغلال الحراك الشعبي الحاصل في السويداء لتمرير هذا المخطّط. ويعرب الصحافي والكاتب السوري، كيفورك ألماسيان، بدوره، في حديث إلى «الأخبار»، عن اعتقاده بأن «هنالك مشروعاً أميركياً إسرائيلياً لإغلاق الحدود بين سوريا والعراق عبر معبرَي التنف والقائم، وإخراج الدولة نهائياً من السويداء ودرعا»، مبيناً أن «الهدف من ذلك هو عزل سوريا نهائياً عن العراق وبالتالي إيران، مع إنشاء منطقة منزوعة السلاح بين الجولان السوري المحتل والعاصمة دمشق».

اللافت أن وسائل إعلام تركية أعادت، في الأيام الماضية، نشر معلومات في الاتّجاه نفسه، متحدّثةً عن وجود مخطّط أميركي لإنشاء جبهة على الحدود الجنوبية السورية، تضمّ القنيطرة والسويداء ودرعا، وتكون موالية للأميركيين المتمركزين في قاعدة التنف. وأشارت وسائل الإعلام تلك إلى أن «قوات التحالف تعتزم إرسال أسلحة ثقيلة وذخائر ومقاتلين إلى درعا والسويداء والقنيطرة، كما ستقوم باستخدام التنف على الحدود مع الأردن، كقاعدة لها لإنشاء جيش جديد قوامه 30 ألف رجل لفتح جبهة الجنوب»، مضيفةً أنه «من المفترض أن يشارك أبناء السويداء بشكل نشط في هذا الجيش لأوّل مرّة». وكانت أثارت زيارة المسؤول العسكري الأميركي لمناطق «قسد»، حفيظة أنقرة، التي سارعت إلى الردّ عليها برسائل ميدانية، من خلال استهداف طائرة مسيّرة تركية سيارة تقلّ فريقاً إعلامياً كان يرافق رتلاً لـ«التحالف الدولي» على طريق القامشلي - عامودا عند قرية تل شعير، ما أدّى إلى مقتل سائق السيارة وإصابة صحافية بجروح، من دون إلحاق أيّ أضرار بآليات «التحالف».

(أ ف ب)

الحدث

الاتهامات تزيد أنصاره تمسّكاً به «شجرة ترامب» المثمرة لا تذوي

ملاك حمود

91 تهمة جنائية هي مجموع التهم الموجّهة إلى الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، والمضمّنة في أربع لوائح اتّهام جنائية، في أربع ولايات أميركية (نيويورك، فلوريدا، واشنطن وجورجيا)، علماً أن أحدثها انتخابات عام 2020، من خلال «التآمر للاحتيال على الولايات المتحدة»، و«التآمر لعرقلة إجراء رسمي»، في الشهرين اللذَين سبقا أحداث السادس من كانون الثاني 2021. ومع افتراض كثيرين أن الولايات المتحدة «محصّنة» من مشكلة يجري ربطها عادةً بـ«دول العالم الثالث»، إيماناً منهم بـ«الاستثناء الأميركي»، ثمّة اعتقاد - مدعّم بقرارَين اللوائح التي أمبط عنها اللثام على مدى الأشهر الأربعة الأخيرة - بسود أوساط النخب الأميركية، بأن ترامب جهد فعلاً للبقاء في منصبه من طريق «التلاعب بالنظام الديموقراطي»، بعدما أسهمت ولايته الأولى في تجلية هشاشة «الاستثناء»، وتعميق حالة الاستقطاب التي ظهرت بأوضح صورها إبّان عهده.

لكنّ الاتهامات جميعها، وإنْ كانت تهدف من جملة ما تهدف إليه، إلى التأثير على مسيرته الانتخابية وصولاً ربّما إلى انسحابه من السباق، لم تنعكس سلباً على رصيده، بل ازداد تمسّك قاعدته الناخبة به، ظنّاً منها أن سَيل اللوائح الموجّهة ضدّه، مصمّم لحرمانه من كسْب معركة الترشيح، كما أنها لم تأتِ إلى الآن بالمنفعة على خصومه في المعسكر الديموقراطي. وممّا يدلّل على «فشل» المسار القضائي في إضعاف الرئيس السابق، أو لجم اندفاعته، ليس تقدّمه الفائق على منافسيه الجمهوريين فحسب، إنّما أيضاً التبرعات الهائلة التي باتت تصل إلى حملته منذ صدور أولى اللوائح، ليرتفع متوسّط ما يجمعه ترامب في يوم واحد، في الأسابيع الثلاثة التي تلت الكشف عن قضيّة ستورمي دانيلز، من 129 ألف دولار إلى 778 ألف دولار، ما يعني أن ترامب جمع ما يزيد قليلاً على 12 مليون دولار في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري، فيما تمكّن من جمْع مبلغ مماثل، هو 13 مليوناً، في غضون سبعة أيام من صدور اللائحة الأولى، بحسب أرقام السجلّات الفدرالية. وربّما يكون ما سلف من بين الأسباب التي حدت بالرجل إلى الامتناع عن المشاركة في المناظرة الأولى للجمهوريين، بدعوى أن استطلاعات الرأي تؤكد تصدّره - وبفارق كبير - عن أقرب منافسيه، رون ديسانتيس، وذلك بعدما أظهر استطلاع جديد أجرته شبكة «سي بي إس» الإخبارية، أن 62% من الناخبين الأساسيين المحتملين للحزب الجمهوري يدعمون ترامب، في مقابل 16% لديسانتيس.

ويمكن النظر إلى «تأثير» هذه اللوائح، بطرق تكشف الكثير عن حالة الحزب الجمهوري، الذي خلصت صحيفة «نيويورك تايمز»، بعد مراجعة شاملة أجرتها، تضمّنت فحص استطلاعات الرأي الوطنية على مستوى الولايات وسجلّات تمويل الحملات الفدرالية، وإجراء مقابلات مع الناخبين الجمهوريين، إلى أن ترامب لا يزال يهيمن عليه، كاشفة أيضاً أن الملايين من الناخبين الجمهوريين ينظرون إلى المشاكل القانونية للرئيس السابق، على أنها هجوم بالوكالة ضدّهم. ويعرض ما تقدّم واقعاً مقلوباً، حيث تعمل التهم الجنائية كحاصل سياسية، على الأقلّ لغرض فوز المستهدَف بترشيح الحزب الجمهوري. ففي الاستطلاعات التي أعقبت صدور اللائحة الأولى في نقاط مئوية إضافية في متوسطات الاقتراع. ويمكن فهم هذا التقدّم، أخذاً في الاعتبار تشبُّث مؤيّدي ترامب بمرشّحهم، أو كما يقول أحدهم: «لوائح الاتّهام تزيد من دعمي له... لقد قاموا بتسليح حكومتنا بأكملها ضدّ أشخاص مثلنا. في كل مرّة يتمّ فيها توجيه الاتهام إليه، يدفع ذلك عشرات الآلاف منّا إلى صناديق الاقتراع».

77% من الجمهوريين، عدّوا لوائح الاتهام الصادرة ضدّ ترامب بمثابة «هجوم على أشخاص مثلهم»، وفق استطلاع «سي بي إس» الذي أعقب صدور اللائحة الأخيرة (قضيّة قلب نتائج الانتخابات في جورجيا)، فيما شعر 86% منهم بأن اللوائح تهدف إلى منْع ترامب من استكمال حملته الانتخابية. ولا سيما إذا أُخذت في الاعتبار مسألة أن الديموقراطيين هم مَن يشرفون على التحقيقات. ويمكن أن يكون صعود ترامب في استطلاعات الرأي، مرتبطاً أيضاً بديناميّات متعدّدة تتجاوز الاتهامات الموجهة ضدّه، إلى تعثّر منافسه الأبرز، رون ديسانتيس. ويقول سبعة من كلّ 10 ناخبين جمهوريين أساسيين، إنه يتوجّب على الجمهوريين الوقوف خلف الرئيس السابق في مواجهة التحقيقات، وفقاً لأحدث استطلاع أجرته «نيويورك تايمز» بالتعاون مع كلية «سيينا»، فيما يُعتبر أكثر من 80% منهم، أن التهم الواردة في لائحة الاتهام الأخيرة «ذات دوافع سياسية» (استطلاع «إيه بي سي»/ «إيبسوس»). ومن هنا، لا تبدو مستغربة، ممارَسة ترامب الصحافيين، صباح آخر استدعاء له، حول ما سيتطلّبه الأمر لضمان النصر، بقوله: «أحتاج إلى لائحة اتهام أخرى لضمان انتخابي!».

نموذج 1867: تعذُّر الاستفادة من السوابق

لم تكن انتخابات عام 2020، أول عمليّة انتقال رئاسي محفوفة بالمخاطر في الولايات المتحدة؛ ففي آذار من عام 1861، ومع انفصال سبع ولايات أميركية، أمرت إدارة الرئيس جيمس بوكانان المنتهية ولايته، الجيش الأميركي، بتسيير دوريات في العاصمة لمنع الانفصاليين من قتْل الرئيس المنتخَب آنذاك، أبراهام لينكولن. ولكن، ربّما حدث التحوّل الأخطر بعد 15 عاماً، نتيجة للسلام الهشّ الذي أعقب الحرب الأهلية الأميركية؛ إذ عاشت الولايات المتحدة، في عام 1876، على وقْع أسوأ انتخابات في تاريخها. وخلال الفترة التي عُرفت بـ«عصر إعادة الإعمار»، وتلت الحرب الأهلية، واجه المرشّح الجمهوري روثرفورد هايز، نظيره الديموقراطي صامويل تيلدن، لخلافة الرئيس المنتهية ولايته يوليسيس غرانت، والظفر بمنصب الرئيس الـ19. وخلافاً لِما توقّعه كثيرون في حينه، جاءت نتائج التصويت لتثير جدلاً واسعاً عجز على إثره الجميع عن تحديد هوية الرئيس، فهدّدت بعودة الحرب الأهلية قبل أن تتمّ لاحقاً تسوية المسألة من طريق اتفاق بين الجمهوريين والديموقراطيين أثار استياءً كبيراً، ولقّبه المؤرّخون بـ«الاتفاق السيّئ»، وحسم موازين الانتخابات لمصلحة هايز الذي وعد حلفاؤه، بأنه مقابل قبول جمهوري في البيت الأبيض، سيتمّ تعويض الديموقراطيين بانسحاب القوات الفدرالية من الجنوب، بموجب اتفاق عام 1877.

وإذ لم تكن مسألة الانتقال من إدارة إلى أخرى دائماً بالسلاسة المطلوبة، غير أن لائحة الاتهام الثالثة التي قدّمتها وزارة العدل الأميركية، بداية الشهر الجاري، ضد ترامب، تُعدّ سابقةً ليس لها مثيل في التاريخ الأميركي. فهي المرّة الأولى التي تتّهم فيها الحكومة الفدرالية رئيساً سابقاً بارتكاب جنائية حينما كان رئيساً، على أن الأهمّيّة الحقيقية للائحة الجديدة في جورجيا، تكمن في طبيعة الجرائم المزعومة المحمّلة للرئيس السابق؛ إذ عمد ترامب وأقرب حلفائه، محاميه رودي جولياني، مستلهمَين تجربة هايز على ما يبدو، في بداية كانون الأول 2020، بالتعاون مع حلفاء لهما في الكونغرس، من بينهم عضوا مجلس الشيوخ تيد كروز وتومي توبرفيل، إلى فتح جدل حول شرعيّة ناخبي بايدن في سبع ولايات: أريزونا، جورجيا، ميشيغان، نيفادا، نيو مكسيكو، بنسلفانيا، وويسكونسن. وفي التفاصيل، فقد تمّ تجنيد بعض الأفراد للتظاهر بأنهم ناخبون في تلك الولايات، على رغم أن الأخيرة كانت اختارت بالفعل ناخبيها الكبار للمجمع الانتخابي، بناءً على نتائج الانتخابات المعتمدة من قِبَل كلّ حاكم على حدة. كما تمّ توجيه ناخبي ترامب المزيّفين للتصويت لمصلحته في 14 كانون الأول، وهو اليوم الذي سيدلي فيه جميع الناخبين الكبار بأصواتهم لاختيار الرئيس. ونتيجة لذلك، ستكون هناك مجموعتان من الأصوات الانتخابية في الولايات السبع، في ما استهدف خلْق حلبة حتى لا يتمكّن الكونغرس من تحديد قوائم الناخبين الصالحة، وبالتالي يضطرّ إلى رفض التصديق على الانتخابات في السادس من كانون الثاني، على غرار ما حدث بعد انتخابات عام 1876، ومن ثمّ ينشئ لجنة انتخابية لإيجاد سبيل للخروج من الفوضى التي قد تؤدّي بطريقة أو بأخرى إلى بقاء ترامب في منصبه.

> **استهدفت الإجراءات القانونية منافساً رئاسيّاً يتمتّع أنصاره بتسليح جيّد، ولطالما نظروا إلى المعارك السياسية من منظور وجودي**

> الرئيس السابق «كان مدفوعاً جزئيّاً على الأقلّ بالحزبية».

ويبقى أن هناك حدوداً واضحة لقدرة المسؤولين الأميركيين على استهداف المعارضين السياسيين. فحتى لو كانت لائحة براغ ذات دوافع سياسية، فلا يزال يتعيّن عليه إقناع غالبية الأعضاء الذين تمّ اختيارهم عشوائياً في هيئة محلّفين كبرى، بوجود أدلّة كافية لاتهام ترامب بارتكاب جريمة. ويستذكر الكاتب ملاحقات قضائية حدثت ضدّ كبار المسؤولين المنتخَبين الحاليين أو السابقين في العديد من الديموقراطيات، من دون أن يؤدّي ذلك إلى تقويض أنظمتها السياسية، ومن بين الأمثلة على ذلك: الأرجنتين (الرئيسان كارلوس منعم وكريستينا كيرشنر)، كرواتيا (رئيس الوزراء إيفو سانادر)، الإكوادور (الرئيس جميل معوض)، فرنسا (الرئيسان جاك شيراك ونيكولا ساركوزي)، إسرائيل (رئيس الوزراء إيهود أولمرت)، إيطاليا (رئيس الوزراء سيلفيو برلسكوني)، البرتغال (رئيس الوزراء خوسيه سوقراطيس)، رومانيا (رئيس الوزراء أدريان ناستاسي)، جنوب أفريقيا (الرئيس جاكوب زوما)، كوريا الجنوبية (الرئيسان روه تاي وو وبارك جيون هاي)، وتايوان (الرئيس تشن شوي بيان). لكن، في الوقت نفسه، يخلص إلى أن «الاستقطاب الشديد في السياسة الأميركية يجعل محاكمة زعيم سابق أكثر خطورة ممّا قد تكون عليه في أيّ بلد آخر»، إذ يرجّح أن يكون ردّ الفعل متطرّفاً من جانب أنصار القادة الذين يواجهون المحاكمة، خصوصاً أن الإجراءات القانونية هذه المرّة استهدفت منافساً رئاسيّاً يتمتّع أنصاره بتسليح جيّد، ولطالما نظروا إلى المعارك السياسية من منظور وجودي.

ويواجه الحزب الجمهوري، اليوم، تهديداً حقيقياً لناحية فرصه في الفوز، بسبب انخفاض عدد المسجلين البيض في الريف، والذين يشكّلون القاعدة الناخبة للحزب، إذ انخفضت نسبة الإنجيليين البيض من 23% من السكان الأميركيين في عام 2006، إلى 14% في عام 2020. وفي هذا الوقت، شكّل التنوّع المتنامي سبباً في دفع نسبة كبيرة من الجمهوريين إلى التطرّف، كونهم يخشون من أن يفقد الأميركيون البيض مكانتهم في المجتمع لمصلحة غير البيض. بالنسبة إلى هؤلاء، فإن أساس الحياة الأميركية «مهدَّد وجودياً» من خلال «الاستيراد المتعمّد لأجانب العالم الثالث الذين ليست لديهم تقاليد أو خبرة في الحرية»، ما «يدمّر الحضارة الغربية»، ويؤدّي إلى «انتصار دائم» لليسار العازم على سحق اليمين. وتماشياً مع هذا الرأي، يعتقد العديد من الجمهوريين - الذين تزيد احتمالية امتلاكهم سلاحاً بنحو الضعف عن الديموقراطيين - أن العنف قد يكون ضرورياً لوقف «الانحدار» في أسلوب الحياة الأميركي التقليدي. وكما لاحظت عالمة السياسة، راشيل كلايفيلد، فإن الخطاب العنيف والأفكار العنصرية البيضاء، التي كانت في السابق من اختصاص الجماعات الهامشية، قد شقّت طريقها إلى التيار الرئيس في الحزب الجمهوري. وعلى سبيل المثال، استضافت قناة «فوكس» مناقشات واسعة حول نظرية «الاستبدال العظيم»، التي ترى أن التنوّع المتزايد في الولايات المتحدة هو نتاج مؤامرة لـ«استبدال» الأميركيين البيض بالمولودين في الولايات المتحدة، بالمهاجرين. وفي الواقع، حاول ترامب وأنصاره استخدام التهديد بالعنف لوقف الملاحقات القضائية. وهو حذر، في أواخر آذار، من أنه إذا تمّ توجيه الاتهامات إليه، فإن ذلك سيؤدّي إلى «موت ودمار محتمَلَين..... يمكن أن يكون كارثياً على بلادنا».

العنف السياسي، ونظرية «الاستبدال العظيم»

تخلق أول محاكمة جنائية لرئيس سابق ومرشّح رئاسي حالي «معضلة للديموقراطية الأميركية»، على حدّ تعبير لوكان واي في «فورين أفيرز». ففي بيئة شديدة الاستقطاب، تولّد محاكمة ترامب مخاطر حقيقية تتمثّل في «العنف السياسي واستخدام النظام القانوني الأميركي كسلاح». وفي الوقت نفسه، ثمّة خطر أكبر يتمثّل في أن «فشل المدّعين العامّين والقضاة وهيئات المحلّفين، في محاسبة ترامب، سيشجّع هجمات يمينية أكثر جرأة على الديموقراطية والنظام العام». على أن الخطر الأكثر وضوحاً، كما يقول الكاتب، هو ذلك الذي أثاره كثيرون من اليمين، أي أنه يمكن استخدام الاتهامات الجنائية كسلاح لقمع المعارضة السياسية.

لائحة الاتهام الثالثة التي قدّمتها وزارة العدل، بداية الشهر، ضد ترامب، تُعدّ سابقة في التاريخ الأميركي (أ ف ب)

«الديموقراطيون» في دائرة الحيرة
تمسّك بورقة بايدن... إلى حين

خضر خروبي

مواجهة انتخابية بين جو بايدن ودونالد ترامب، هي المشهد المرجّح في السباق الرئاسي القادم في الولايات المتحدة. المفارقة أن النزال المرتقَب بين الرئيس الأميركي الحالي الذي أعلن ترشحه في نيسان الماضي، وسلفه الذي لا يزال يتقدّم في استطلاعات الرأي بفارق واسع عن أقرب منافسيه «الجمهوريين»، دونه عراقيل داخل الحاضنة الحزبية لكلّ منهما، إذ إن ترشّح الأول يلقى اعتراضات لجملة أسباب، أبرزها عامل السنّ، فيما تتوالى الاتهامات القضائية ضدّ الثاني على عدّة خلفيات. مع ذلك، يسعى بايدن لأن يكون أوّل رئيس يتخطّى عتبة 78 عاماً، وهو الرقم «الغمري» القياسي الذي سجّله الرئيس الأميركي الراحل، رونالد ريغان، بعد ولايتَين رئاسيتَين، في حين يطمح ترامب إلى أن يكون أوّل رئيس ينجح في العودة إلى السلطة بعد خروجه منها، وهو سبيلٌ سبقه إليه رؤساء سابقون من مثل جورج واشنطن، وثيودور روزفلت، وآخرين. الثابت، إلى الآن، أن «الديموقراطيين» في صدد مشهد لن يخلو من سيناريوات سيّئة، سواء في حال ترشيح بايدن أو عدمه، كون الخيار الأخير سيردّ سلباً على الصورة العامة للحزب أمام الجمهور الأميركي، فضلاً عما قد ينجم عنه من تفتّت لوحدته الداخلية، بينما ينطوي خيار الترشيح على خطر تقلّص حظوظه في الانتخابات الرئاسية المقبلة، ولا سيما في أوساط الناخبين المتردّدين.

«نقاش ديموقراطي»: نرشّح بايدن... لا نرشّحه!

بالحديث عن رئاسيات 2024، يتوقّف مراقبون عند نتائج الاستحقاق الذي سبقها، أي انتخابات التجديد النصفي للكونغرس أواخر عام 2022، والتي جاءت مغايرة لتوقّعات كانت تشير إلى اكتساح «الحزب الجمهوري» مقاعد الكونغرس بمجلسَيه، النواب والشيوخ. قبيل تلك الانتخابات، كان العديد من ساسة «الحزب الديموقراطي» ونخبه يتخوّفون من إمكانية تعرّضهم لهزيمة ساحقة، على وقع تراجع شعبية بايدن خلال العامين الأولَين من عهدته الرئاسية، وكانوا في طور الاستعداد لمساءلة خيار حزبهم ترشيح الرجل لانتخابات 2024. ولكن مع انتهاء التجديد النصفي، ونجاح بايدن في قيادة «الديموقراطيين» إلى الاحتفاظ بأغلبيتهم في مجلس الشيوخ، على رغم انتقال الأغلبية في مجلس النواب إلى «الجمهوريين»، خفت صوت الداعين إلى النظر في تقديم «بدائل رئاسية» من بايدن، الذي تمكّن من تحسين ثقة الجمهور الأميركي بشكل عام، والقواعد الشعبية للحزب «الديموقراطي» بشكل خاص، عبر «تسويق» بعض إنجازاته، بخاصة في مجالات الرعاية الصحية والبنى التحتية وتشريعات ضبط ظاهرة اقتناء الأسلحة للجمهور الأميركي، وكسر الدعاية السياسية المضادّة لخصومه، بالاستعانة بإرث سلفه الذي جرى تصويره كـ«تهديد لقيم الديموقراطية». كما أن نجاحات بايدن، على مستوى السياسات الداخلية، توازيها نجاحات في مجال السياسة الخارجية لا تقلّ أهمية - حتى بات يوصف بـ«مهندس جهود الناتو» لدعم أوكرانيا خلال حربها مع روسيا -، جعلت مستوى تقييمه إيجاباً على هذا الصعيد، يقارب عتبة الخمسين في المئة.

في هذا السياق، تكشف صحيفة «نيويورك تايمز» عن حصيلة سلسلة من المقابلات التي أجريت مع أكثر من عشرين شخصية من «الحزب الديموقراطي»، ومفادها أن هؤلاء بات لديهم ميل أكبر إلى الإذعان لرغبة الرئيس، عوض التفكير في الصدام المباشر معه. وكان استطلاع «رويترز» لآخر أجرته صحيفة «USA Today» بالتعاون مع «IPSOS»، بعد أسابيع قليلة من انقضاء انتخابات التجديد النصفي، بيّن أن 71% من «الديموقراطيين» يعتقدون أن بايدن قادر على الفوز في انتخابات عام 2024، مقارنةً بـ60% فقط أعربوا عن آراء مشابهة قبل أشهر قليلة. وفضلاً عن نتائج الانتخابات، تشير أستاذة العلوم السياسية في جامعة ميريلاند الأميركية، مروة مُرَيد، إلى سبب إضافي لمواصلة «الديموقراطيين» حتى اليوم دعمهم لبايدن، وهو التزامه بـ«الأجندة التقدمية» التي يروّج لها الحزب، بما يجعل منه «واجهة مناسبة» لكسب السباق الرئاسي، في حال فوز ترامب بترشيح الجمهوريين، وذلك بالأدوات نفسها التي استُخدمت في عام 2020، خصوصاً أنهما متقاربان من حيث العمر، وأن ثمة أملاً في أن يسهم انطلاق الحملة الرئاسية لبايدن في معالجة تدنّي شعبيته قبل حلول موعد الرئاسيات.

إزاء ذلك، يبدو مفهوماً ما تشيعه أوساط «الحزب الديموقراطي» حول التفكير في ما يجب القيام به لإنجاح حملة إعادة انتخاب بايدن، وشروع اللجنة الوطنية» المنبثقة عن الحزب في جهودها لدعم الحملة، توازياً مع تكثيف المستشارين السياسيين للرئيس جهودهم لتفعيل قنوات التواصل مع كبار الداعمين والمموّلين، وتنظيم اجتماعات داخل البيت الأبيض بهدف مناقشة أجندة الإدارة استعداداً للانتخابات المقبلة. وعلى رغم ثبوت تأييد قيادات «ديموقراطية» وازنة ترشيح بايدن لولاية ثانية، بداعي الأصول الحزبية والأعراف المعمول بها في الحياة السياسية، ومن بين هؤلاء مثلاً النائب هنري كويلار، وهو أحد أكثر «الديموقراطيين» المحافظين في مجلس النواب، والنائبة ورئيسة «التجمع التقدمي» في الكونغرس براميلا غابابال، وعمدة مدينة كانساس بولاية ميسوري كويتنون لوكاس، إلّا أن ذلك لم يحجب أصداء النقاش الداخلي في أوساط «الديموقراطيين» في شأن مدى تقبّل الرأي العام مرشحاً رئاسياً ثمانينياً، يعاني مشكلات صحية (مصاب بالسرطان) قد تكون لها انعكاساتها السلبية على فرصه في الفوز.

ويتبنّى هذه الهواجس خبير استطلاعات الرأي المخضرم، والمحسوب على «الديموقراطي»، ستانلي غرينبيرغ، الذي يشير إلى نقاط ضعف جوهرية في موقف حزبه قبل السباق الرئاسي المقبل، منها ما يتعلّق بموقف «الجمهوريين» حول قضايا المهاجرين وأمن الحدود، والتي تلقى رواجاً لدى قاعدة واسعة من الأميركيين، ومنها ما يتعلّق بعمر الرئيس، ولا سيما في حال رسا قادة «الجمهوري» على خيار ترشيح شخصية شابة أخرى، كرون ديسانتيس، وليس ترامب، البالغ من العمر 77 عاماً بدوره. وعلى رغم أن التقديرات تشير إلى أن جمهور «الديموقراطي»، ولا سيما في حال رسا قادة «الجمهوري» على خيار ترشيح شخصية شابة أخرى، كرون ديسانتيس، وليس ترامب، البالغ من العمر 77 عاماً بدوره. وعلى رغم أن التقديرات تشير إلى أن جمهور «الديموقراطي»، ونخبه على حدّ سواء، حتى تلك التي تؤيّد ما تسمّيه «انتقالاً جيلياً» في صفوف الحزب، وفي طليعتها رئيسة «الديموقراطي» في ولاية نيراسكا، جاين كليب، لن يتردّدوا في حسم أمرهم بالتصويت لبايدن، في نهاية المطاف، في حال قرّرت القيادة الحزبية السير في ترشيحه، لا تزال نخب حزبية تحذّذ لو أن بايدن يفسح المجال أمام قيادات جديدة، ويحذو حذو رئيسة مجلس

> **الحديث عن ترشّح ميشيل أوباما لم يأتِ من فراغ، بالنظر إلى العلاقات الوطيدة التي تجمع بين الرئيس الحالي والرئيس «الديموقراطي» السابق**

النواب السابقة، نانسي بيلوسي، حين قرّرت التنحي عن منصبها كزعيمة للأقلية «الديموقراطية» في مجلس النواب. وفي هذا الصدد، يلفت حاكم ولاية إلينوي، وأحد المموّلين التاريخيين لحملات «الديموقراطي»، جيبي بريتزكر، إلى أن احتمالات ترشّح وجوه جديدة بديلة لبايدن، مرهونة فقط بتخلّي الأخير عن خوض السباق الرئاسي، مؤكداً التزام كوادر الحزب بدعمه في الوقت الراهن.

مرشّحون محتملون... ماذا عن ميشيل أوباما؟

إلى الآن، كلّ الدلائل تشير إلى عدم نيّة بايدن التراجع عن طموحاته في ولاية ثانية. ومع ذلك، وبالتوازي مع استقرار نسبة الموافقة الإجمالية على سياسات الرئيس الحالي، بخاصة الاقتصادية منها، عند حدود لم تتجاوز 40%، وفقاً لأحدث استطلاعات الرأي، عاد الحديث عن احتمال قيام قيادة «الحزب الديموقراطي»، في مرحلة معيّنة، بدراسة خيار ترشيح أسماء أخرى بصورة جدّية، في حال لمست تراجع حظوظ مرشّحها الحالي. ومن بين الأسماء المطروحة ضمنّ ما سمّي «الخطة باء»، شخصيات مغمورة نسبياً مثل خبيرة المساعدة الذاتية ماريان ويليامسون، والناشط المناهض للقاحات روبرت كينيدي جونيور، وهو ابن شقيق الرئيس الأميركي الراحل جون كينيدي، وحتى نائبة الرئيس كامالا هاريس، إضافة إلى أسماء «ديموقراطية» أخرى لامعة وعلى رأسها النائبة إلهان عمر، والنائب عن ولاية كاليفورنيا رو خانا، والمحامية والأستاذة الجامعية ميشيل أوباما، زوجة الرئيس الأسبق باراك أوباما. وكانت رجّحت صحيفة «ديلي تليغراف» البريطانية، مطلع الشهر الجاري، انسحاب بايدن قبل الانتخابات التمهيدية الأولى، مشيرة إلى أنه يحلول ذلك الوقت سيكون قد فات الأوان ليتقدّم مرشح من القاعدة الشعبية، وذو خبرة سياسية كالسيدة الأولى السابقة، خَرِيجة كلية الحقوق في «هارفرد»، والتي نفت ما يشاع عن نيّة ترشّحها.

والواقع أن الحديث عن ترشّح ميشيل أوباما لم يأتِ من فراغ، بالنظر إلى العلاقات الوطيدة التي تجمع بين الرئيس الحالي والرئيس «الديموقراطي» السابق، وكثرة التقارير التي تفيد بأن 75% من طاقم الإدارة الحالية، عمل في إدارة أوباما. كما أن بايدن استعان بسلفه «الديموقراطي» خلال حملته الانتخابية الرئاسية عام 2020، وشارك وإياه في دعم حملات المرشحين «الديموقراطيين» في الولايات الأميركية في انتخابات عام 2022. ويرى محلّلون أن الرجلين يشكلان ثنائياً سياسياً رائعاً، ويكمّل أحدهما الآخر؛ إذ ليس باستطاعة بايدن مخاطبة بعض الفئات الاجتماعية، خلافاً لأوباما، والعكس صحيح، وهو ما أبرزه تبادل الأدوار بينهما خلال ولايتيهما الرئاسيتين، إلى جانب المزايا الخطابية المختلفة لكل منهما. هذه «التوأمة السياسية» توقّفت عندها صحيفة «واشنطن بوست» أخيراً، حين كشفت عن لقاء جمع أوباما ببايدن، في البيت الأبيض، بعيداً عن الإعلام، حيث وعد الأول صديقه القديم بأن يفعل كل ما في وسعه لدعمه، مقرّاً في الوقت نفسه بصعوبة المهمة.

ومن جملة أسباب الاستعانة بـ«الثقل السياسي والمعنوي» لعائلة أوباما أيضاً، التقارير عن خيبة أمل الأميركيين من أصول أفريقية من سياسات الإدارة الحالية، علماً أن هؤلاء لطالما شكّلوا رافداً أساسياً لـ«الحزب الديموقراطي» وأضطلعوا بدور حاسم في ولاية جورجيا لحساب الحزب المذكور في الانتخابات الماضية. ومع أن ما حقّقه عهد بايدن لأبناء تلك الفئة من المجتمع الأميركي ليس بالبسير، أقلّه بالاستناد إلى ما يشيعه البيت الأبيض، سواء على صعيد رفع معدّلات التوظيف في صفوف أبنائها، أو لناحية تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية والخدمات التعليمية والصحية الداعمة لهم، وتعيين عدد كبير من القضاة السود في المحاكم فاق ما سُجّل في جميع العهود الرئاسية السابقة، إلّا أنه لا يزال قسم كبير من هؤلاء يشكّون تملّص الإدارة الحالية من وعود كثيرة التزمت بها خلال الحملة الانتخابية عام 2020، وعلى رأسها تحسين القوانين الجنائية والشرطية المجحفة بحقهم، وعرقلة مساعي «الجمهوريين» لتقييد حقوقهم السياسية. في المقابل، يلحظ محلّلون أن مجتمع الأفارقة الأميركيين يميل تاريخياً إلى تأييد «الديموقراطيين»، بصرف النظر عن هوية المرشح وما أنجزه، نظراً إلى السياسات اليمينية المتطرّفة التي طبعت عهود «الجمهوريين»، وهو ما يدلّ عليه تراجع نسب التصويت لـ«الديموقراطي» في الانتخابات الأخيرة في أوساطهم بنسبة 1% فقط، رغم عدم رضاهم عن «العهد». أمام هذا، يبدو أن قرار «الديموقراطي» بخصوص مرشحه الرئاسي، سيأخذ في الاعتبار عامل تصويت الأقليات، ولا سيما الأميركيين من أصول أفريقية، ما سيعني بقاء اسم ميشيل أوباما في التداول إلى حين.

فلسطين

اتصالات مصرية مكثّفة لحفظ التهدئة

المقاومة ترفع السقف: تحرير الضفة عنواناً للمواجهة

أبلغت «حماس» المصريين أن معركة الضفة تحتلّ رأس أولويات الشعب الفلسطيني وفصائله (أ ف ب)

غزة ـ رجب المدهون

في الوقت الذي يواصل فيه الوسيط المصري جهوده لمنع تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، والحيلولة دون إقدام الاحتلال على تنفيذ عملية اغتيال ضدّ أحد قادة المقاومة أو عناصرها في قطاع غزة أو في الخارج، لا يزال المصريون عاجزين عن الحصول على تعهّد إسرائيلي بعدم العودة إلى سياسة الاغتيالات. وبحسب ما علمته «الأخبار»، من مصادر فصائلية فلسطينية، فإن الوسيط المصري يجري اتّصالات مكثفة مع الفصائل الفلسطينية وتحديداً حركة «حماس» من جهة، ومع الحكومة الإسرائيلية من جهة أخرى، بهدف تلافي تفجّر مواجهة عسكرية خلال الفترة المقبلة. وكشفت المصادر أن الوسيط المصري فشل في الحصول على تعهّد من مستشار «الأمن القومي» الإسرائيلي، تساحي هنغبي، بالحفاظ على الالتزامات السابقة، وآخرها ما تمّ التوصّل إليه في أيار الماضي عقب معركة «ثأر الأحرار»، بعدم العودة إلى سياسة الاغتيالات. كما كشفت أن المقاومة حذّرت من أن ردّها على أيّ جريمة اغتيال سيكون «غير مسبوق»، منبّهة إلى أن «محاولة صنع معادلات عبر عمليات اغتيال لقادة أو عناصر من المقاومة خارج الضفة الغربية المحتلة، قد تكون الشرارة التي ستشعل معركة كبيرة». وإذ رفضت الاستجابة لطلب دولة الاحتلال وقف العمليات الفدائية في الضفة، فقد أكدت أن هذه العمليات ستتواصل وستتصاعد بشكل كبير بغضّ النظر عن التهديدات الإسرائيلية، وأن توقفها مرهون بإنهاء الاحتلال والاستيطان، وهو ما ردّ عليه العدو برفض الحديث عن الاستيطان والتواجد العسكري الإسرائيلي في الضفة.

كذلك، أبلغت حركة «حماس» المصريين أن معركة مواجهة الاحتلال في الضفة تحتلّ رأس أولويات الشعب الفلسطيني وفصائله خلال الفترة الحالية، وأن الحلّ الوحيد لوقف العمليات يتمثّل في انسحاب إسرائيلي من

> **واصلت المقاومة الفلسطينية رفع درجات الحيطة والحذر خشية غدر إسرائيلي**

الضفة، مشابه لذلك الذي حدث في قطاع غزة عام 2005، مؤكدةً أن هذا الانسحاب سيكون على رأس مطالب المقاومة في حال وقعت مواجهة عسكرية جديدة. وأشارت الحركة إلى أن «الاحتلال يعتقد أنه في حال نفّذ عملية اغتيال ضدّ قادة المقاومة، فسيكون بإمكانه السيطرة على مجريات المعركة التي ستندلع»، مستدركةً بأنه «في حال أقدم على هذا الخيار، فبدلاً من الضغط على المقاومة وقيادتها، سيجد نفسه أمام معركة مطلبها الرئيس الانسحاب من الضفة لوقف القتال». وفي الإطار نفسه، أكّد قائد «حماس» في الضفة، صالح العاروري، في تصريحات صحافية، أن «المقاومة ستتواصل حتى طرد الاحتلال والمستوطنين من الضفة كما تمّ طردهم من غزة»، معرباً عن ثقته بأن «الضفة ستعود إلى صفحات المجد، وهي تخوض معركتها ضد الاحتلال والاستيطان». وأكّد أن «تهديدات الاحتلال باغتيال قادة الحركة لا تخيفها»، وأن الأخيرة «لن تستسلم، وسائرة على الدرب نفسه مع شعبها»، قائلاً: «هذا ليس جديداً (...) كلّ يوم هناك شهداء، ونحن في حركة حماس جزء من الشعب، ولذلك نستشهد ونُعتقل مثل شعبنا، وتُهدم بيوتنا وتُلاحق وتُطارد، وهذا هو الوضع الطبيعي»، مضيفاً أنه «ليس لدينا خيار أن نستسلم وأن نتوقّف عن المقاومة (...) أصغر شهيد من أبناء شعبنا تاج على رؤوسنا وأكرم منا لأنه سبقنا إلى الشهادة، ونحن على الدرب نفسه».

ميدانياً، واصلت المقاومة الفلسطينية رفع درجات الحيطة والحذر خشية غدر إسرائيلي. كما واصلت استعداداتها لردّ كبير في حال نفّذ الاحتلال تهديداته لقادة المقاومة، ومن بينهم قائد «حماس» في غزة، يحيى السنوار.

تقرير

أزمة «بيله» لا تخمد

قبرص مسرحاً جديداً للتوتّرات العالمية

محمد نور الدين

تُعدّ جزيرة قبرص إحدى أكثر المناطق احتمالاً لإثارة النزاعات والحروب، منذ أن تحوّلت إلى «جمهورية» في عام 1960، في أعقاب تخلّي بريطانيا عن ملكيّتها، وإنْ أبقت على قواعد عسكرية تابعة لها في البلد المتوسطي. غير أن التنوّع الإثني والديني داخل الجمهورية، بين ثلثَين للقبارصة اليونانيين المسيحيين، وثلث للقبارصة الأتراك المسلمين، حال دون أن يحظى المجتمعان اليوناني والتركي فيها بنظام تعايش مشترك أو فدرالي، لينتهي الحال، في عام 1974، إلى تقسيم الجزيرة، وإقامة جمهورية شمال قبرص التركية في عام 1983 (لا تعترف بها سوى أنقرة)، بحكم الغزو التركي، الذي تعدّه الأمم المتحدة احتلالاً، فيما تعترف بالقسم الجنوبي اليوناني ممثّلاً وحيداً للشعب القبرصي.

وتعود القضيّة القبرصية إلى الواجهة مجدّداً، مع اندلاع أحداث مثيرة للانتباه، أواخر الأسبوع الماضي، في المنطقة العازلة بين شطرَي الجزيرة، خلفيّتها استكمال الجانب القبرصي التركي شقّ طريق من قرية بيغيتلر في اتّجاه قرية بيله (يعيش فيها القبارصة اليونانيون والأتراك جنباً إلى جنب) الواقعة ضمن «الخطّ الأخضر» التابع للقوات الأممية، التي تدخّلت لوقف أعمال التشييد، ما أدّى إلى وقوع صدامات بين الطرفَين. صداماتٌ عادت لتتجدّد أوّل من أمس، حيث جرى تداول مقطع مصوّر يوثّق مهاجمة عمّال قبارصة أتراك، عناصر من القوة البريطانية العاملة ضمن القوات الأممية، كانوا على استكمال أعمال الشقّ في منطقة تُعتبرها المنظمة الدولية خاضعة لسيطرتها. وكانت استدعت الاشتباكات ردود فعل إقليمية ودولية؛ أوّلها من الأمم المتحدة التي حذّرت السلطات القبرصية التركية من القيام بأعمال بناء «غير مرخّص» بها في المنطقة العازلة، فيما انتقد مجلس الأمن الدولي، مطلع الأسبوع، تصرُّف سلطات الشطر الشمالي، معتبراً محاولتها شقّ طريق في المنطقة العازلة «انتهاكاً للوضع القائم».

في المقابل، تفيد رواية القبارصة الأتراك بأن الطريق المنوي تشييدها مخصّصة لـ«أغراض إنسانية»، مردّها أن سكان قرية بيله، لدى محاولتهم العبور إلى موطنهم، يقضون ساعات مضنية، مروراً أولاً بأراضي القاعدة البريطانية، حيث تنتشر نقاط التفتيش، قبل الوصول إلى نقطة التفتيش القبرصية التركية. إلّا أن القبارصة اليونانيين يرون أن الأتراك يريدون وصْل بيله بقاعدة عسكرية تابعة للجيش التركي في بيغيتلر، علماً أن سكان قبرص التركية يؤكدون أن جيرانهم طالبوا بشقّ طريق مماثلة في القرية نفسها إلى القسم اليوناني، وأن الأمم المتحدة سمحت بذلك. والطريق المراد شقّها من قرية بيغيتلر التركية، إلى بيله الواقعة داخل المنطقة العازلة، يبلغ طولها 11 كيلومتراً، وقد بدأ تشييدها منذ سنة، حتى إن الجزء الواقع ضمن السيادة التركية، والبالغ طوله 7 كيلومترات، شارف على الانتهاء.

وفي ضوء الأحداث الأخيرة، علّق الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، قائلاً إن «الذي حدث وضعٌ لا يمكن قبوله من جانبنا، وخصوصاً أنه حصل في منطقة تابعة لسيادة قبرص التركية»، واصفاً الحادثة بأنها تنمّ عن «سوء نية» من جانب الأمم المتحدة، فيما رأى الرئيس القبرصي التركي، إرسين تتار، أن القوات الدولية «هي التي جاءت إلى أرضنا وانتهكت سيادتنا». وفيما اعتبرت الأمم المتحدة أن الخطوة القبرصية التركية تمثّل «اعتداء» عليها، رحّب مجلس الأمن، في بيان، بوقف أعمال شقّ الطريق (التي عادت لتُستأنف كما اتّضح لاحقاً)، داعياً جميع الأطراف إلى «تجنّب أيّ عمل آخر أحادي الجانب أو تصعيدي، من شأنه أن يزيد التوتّرات ويهدّد فرص التوصّل إلى اتفاق»، لترُدّ الخارجية التركية، بالقول إن البيان السالف «منفصل تماماً عن الحقائق على الأرض»، و«لا يقدّم أي مساهمة إيجابية»، بل «يُعقد الأمور». وأكدت أن طريق بيله ـ بيغيتلر «مشروع إنساني» يهدف إلى تسهيل وصول القبارصة الأتراك القاطنين في قرية بيله بشكل مباشر إلى موطنهم، معتبرة أنه، على رغم أن الإخطار في شأن أعمال الطريق

> **ثمّة من يضع الحادثة في خانة الصراع الإقليمي والدولي بين روسيا وتركيا من جهة، والغرب من جهة أخرى**

تمّ قبل فترة طويلة، فإن «تدخُّل جنود قوّة حفظ السلام الأممية لعرقلة أعمال تشييد الطريق تسبّب في التوتّر»، فيما رأى وزير الخارجية التركي، حاقان فيدان، أن الأمم المتحدة فقدت حيادها. ومن شأن الأحداث الأخيرة، وفق مراقبين، أن تلقي بظلالها على المحادثات الجارية للتوصّل إلى حلّ بين شطرَي الجزيرة، كما أنها قد تنعكس سلباً على التحسُّن في العلاقات بين تركيا واليونان.

وإذ أثارت الحادثة انتقادات مختلف القوى التركية التي تنظر إلى قبرص التركية باعتبارها جزءاً من «الوطن الأمّ»، كان لافتاً أن زعيم «حزب الحركة القومية»، دولت باهتشلي، انتقل جزمة عسكرية، مبدياً استعداداً للقتال دفاعاً عن «الوطن الصغير». ويقول أستاذ العلوم السياسية في جامعة أنقرة، إيميتي غوزوغوزيللي، إنه «على رغم كلّ المضايقات منذ عام 1974، حافظت قبرية بيله على وجودها التركي - الإسلامي، وبقي أهلها فيها. وعلى رغم كلّ المراجعات منذ ذلك الوقت، لشقّ طريق لأسباب إنسانية، رفضت الأمم المتحدة الطلب»، مضيفاً إن «القبارصة الأتراك رفضوا أن يستمرّ سكان بيله بالعيش كما لو أنهم في غيتو». وبدأت المسألة، بحسب الباحث، منذ أن حاولت تركيا، في عام 2019، فتح مدينة مراش جزئيّاً أمام الناس والحركة والعمل وإظهار سيادة جمهورية شمال قبرص على أراضيها.

في مقابل ذلك، كانت الحادثة توضع في نظر العديد من المحلّلين، في خانة الصراع الإقليمي والدولي بين روسيا وتركيا من جهة، والغرب من جهة أخرى. فموسكو أعلنت، في التاسع من آب الجاري، اعتزامها فتح مكتب للخدمات القنصلية في ليفكوشا (نيقوسيا)، في خطوة أشاد بها الرئيس القبرصي التركي، على رغم قوله إن افتتاح المكتب لا يعني الاعتراف بالشطر الشمالي. والمكتب ليس الأول لدولة أجنبية لا تعترف بقبرص التركية، حيث للولايات المتحدة وبريطانيا مكاتب مماثلة في الشطر التركي، لكن الخطوة الروسية اعتُبرت مفاجئة في خضمّ المواجهة بينها وبين الغرب، الذي بات يدعم بصورة متزايدة جمهورية قبرص (اليونانية)، كما اليونان، على الصعد كافة، ولا سيما العسكرية. وإذ قبل إن روسيا تسعى من وراء خطوتها إلى توجيه رسالة إلى الأتراك مفادها بأنها حريصة على علاقات جيّدة معهم، فإن مصادر تركية تشير إلى أن قبرص اليونانية نشطت، في الآونة الأخيرة، في شراء أسلحة روسية أو قطع غيار عسكرية لأسلحة روسية وبيعها إلى أوكرانيا التي لم تَعُد بعد على الأسلحة الغربية. وأثار سلوك نيقوسيا غضب موسكو التي ردّت بفتح مكتب خدمات قنصلية تابع لها في الجانب التركي، علماً أن روسيا ضاعفت استثماراتها في قبرص الجنوبية، اعتباراً من عام 2015، ولكن التعاون الثنائي تلقّى ضربة قوية مع بدء الحرب الأوكرانية، تمثّلت في انحياز نيقوسيا الكامل إلى جانب كييف، ومنْعها خمس سفن حربية روسية من استخدام موانئها، كما إغلاقها مجالها الجوي أمام الطائرات الروسية بحجّة تطبيق العقوبات ضدّها.

وفي هذا الإطار، يقول عصمت أوزتشيليك، في صحيفة «أيدينلق»، إن «وصيّة أتاتورك هي الصداقة مع الاتحاد السوفياتي. وتركيا لم تدخل الأطلسي إلّا بناءً على رغبة الولايات المتحدة، فخلقت العداوة مع روسيا. في السنوات القليلة الماضية، عادت تركيا إلى سياسة التوازن وإرساء علاقات جيّدة مع الروس. لكن، أُريد من جديد لتركيا أن تصطدم بروسيا، بدليل الأحداث التي وقعت أخيراً في قبرص»، إذ يرى الكاتب أن «رفع قضيّة بيله إلى مجلس الأمن، كان هدفه نصب فخّ لروسيا» التي «تدخّلت لمنع صدور بيان معادٍ لتركيا». لافتاً إلى أن قبرص اليونانية اتّهمت الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، بعرقلة إصدار البيان الذي أعدّته بريطانيا وأيّدته الولايات المتحدة وفرنسا. ويخلص إلى أن «الحادثة أكدت مرّة أخرى أن روسيا صديق لتركيا. حتى دولت باهتشلي اتّهم الولايات المتحدة بأنها وراء كلّ رصاصة تُوجّه إلى تركيا». وفي الإطار نفسه، يرى الباحث المعروف منصور أق غون، في صحيفة «قرار»، أن أحداث بيله «أظهرت أهمّية موضوع سيادة قبرص التركية على أراضيها»، وأن «اشتراط تركيا حلّ الدولتَين قبل أيّ حوار غير ممكن، فيما المشكلات العالقة بين الشطرَين لا يمكن أن تبقى مجمّدة إلى ما لا نهاية، كما لا يمكن أن تبقى مراش بلا سكان ولا بيله معزولة عن الوطن الأمّ». ووفق أق غون، «يتوجّب البحث في طرق جديدة لإدارة ملفّ قبرص حتى لا يتحوّل إلى نزاع أشمل بين تركيا واليونان. الأمل هو في الجهود التي يبذلها إردوغان ورئيس الوزراء اليوناني، كيرياكوس ميتسوتاكيس، في هذا الصدد لتكون بيله شرارة الحلّ لا الانفجار».

وفيات

تنعى مؤسّسة عامل الدولية
عميد الصحافة المناضل
الأستاذ طلال سلمان
نائب رئيس هيئة الرعاية الوطنية لمشاريع عامل الإنسانية.
الرحمة لروحه، ولعائلته الصبر والسلوان.

جمعيّة التخصّص والتوجيه العلمي والمؤسّسات العاملة في إطارها، تنعى عضو مجلس الأمناء
الأستاذ طلال سلمان
الذي واكب الجمعية منذ نشأتها ومنحها محبّته ودعمه. ونتقدّم من محبّيه بأخلص التعازي، آملين من الله أن يتغمّده برحمته ورضوانه ويسكنه الفسيح من جنانه، ويلهمنا وإياكم جميل الصبر والعزاء.

إعلانات رسمية

اعلان
من أمانة السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
طلب سامر سالم زويهد بوكالته عن نهاد فارس زويهد المُوكلة من كلادس بولاند نعيم نعيم أحد ورثة فايز إبراهيم زويهد بصفته من ورثة إبراهيم بشير زويهد شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1381 حاصبيا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
يوسف شكر

استراحة

كلمات متقاطعة 4389

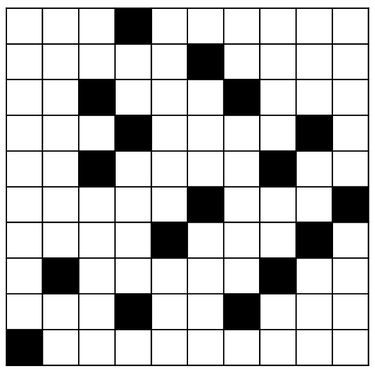

أفقيا

1- من يصفّ حروف الطباعة – إدراك الأمر قبل حدوثه – 2- الإسم السابق للمدينة المنوّرة – دولة بين قارتي آسيا وأوروبا – 3- لمع البرق – من الحيوانات – قصد المكان – 4- نهر بين منشوريا وكوريا – من الطيور – 5- أصل البناء – رتبة عسكرية – منخفض بالأجنبية – 6- من الأمراض – عائلة شاعر نمساوي راحل – 7- طول ذراعين – جزيرة آسيوية – 8- وعاء الخمر – تهاون عن الأمر – 9- يقطع – خبز يابس – كلمة ترحمّ وتوجُع – 10- كلية طب شهيرة في مصر

عمودياً

1- مدينة في ولاية كانساس الأميركية – صاحب ورفيق – 2- قبَل – شتم – قلّ التموين – 3- وبائي – إله – ربط وشدّ – 4- صاح الديس – استماع بإنتباه – 5- إضطراب وانزعاج – ثلف على الكوفية – 6- مدينة في ولاية مشيغان الأميركية – فرق الماء – 7- جواب – ما تستر به المرأة وجهها – 8- قشر الجلد – شركة الكترونيات يابانية – 9- مدينة تركية – متشابهان – 10- رئيس حكومة لبناني راحل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- هملاز برقا – 2- أخناتون – إد – 3- دلّ – رفا – دبي – 4- او – قليوب – 5- شارنت – لاسا – 6- رمز – هملر – 7- أر – سبت – يشحّ – 8- رديف – رعّ – يد – 9- ولج – درعا – 10- جميل السيّد

عمودياً

1- هادي شرارة – 2- مخل – أمرد – 3- لن – أرز – يوم – 4- قارون – سفلي – 5- اتّقَ – تهب – جلّ – 6- رواقَ – مترَ – 7- بن – ل ل ل – عدل – 8- دياري – رس – 9- قابوس – شيعي – 10- أديب الحداد

sudoku 4389

				5				
	2	8				1	6	9
1		6		2	9			
	5		2		6			
7	1				4		8	6
					7		4	5
			9	7		6		2
2	6	7				5		
3			4					8

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 4388

6	7	4	5	3	9	2	8	1
9	8	1	4	6	2	3	5	7
5	2	3	8	1	7	9	4	6
3	4	5	1	8	6	7	9	2
7	1	2	3	9	4	5	6	8
8	6	9	2	7	5	4	1	3
1	3	7	9	4	8	6	2	5
2	9	8	6	5	3	1	7	4
4	5	6	7	2	1	8	3	9

مشاهير 4389

ممثلة بريطانية وعارضة أزياء (1929-1993). من أفلامها «حب بعد الظهر»
6+8+4+3+5 = أرخبيل اسكتلندي ■ 1+2+7 = حروف العلة العربية ■ 10+9+11 = نهر فرنسي

حل الشبكة الماضية: محمد الجموسي

إعداد
نعوم مسعود

البلاد

الثقافة الفلسطينية محطمة القيود

أيهم السهلي

هل السؤال عن الثقافة أو المثقف هو الصحيح؟ هل حين نتحدّث عن الثقافة الفلسطينية، نتحدّث عن الثقافة الفلسطيني فقط؟ وقبل ذلك وبعد ذلك، هل يوجد مشروع ثقافي فلسطيني، يمكن التعويل عليه؟ والتعويل هنا، ينسحب على شقين، الأوّل، دور الثقافة الاجتماعي، والثاني، دور الثقافة السياسي.

لا تحاول هذه المادة ضمن المساحة المتاحة لها، أن تجيب عن الأسئلة كافة، لكنها ستحاول الإحاطة قليلاً بالإجابات.

الثقافة أو المثقف

ما أذهب إليه في معنى الثقافة هنا، هو الأدب والفنون، وعليه فإن هذه المساحة الكبيرة مفتوحة جداً للنقاش فلسطينياً. ولعل أول ما يمكن طرحه عن الإنتاج الثقافي الفلسطيني، هو مدى ملاءمته لمتغيّرات القضية الفلسطينية، ومدى فاعلية هذا الإنتاج الثقافي في الهوية الفلسطينية. فبخصوص الملاءمة، يمكن الذهاب إلى الإيجابية واعتبار أن المنتج الثقافي الفلسطيني، يقدّم فلسطين أمام العالم بصورتها الجميلة المشرقة، كما يقدّم الصراع برواياته الفلسطينية، ويساهم في تفنيد الرواية الصهيونية في العالم. أمّا الذهاب إلى السلبية، فإنه يفتح أسئلة عن الإبداع الفلسطيني الذي يقدّم للعالم، هل يقدّم صيغاً مفهومة وواضحة للمقولة الفلسطينية، أم يضطر للمواربة، وتدوير الزوايا حتى يلقى القبول؟ صحيح أن الفكرة الأخيرة ليست مسؤولية المبدع ولا المُبدع، بل لازدواجية المعايير الثقافية في العالم حين يتعلّق الأمر بنقد إسرائيل (روجيه غارودي على سبيل المثال لا الحصر) إلا أن الحرية التي يحتاج إليها المثقف، ويحارب من أجلها، تجعله أمام مسؤولية حرية الشعوب التي يجب أن يحارب من أجلها في العالم، وأن لا يقبل بأنصاف الحلول، ولا سيما أن هذا الأمر يسهّل على من يريد أن يفرض شروطه «الثقافية» على المثقّف، وبالتالي تصبح الثقافة معلّبة بقالب من الشروط التي يمكن أن تكون مرهونة بالمال الذي قد يحدّ إبداعه.

وهذه النقطة الأخيرة، ساهمت في تأسيس إنتاج فني قائم على «الدفعات» ومرهون بالوقت الذي تحدّده المؤسسات التي تقدّم العطاءات والمنح، كذلك ولو بشكل موارب، تضع مجموعة من المحددات التي تجعل من العمل الإبداعي مقبولاً، وبالتالي قابلاً للانتشار والوصول والتجوّال.

ومع أن السلبية موجودة، إلا أنه توجد نماذج، استطاعت أن تقدّم أعمالاً إبداعية متحلّلة من رأس المال الذي يعدّ عليها أنفاسها، ويحدد لها مساحاتها. وهذه النماذج، نجت من تقديم فلسطين كما تريدها المفاهيم التعايشية، تحت مسميات ومبررات عدة، منها احترام الآخر. ومع أن مسألة «الاحترام» تلقى صدى ودغدغة لدى الكثيرين من العاملين في الحقل الثقافي، فيطبّعون مع «الآخر» بذرائع مختلفة، ويقدّمون أنفسهم على أنهم «الشعب الفلسطيني» الذي يريد «السلام»، ومع أن هذه حقيقة، إلا أنها حقيقة ليست بشروط الاحتلال. فيستمر هؤلاء في مغالاتهم «الاحترامية»، ليتسبب بعضهم في مكان آخر بتصعيب المهمة على أي مثقف آخر ذاهب إلى العالم لتقديم الحقيقة، فيصطدم بالكثير من المعوقات، منها المقولات والمفاهيم التي قُدّمت سابقاً عبر مثقف «متعايش» وقابل بالشروط الاحتلالية، فضلاً عما يقدّمه الإعلام الغربي لمتابعيه عن الصراع في فلسطين. ومع ذلك، يتمكّن الفلسطينيون من تجاوز هذه العقبات، ويقدّمون فلسطين كما هي، محتلة من احتلال غاصب، يقتل ويدمّر، ويستعد لاستكمال النكبة بطرد الفلسطينيين من ديارهم، سعياً إلى اللحظة التي يأملها الكيان، وهي «محو فلسطين».

فلسطين والمثقفون

يبدو أن بعض القضايا الكبرى، لا بد أن تنتج مبدعين كباراً على قدرها. وفلسطين أنتجت منذ الانتداب البريطاني وحتى اليوم عشرات المبدعين في شتى المجالات. هؤلاء قدّموا ويقدّمون إبداعاً عالياً، بلبق بقضية فلسطين، وتضحيات شعبها والشعوب العربية من أجلها، ويليق بتضحيات المناضلين من أحرار العالم الذين قدموا للانضمام إلى ثورة شعبها. ومن بين المبدعين من هم ليسوا فلسطينيين بالهوية المكانية لفلسطين، لكنهم من فلسطين تماماً بالانتماء إلى قضيتها، الياس خوري ورضوى عاشور ومونيكا ماوربر وامجد ناصر وجهاد منصور وقيس الزبيدي وصنع الله إبراهيم ومدوح عدوان وسعدالله ونوس وضياء العزّاوي، وفرقة ناس الغيوان المغربية، وغيرهم من الأمثلة الكثيرة. هؤلاء جميعاً، كل في مجاله، قدّموا لفلسطين وقضيتها إبداعات تعطي في السابق وفي الحاضر، وستعطي في المستقبل، لأن فلسطين ستبقى في الوعي العربي والعالمي، وبعضهم لم يتوقف عن ذلك لحظة في حياته، حتى بات البعض يعتبره فلسطينياً كالروائي اللبناني الياس خوري الذي ينسبه البعض إلى المدينة أو القرية هذه في فلسطين، فروايته «باب الشمس»، على سبيل المثال لا الحصر، وصلت إلى أصقاع العالم، وعرّفت بفلسطين من لا يعرفها، وأثرها وصل عميقاً في وجدان من يقفون جداراً في مواجهة الاحتلال حين أقام مئات الشبان قرية «باب الشمس» عام 2013 في شرق القدس.

خوري وغيره من الكتّاب الفلسطينيين والعرب وبعض الأجانب، كتبوا عن فلسطين والفلسطينيين، وعن العرب من أجل فلسطين، وعن العالم من أجل فلسطين، لأن المشروع الفلسطيني في مرحلة من المراحل عبّر عنهم، كما عبّر عن قضاياهم المحلية في بلدانهم، ولم يكن بعيداً عنهم، فالصراع مع إسرائيل امتدّ إلى كل العواصم العربية بأشكال مختلفة، أكثر ظهوراً ووضوحاً.

الثورة الفلسطينية التي كانت تقاوم إسرائيل، كانت تعبيراً صارخاً عن التمرد ضد القوة التي وصفت نفسها بأنها لا تُقهر، والأدبيات التي انتجتها هذه الثورة، كُتبت بأيدي مفكرين ومثقفين فلسطينيين وعرب، عملوا في مركز الأبحاث الفلسطينية ومؤسسة الدراسات الفلسطينية ومؤسسة السينما الفلسطينية، وفي مؤسسات ثقافية وفكرية أخرى، وقدّموا ما قدّموه ضمن مشروع نهضوي كبير، له ما له وعليه وما عليه، في أسلوب الإدارة وديمومته، لكنه كان مستمراً، ولم يكن يحمل أدوات موته في داخله، على الأقل حتى ما قبل «أوسلو». أما ما بعدها، فهناك عدد من المثقفين التابعين للسلطة، وعدد من الذين يعوّل عليهم من المثقفين النقديين الذين لم يرتضوا ما آلت إليه الأمور، أو كانوا يرون أن الأمور آيلة إليه، كإدوارد سعيد، وكمحمود درويش الذي استقال من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، قائلاً في نص استقالته: «إن ضميري لا يتحمل المشاركة في اتخاذ هذا القرار المغامر. وما دمت غير قادر على الإجابة عن الأسئلة المطروحة، لذلك، أتمسك باستقالتي من هيئة اتخاذ القرار، وأضع نفسي تحت تصرف الشعب الفلسطيني ومصالحه الوطنية العليا (...) هل هذه الصفقة هي جزء من اتفاق سلام شامل؟ أو هل تستحق منا الموقعة على معاهدة سلام أو مصالحة تاريخية؟ هل من الواضح أنها مرحلة أولى من تطبيق القرار 242 وفق جدول زمني واضح، وباعتراف واضح بأن هذه الأرض هي أرض محتلة؟ (...) ما هي حدود المرحلة الانتقالية التجريبية؟ هل هي حكم ذاتي بعد النجاح في التجربة والامتحان؟ وماذا لو فشلت؟ وهنا اسمحوا لي أن أحذّر من أن وضعنا الراهن وبنيتنا الحالية يقدمان جواباً سلبياً على هذا السؤال».

(نيك عناني)

نص استقالة درويش من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير كان رؤيوياً، ولم يكن السياسي الفلسطيني (إلا ما ندر) ليرى متلماً يرى المثقّف، ولا كان من الممكن أن يستمع السياسي إلى رأيه. ومثل درويش عشرات المثقفين والمفكرين والأكاديميين الفلسطينيين الذين انسحبوا من جولات المباحثات «المدريدية» لانعدام الأفق، والتعنت الإسرائيلي، والدعم الأميركي اللامحدود لإسرائيل. وهذه النتيجة كانت حتمية في الحالة الفلسطينية، فمع «تسيّد» الثقافي في الثورة الفلسطينية، وبروز دوره وعلو كعبه، إلا أنه لم يكن يوماً قادراً على السياسي الذي كان صاحب الرأي والقرار، وهذا لا ينطبق فقط على رأس هرم منظمة التحرير أو حركة «فتح»، بل في كل القوى الفلسطينية التي لم يخلُ معظمها من مثقّف مناضل كبير. وتبدو هنا الخلافات بين مدير مركز الأبحاث الفلسطينية الدكتور أنيس صايغ والقائد العام للثورة الفلسطينية ياسر عرفات، والتي سردها في مذكّراته «أنيس صايغ عن أنيس صايغ» (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2006) الدليل الأكبر على الصيغة التي كانت متّبعة.

قدّموا ما قدّموه ضمن مشروع نهضوي كبير، له ما له وعليه وما عليه، في أسلوب الإدارة وديمومته، لكنه كان مستمراً، ولم يكن يحمل أدوات موته في داخله، على الأقل حتى ما قبل «أوسلو»

الأمر ذاته حصل بعد انتقال منظمة التحرير من الثورة إلى «الدولة»، ولعل ختام قصيدة «مديح الظل العالي» لمحمود درويش يبيّن جانباً هاماً ممّا آلت إليه الثقافة والسياسة «ما اكبر الفكرة... ما أصغر الدولة». كان قيام السلطة الفلسطينية سبباً لخلق «مثقف السلطة» على غرار «مثقف السلطات العربية»، وهو ما كان صعباً فهمه في تلك المرحلة (وحتى اليوم في فلسطين والعالم العربي).

المريح اليوم (ربما) أن هناك انتباهة لافتة إلى مسألة الثقافة الفلسطينية ودورها الذي يجب أن تتخذه، ولعل بعض المراجعة للمنتج السينمائي الفلسطيني مثلاً في السنوات الأخيرة، تشير إلى ظهور عدد من المخرجين الفلسطينيين إلى النور، لتقديم مقولتهم الثقافية الوطنية، وهذا لا يعني أن كل الأفلام يمكن أخذها على محمل الجد، فبعضها خضع للتمويل، وقدّم مقولات لا تحتاج إلى مراجعة فقط، بل إلى نقد حادّ وحازم في بعض الأحيان، خاصة أن هناك أفلاماً أساءت إلى الفلسطينيين ومنهم الأسرى. ومثل السينما نرى الرواية في تقدّم، فمثلاً ثلاثية «أولاد الغيتو» لإلياس خوري، عمل عالمي يرفع من شأن الرواية الفلسطينية إلى مصافّ جديدة في الفهم الأخلاقي للصراع أمام ذلك، هناك المؤسسة الثقافية الفلسطينية الرسمية، تضرب بسيف الرؤيا السياسية الفلسطينية، وتدافع عنها، وأكثر من ذلك تنظّر لها، وبعض شخصياتها تقدّم مقولات كبيرة في الصراع والمقاومة ودعم المقاومين والانسجام مع المشاريع المقاومة، في حين أن تلك المقولات تتناقض جوهرياً مع ما تفعله السياسة الفلسطينية في أكثر من مجال، ليس آخرها التنسيق الأمني، ولا نشهد لهذه المؤسسة ولا لأشخاصها نقداً للسياسة الفلسطينية في أكثر من مئاية وماخذ كبير. وهذه المؤسسات مثلاً لا تقف مدافعة عن مثقف فلسطيني يتعرّض للقمع، سواء من السلطة الفلسطينية أو من سلطة عربية.

عدا أن هذه «المؤسسة» انجرّت وراء ما ذهبت إليه السياسة الفلسطينية من تهميش الشتات والأراضي المحتلة سنة 1948، فلم تعد تتابع وتدعم الإنتاج الثقافي في الخارج إلا ماماً وبروتوكولياً كلما اقتضى الظرف، وها هو الإنتاج الفني التشكيلي الفلسطيني في سوريا على سبيل المثال ضاع، ولم تكترث له وزارة الثقافة الفلسطينية، وهناك اليوم مئات المبدعين الفلسطينيين حول العالم، قد لا يحتاج بعضهم إلى رعاية أو دعم، لكنهم يحتاجون على الأقل إلى تمثيل أمام العالم، فتكاد مؤسسة السلطة الثقافية، لا تعرف بهم. وعند هذا الحد، يكاد أن يكون سؤال الهوية الفلسطينية الجامعة، هو السؤال الأبرز. إنّ الهوية الفلسطينية غير مهدّدة بفعل انتماء الشعب إلى قضيته، وليس بفضل السلطة الفلسطينية التي أنهت حقيقة «منظمة التحرير الفلسطينية» كدولة معنوية للشعب الفلسطيني. وإنّ انتماء الفلسطينيين إلى قضيتهم، لا خوف عليه، لكن الخوف ممن يريدون للنكبة أن تبقى مستمرة.

وأخيراً، أذهب إلى مقالة الياس خوري «نفق الثقافة» المنشورة في العدد 129 (شتاء 2022) في «مجلة الدراسات الفلسطينية»، لأردّد معه ما يقول وبفعل: «هذا النفق ليس مجازاً أدبياً، وإنما ممارسة تنطلق من كتابة الحاضر وصوغ ذاكرة الغد. ففي التماهي مع المهمّشين والمضطهدين واللاجئين والمنفيين، وفي الدفاع عن علاقة الحق بالحقيقة، ورفض أشكال القمع والتسلط كلها، ومقاومة المحتل بسلاح النقد الذي يأخذنا إلى نقد السلاح، تنهض فكرة فلسطين من حطام النكبة».

حالة نهوض في الإنتاج الروائي للأسرى

وسام رفيدي

تسارعت في السنوات الأخيرة حركة الإنتاج الروائي للأسرى الفلسطينيين، حتى باتت أسماء أسرى مؤلفين تزيّن أغلفة نتاجاتهم الصادرة عن دور نشر عربية كـ«الآداب» و«الفارابي» و«فضاءات»، أو دور نشر فلسطينية كـ«طباق» و«المكتبة الشعبية»، فيما زاد الاهتمام الصحافي بنتاجات الأسرى من الروايات، فكتب الكثير من المقالات في الصحف والمواقع على الشبكة العنكبوتية. إنّ أسماء مثل كميل أبو حنيش، وباسم خندقجي، ووليد دقة، وسائد سلامة، وعصمت منصور، وغيرهم، باتت تحتل مكانتها في قائمة الروائيين الفلسطينيين بعدما أثبتت حضورها ونالت تشجيع النقّاد. فثلاثية وليد، و«مسك الكفاية» لخندقجي، و«السلك» لمنصور، و«الجبهة السابعة» لأبو حنيش، هذه الأعمال الأدبية وغيرها من إنتاجات الأسرى، باتت روايات معروفة على نطاق واسع في فلسطين والعالم العربي.

هذه الظاهرة ليست جديدة بالمناسبة، لمن يتابع عن كثب واقع الإنتاجين الثقافي والأدبي، والروائي تحديداً، للأسرى الفلسطينيين، إذ ومن اللحظة التي امتلك فيها الأسرى أدوات الكتابة، التي دفعوا ثمن الحصول عليها تضحيات لسنين قبل أن ينتزعوها من السجان، لم يتوقف قلم الأسرى عن الإنتاجين الثقافي والأدبي، وقد نُشرت دراسات عدّة حول ذلك الإنتاج وتشعباته، سواء كان الإنتاج رواية أو شعراً أو نصوصاً سياسية أو تذكارات وسيراً ذاتية أو توثيقاً لنضالات الأسرى.

لقد ناضل الأسرى الفلسطينيون في بداية تشكّل حركتهم الأسيرة نهاية ستينيات القرن الماضي، لانتزاع حقهم بالورقة والقلم اللذين كانا ممنوعين. كانت إدارة المعتقل تعطي الغرفة التي تتسع أحياناً لخمسين معتقلاً، قلماً واحداً وأوراقاً مرّوسة بشارة الصليب الأحمر لكتابة رسائل للعائلة كل بضعة أشهر مرة، هذه كانت أدوات الكتابة، وهي حصراً لكتابة الرسائل للعائلة: فلا أوراق ولا دفاتر ولا أقلام ولا طاولة للكتابة ولا طرق شرعية لإخراج نتاجات الأسرى. كل ذلك تطلّب نضالات جدية، عاشها كاتب هذه السطور بتفاصيلها منذ أواسط السبعينيات، لكي يتسنّى للأسير الشروع بالكتابة، فمهما بلغ حجم التحدي - والأسرى لا تنقصهم إرادة التحدي، والرغبة الجارفة في التعبير عن الذات كتابة - ووسائل التحايل، والأسرى خبراء في هذا، إلا أن الأمر بالنهاية يتطلب ورقة وقلماً ودونهما يصعب الحديث عن الكتابة من أساسه.

لذلك، ينبغي بداية التأكيد أن ما نشهده اليوم، وبحق، من حالة نهوض في الإنتاج الروائي، لم تكن مقطوعة الجذور عمّا سبقها، بل يمكن القول بثقة إنها تتويج لنضال طويل، بدأ منذ عام 1967 عام احتلال كامل فلسطين، ليتوّج اليوم بحوكبة من الروائيين الذين ينتجون بغزارة. ويمكن اعتبار الأمر بالمفاجئ بعض الشيء، لكن ستنتفي المفاجأة إذا ما أخذنا الحقيقة التالية بعين الاعتبار: لقد حققت الحركة الأسيرة عبر تنظيماتها وكوادراتها وقياداتها تراكماً وخبرة، تنتقل من جيل إلى جيل في الحركة الأسيرة، وما دعم هذا هو استمرار اعتقال بعض الأسرى لعشرات السنين، الأمر الذي وفّر نقل تلك الخبرة، وكذلك إعادة اعتقال الجيل الأقدم، من جديد، لتعود تجربته المكتسبة سابقاً للأسرى من جديد.

إنّه تتويج لنضال طويل، بدأ منذ عام 1967 عام احتلال كامل فلسطين، ليتوّج اليوم بحوكبة من الروائيين الذين ينتجون بغزارة

فما العوامل الكامنة خلف هذا النهوض، وخاصة في ظل التراجع المعروف في البنى الثقافية والتنظيمية، وحتى في العلاقات الوطنية داخل الأسر بعد الولوج إلى مرحلة اتفاقية أوسلو وتداعياتها السياسية والاقتصادية والمفاهيمية؟

أولاً: يبدو أن تناقضاً منطقياً قائم بين الحديث عن التراجع في الحركة الأسيرة والنهوض في الإنتاج الروائي، لكنه تناقض شكلاني سرعان ما ينتفي باستعراض تداعيات ذلك التراجع على الحياة الثقافية. إنّ التراجع كما يبدو، وعبر ما يتوفر من معلومات، يتجسّد تحديداً في حقل العمل الثقافي التنظيمي التعبوي المعروف تاريخياً لدى تنظيمات الحركة الأسيرة:

الجلسات الثقافية المقرّة تنظيمياً كبرامج، وإصدار النشرات والمجلات الدورية، والحث على المطالعة الذاتية، ودورات التثقيف الكادري، والمسابقات الثقافية وغيرها من الفعاليات.

واضح أن هذه المظاهر تراجعت، وإن لم تكن عند كل التنظيمات بالمستوى ذاته. فتراجعها كبير لدى تنظيم حركة «فتح» مثلاً، فيما هو قليل لدى منظمة فرع «الجبهة الشعبية» في الأسر. ربما يكون هذا التراجع قد ترك حيّزاً ما للأفراد للتعبير عن ذواتهم أدبياً، بعدما كان التعبير أكثر له طابع جماعي، عبر الانخراط بالعمل الثقافي الجمعي أكثر من الانخراط به كأفراد. أقول ربما كاجتهاد شخصي لا يرقى إلى مستوى الموثوقية العلمية للبحث الذي لا تدّعيه هذه المقالة على أية حال.

ثانياً: إذا كان من المسلّم به أن مرحلة «أوسلو» ألحقت ضرراً بالغاً بالحركة الأسيرة، كما أكدنا مظاهره في البند أعلاه، وتحديداً على صعيد العلاقات الوطنية، والانحياز للهمّ العام، والثقة بالنضال والمستقبل، ووحدة النضالات اليومية، وخاصة الإضرابات عن الطعام، والنشاط الثقافي والتنظيمي والتعبوي، فإنه استثار لدى حفنة من الأسرى ما نعتقده واجب النضال على الجبهة الثقافية بعد الضعف الذي اعترى الجبهة السياسية للأسرى ونضالاتهم الموحدة. ونعني تحديداً الانهماك في الصراع حول الرواية، والذي نراه في نتاجات الأسرى حيث التعبير الأبرز عن دورهم في تدعيم الرواية الوطنية في مواجهة الرواية الصهيونية. فكل النتاجات الروائية تصب هنا تحديداً: تدعيم الرواية الوطنية في مواجهة الرواية الصهيونية، وهذا يسجل للأسرى بكل ثقة، ويتفق مع ما حذّر منه الرفيق الراحل جورج حبش حين أكد بعد الرحيل عن بيروت، أن القتال على الجبهة الثقافية وعدم خسارتها هو الأهم حتى مع خسارتنا للجبهة السياسية والعسكرية.

ثالثاً: كملاحظة مباشرة وسريعة، فإن الخلفية الأكاديمية للأسرى، ربما هي الأخرى كانت عاملاً محفّزاً على التأليف، وخاصة أننا نشهد تزايداً في أعداد طلبة وخريجي الجامعات بين الأسرى، وكذلك انخراط العديد من الأسرى في برامج الدراسة الأكاديمية، سواء في الجامعات الإسرائيلية عبر نظام المراسلة، أو في جامعة «هداريم» كما جرى تسميتها، والتي يشرف عليها الأسرى بترتيبات مع جامعة القدس المفتوحة، وتمنح درجة الماجستير، فحفّز كل هذا الانهماك بالهمّ الثقافي والأكاديمي، ما أثر بالتأكيد على الإنتاج الثقافي والمعرفي لدى الأسرى.

رابعاً: لا شك لديّ بأن سياسة دعم طباعة ونشر نتاجات الأسرى لها الدور الكبير في تشجيع التأليف، فمن قرار هيئة شؤون الأسرى بدعم تكاليف الطباعة والنشر، إلى قرار العديد من دور النشر بالطباعة المجانية أو المحدودة التكاليف، إلى منح صلاحية إعادة الطباعة في فلسطين إن كانت دار النشر في الخارج، كل ذلك عنى انتفاء همّ ثقيل، كان من الممكن أن يلقي بثقله على كاهل الأسرى الذين يرغبون في النشر.

إنّ الإنتاج الثقافي والمعرفي للأسرى يؤكد على الدور الطليعي لهم، في النضال ضد مديرية السجون وفاشيّتها، وعلى جبهة الصمود والتحدي، وفي الجبهة الثقافية في مواجهة الرواية الصهيونية العنصرية.

(وليد دفة)

المشهد الثقافي الفلسطيني

بين المثقّف المشتبك والمثقّف المرتبك

حمزة البشتاوي

غابت أسماء كثيرة عن المشهد الثقافي الفلسطيني، وخاصة ما عُرف بجيل المؤسسين، الذي ترك فراغاً فادحاً وتراجعاً كبيراً في المشهد الثقافي الفلسطيني والإنتاج الأدبي والفني على صعيد الشعر والقصة والرواية والمسرح والأغاني والفن التشكيلي والإنتاج السينمائي، وإذا أخذنا مرحلة السبعينيات والثمانينيات كأداة قياس لتقييم الحالة الثقافية الراهنة، فإن التراجع هو سمتها الرئيسية، وذلك لأسباب كثيرة، منها ما حصل بعد سنة 1982، وتشتت الكتّاب والأدباء الفلسطينيين وانقسامهم حول مجريات اجتياح وحصار بيروت، إذ اعتبر بعضهم ما جرى هزيمة، وبعضهم تحدّثوا عن أسطورة الصمود والانتصار.

والتراجع أيضاً كان بسبب اتفاق أوسلو الذي أصاب الثقافة الفلسطينية بجروح بالغة الخطورة، وأدى إلى غياب المؤسسة أو المرجعية الثقافية الجامعة، وظهور المثقف الموظف على حساب المثقف الثوري، الذي تحضر فلسطين ومقاومتها في خاطره ويومياته وإبداعه ومساهمته في الحراك الثقافي والإنتاج الفني والأدبي، منسجماً مع روح الكلمة والنشيد والأغنيات الثورية التي لا تزال تحضر في المناسبات الوطنية والاجتماعية، مع وجود مفارقة عجيبة، بأن تلك الأغنيات الثورية، ومنها «طل سلاحي» و«طالعلك يا عدوي طالع» و«جر الدفع فدائي» و«رايحين نقول نريدا من رفح للناقورة»، تحضر أيضاً في ذكرى إنشاء السلطة الفلسطينية التي تطمح أن تعطيها النعوة مع الاحتلال والإدارة الأميركية (دولة) على الأراضي الفلسطينية التي احتلت بعد انطلاقة الثورة الفلسطينية بعامين أي في عام 1967.

وبسبب هذا التراجع طرأت على الثقافة الفلسطينية تحولات كثيرة، منها التحول من ثقافة منفى إلى ثقافة منفية عاجزة أمام تفشي حالة الإذعان السياسي، وانعكست هذه الحالة حتى على الأغاني، فبعد أن كانت تذاع أغنية فرقة العاشقين: «كنا نغني بالأعراس جفرا عتابا ودحية، واليوم نغني بالرصاص، عالجهادية عالجهادية»، أمسى المطلوب وتماشياً مع الواقع السياسي الجديد، إذاعة أغنية: «هز الكتف بحنية جفرا عتابا ودحية»، وهذا يعبر عن حالة الانكفاء وغياب الرؤية الثقافية الوطنية الجامعة، واستمرار الهوة بين المثقف والسياسي الذي همّش الثقافة والمثقفين. هذا إضافة إلى غياب مؤسسات منظمة التحرير عن المراكز الثقافية، وغياب المراكز الثقافية للفصائل الفلسطينية، وانعدام شبه كلي للدعم المالي للعمل الثقافي مقابل الدعم المالي الكبير لأجهزة السلطة الفلسطينية الأمنية، مع أن منظمة التحرير كانت تعطي في السابق للعمل والإنتاج الثقافي أولوية مميزة من خلال الاتحاد العام للكتاب الفلسطينيين، وعبر إنشاء المراكز والمؤسسات وإصدار الكتب والصحف والمجلات التي ساهمت في ترسيخ الهوية الثقافية للشعب الفلسطيني وإغناء المشهد الثقافي بشكل عام العام.

لكنّ المنظمة الآن فقدت دورها الثقافي، ومن يتحمّل ذلك هم المهيمنون على النظام السياسي الفلسطيني الذين فتحوا الأبواب أمام أنشطة وبرامج ثقافية تقام وفق أجندة المموّلين، البعيدة كلياً عن ثقافة الشعب الفلسطيني وتطلعاته وأولوياته على صعيد المقاومة والعودة والتحرير. وفي هذا السياق ظهر المثقف المرتبك الذي ينشر اليأس والإحباط، بما يتعارض مع دور المثقف المشتبك الذي يأخذ دوره في نشر الوعي وشحن الهمم وزرع الأمل في الروح التي تقاتل وترفض الرضوخ والاستسلام.

والمطلوب اليوم من أجل تصويب الحالة الثقافية، إعادة إحياء المشروع الثقافي الفلسطيني مجدّداً وبناء مؤسساته عبر إعادة بناء، وتفعيل منظمة التحرير وفق استراتيجية كفاحية واضحة يكون فيها للمثقف المشتبك الدور الذي يساهم من خلاله بإبراز القضية، ويحوّل صوت الفرد إلى صوت للشعب والمقاومة.

البلاد

فلسطينيّو الداخل المحتلّ ومسألة الوعي الطبقيّ

فخري الصرداوي

في مجموعته القصصية «شمال الأندلس، غرب الوطن»، يتحدّث الكاتب الحيفاوي والصديق العزيز سهيل مطر عن رحلة فلسطيني الداخل المحتل منذ عام 1948، في ربوع الأندلس وشبه الجزيرة الأيبرية ولقاءاته المتعددة بالآخر، الآخر الأوروبي، الآخر العربي من الدول العربية الأخرى، الآخر الإسرائيلي المحتل السائح في أوروبا، والآخر الفلسطيني من مناطق عام 1967. كشخص من تلك المناطق، ومن الضفة الغربية على

تماماً كما كانت مسألة الطبقة باباً للأسرلة من قبل، فإن مسألة الهوية باتت باباً للتضليل الأيديولوجي الآن

وجه الخصوص، كفلاح زار أعزاءه في الشمال الفلسطيني، خاصة في البلدة الفلاحية الطابع عرابة البطوف، وجدت أن الفلسطيني في الداخل هو بالنسبة إليّ ذو تتطابق بي وآخر يختلف عني في الوقت نفسه، على نحو يذكّرني بروايات الخيال العلمي المتعدّد الأكوان؛ كلانا فلسطينيان متشابهان لكنهما من أكوان مختلفة صنعها الاحتلال.

على هذا الأساس، يتشابه ضعف علاقة كل من فلسطيني الداخل وفلسطيني 1967 مع وعيهما الطبقي المتحدّر من الحركات الثورية الاشتراكية في القرن العشرين مع اختلاف الأسباب. لا يمكننا أن نؤاخذ سكّان الأراضي المحتلة منذ عام 1967 على ضعف وعيهم الطبقي في نهاية القرن العشرين حيث خوصروا من الاستعمار في الانتفاضة الأولى بينما كان قادة الاتحاد السوفياتي الغورباتشوفيون يسارعون إلى بيعه في المزاد العلني. إذا كان جيل السبعينيات والثمانينيات قد وجد نفسه في مواجهة الاحتلال دون كتلة اشتراكية عربية، فإن جيل التسعينيات والألفية قد وجد نفسه في مواجهة الاحتلال في غياب كتلة اشتراكية دولية. هنا رسمت العولمة ذاتها أممية جديدة تتفوّق في قدراتها المادية على أممية القرن العشرين وتتعداها بأشواط، فتعطي صورة سرابية بأنه قد تم تعدي تناقضات رأس المال. فأدّى ذلك إلى بيئة تضعف فيها الأحزاب اليسارية التاريخية وتنشط فيها المنظمات غير الحكومية الدولية.

وبالطبع، لا يمكننا إلا أن نتفهّم الضرورة الوجودية وراء رفض المجتمع الفلسطيني في الداخل إعطاء الأولوية لمسألة الوعي الطبقي. فإذا كان الفلسطيني في غزة والضفة والشتات قد وجد نفسه بعد عام 1991 في كابوس نهاية التاريخ، حيث بات الشيوعي الدولي يمينياً برجوازياً، فإن فلسطيني الداخل قد وجد نفسه منذ عام 1948 في كابوس نهاية المجتمع المدني الفلسطيني في مدنه الرئيسية الساحلية، حيث كان الشيوعي من البداية هو العدو المستعمر. وجدت لدى محادثتي مع أصدقاء من جيل الألفية من مناطق 1948 حقداً أصيلاً على الحزب الشيوعي الإسرائيلي، وكيف توارى هذا الحزب وراء هدف تحقيق الدولة الواحدة الاشتراكية، بينما كان في الواقع عاجزاً من الناحية المادية-التاريخية عن تحقيق هذا الهدف فبات باباً رجعياً للأسرلة.

هنا يمكن فهم السياسات ما بعد الماركسية لدى مجتمع الداخل الفلسطيني وتفضيله للجماعة الثقافية الوطنية على الطبقة كأساس للمقاومة، كردّ فعل دفاعي جماعي ضروري ووجودي، بعكس سياسات ما بعد الاشتراكية حول العالم والتي تمثّلت بتخلي النخب البيروقراطية الحاكمة في العالمين الثاني والثالث عن جماعاتها، تحت مسمى الانفتاح الاقتصادي.

هناك من يدّعي وجود أزمة وانقسام مناطقي وفئوي بين فلسطينيّي الداخل وفلسطينيّي مناطق 1967، قائمين على تبنّي السياسات التحررية الهوياتية في الحقبة النيوليبرالية من عدمه. هذه نظرة غير دقيقة، فالانقسام ليس جغرافي الطابع، وإنما جيلي الطابع. يعود ذلك لحقيقة أن جيل الألفية وما بعد الألفية الفلسطيني في الداخل والضفة والمغترب في أوروبا وأميركا لم يكن قادراً بشكل عام على بناء وعي طبقي بديل، وإنما استبدل ذاك الوعي بأشكال مختلفة من الوعي الهوياتي، القائم على الهوية الدينية المحافظة والهوية الثقافية الأثنية والهويات الجندرية وغيرها من هويات القامع والمقموع. أبناء وبنات الألفية في الداخل كانوا سبّاقين للانفتاح إلى سياسات الهوية كأدوات للتحرر من الاستعمار، من ثم لحقهم بعد ذلك جيل الألفية من الطبقة الوسطى في الضفة الغربية، متأثرين في بيئة المنظمات غير الحكومية الدولية وفشل الانتفاضات العربية وما لحقه من هستيريا جماعية ثقافاوية لدى الطبقة الوسطى العربية، ومن ثم لحقهم في ذلك الفلسطينيون من حملة الجنسيات الأميركية والأوروبية بعد انتخاب دونالد ترامب وصعود اليمين البديل والحرب الثقافية في الغرب والذي أدى إلى انغماس الفلسطينيين المغتربين في هستيريا الحركة اليسارية التقاطعية في الغرب،

خارج المكان (حسني رضوان)

والتي تستبدل الوعي الطبقي بوعي العلاقة بين القامع والضحية.

تماماً كما كانت مسألة الطبقة باباً للأسرلة من قبل، فإن مسألة الهوية باتت باباً للتضليل الأيديولوجي الآن، ليس فقط في مجتمع الداخل المحتل منذ عام 1948، بل في أوساط الطبقة الوسطى الفلسطينية كافة. فبدلاً من تركيز الجهود على التوصل إلى الحل المقاوم الواقعي التحرري في المستقبل، انهمك يسار الألفية الفلسطيني بالسؤال النظري المترف «من هو الفلسطيني» ومدى انفتاح هويته وعدم جمودها. في هذا السياق، أزاحت مسألة هوية الإنسان النيوليبرالي الوعي الطبقي والوعي الوطني المعادي للاستعمار في ضربة واحدة (الغريب هنا أن يسار الألفية الفلسطيني دائماً ما يدّعي أنه أكثر وطنية من أغلبية المجتمع)، فظهرت الحركات الاجتماعية النيبدية والرغبوية والأسيدية والتي ترى في ذاتها طريقاً تحررياً بينما هي في الواقع عبارة عن هروب من الواقع، هي حركات تساعد على تخيّل فلسطين حرة من البحر إلى النهر فحسب من دون أي برنامج حقيقي طليعي يترجم هذا التخيل إلى واقع. هذا الموقع المتناقض يجد أساسه في أن يسار الألفية الفلسطيني يتبنى أخلاقية يوتوبية، في الوقت ذاته الذي اعتنق فيه ما يدعوه الماركسي البريطاني مارك فيشر الواقعية الرأسمالية، أي القبول الضمني بأنه لا بديل للنظام العالمي الرأسمالي.

بل إن يسار الألفية الفلسطيني قد فقد قدرته على تخيل فلسطين حرة من دون أن يشوّه ذلك التخيل بالحرب الثقافية النرجسية بين المحافظين والليبراليين الثقافيين. في عام 2019 عقدت منصة «رصيف 22» ندوة من أجل تخيّل فلسطين لو كانت حرة، فاستنتج أحد الحاضرين أن فلسطين لو لم تكن محتلة، «لكانت دولة عربية مثلها مثل الدول العربية المحيطة بها: مجتمع متديّن ومحافظ وفيه أقلية يسارية وتقدمية، والباقون يحملون فكراً رأسمالياً يمينياً. وسيكون مجتمعها عنيفاً ينظر إلى المرأة بدونية»؛ هنا قلب المتحدث الصراع الطبقي فجعل اليسار الأقلية البرجوازية المدينية وجعل اليمين الأغلبية التي تحتوي الطبقة العاملة -وتحتوي المقاومة.

هنا يمكننا رسم نتائج التجربة الحقيقية المادية-التاريخية لابتعاد يسار الألفية وما بعد الألفية الفلسطيني عن سؤال الطبقة الاشتراكي وتمسكه بسؤال الهوية الليبرالي، فإذا كانت التوقعات الأولية في بدايات الألفية هي أن اليساريين الليبراليين سيكونون أكثر وطنية واقتراباً من شعبهم من الاشتراكيين الأمميين، فقد تبيّن أن الليبراليين الهوياتيين قد عزلوا أنفسهم عن شعبهم الذي يدّعون تمثيله. هنا نجد أهم تناقضات الاغتراب الرأسمالية في القرن الحادي والعشرين، والتي تتمثّل في عدم قدرتها على توسيع المجتمع المدني لمشاركة الجميع (كما هو الأمر في المجتمع الاشتراكي)، بينما يلقى على الأغلبية اللوم وراء ضيق وانغلاق هذا المجتمع المدني.

في إحدى قصصه القصيرة، يتحدّث سهيل مطر عن اعتقال أحد المثقفين الفلسطينيين من الداخل المحتل بسبب زيارته لبنان، هنا تعكس القصة التحولات على المجتمع الفلسطيني في الداخل، من التشاؤل إلى التفاؤل الحذر الواقعي، وذلك بعد انهيار أسطورة الجيش المحتل «الذي لا يُهزم» على يد المقاومة. إلا أن استدخال سياسات الهوية النيوليبرالية على جيل الألفية وما بعد الألفية، قد أدّى بالكثيرين إلى فقدان الجمالية الفكرية النقدية التشاؤلية التي تميّز مجتمع الداخل المحتل والانتقال إلى تفاؤل سازج من دون وعي طبقي ومن دون برنامج واقعي.

عن التطبيع الثقافي الناعم

رعد زغير

بدأت المقاطعة العربية للكيان الصهيوني منذ بدايات الصراع عام 1948، وترسّخت في خمسينيات القرن الماضي كاستراتيجية رئيسية، حيث كانت جامعة الدول العربية قد دعت إلى مقاطعة الاحتلال لخلق حالة من العزلة ضده ورفض إعطائه الشرعية «الدولة». جاء قرار الجامعة على شكل قانون موحّد يفرض حظر التعامل الاقتصادي، خاصة مع «إسرائيل»، ثم بدأت بعض الدول العربية تصدر بيانات وقوانين تخصّها تحظر التطبيع وتجرّمه. لم تكن تلك المرة الأولى التي يفرض فيها شكل الصراع المقاطعة، حيث حاولت بعض الجهات المحلية فرض حظر التعامل مع اليهود مع بداية ظهور المستوطنات في عهد الإنكليز خاصة، إلا أن ما فرض المقاطعة بعدها كاستراتيجية عربية هو شكل الصراع وطبيعة المواجهة، حيث تتحوّل المقاطعة من مجرد محاولة ضغط وحصار إلى استراتيجية ثورية تحررية، أي إن شكل المقاطعة ومعاييرها لا تُستمد من غايات أخلاقية فقط رفضاً لجرائم المحتل أو التمييز العنصري، بل هي موقفنا السياسي من وجوده، فتمرّدنا كفلسطينيين وعرب على الأمر الواقع الذي يحاول فرضه الاحتلال واجب وطني يرتبط بمصيرنا وحربنا الوجودية، فهو ليس مجرد واجب إنساني أو وجداني. ومن هنا نستطيع تعريف التطبيع كنتاج أي نوع من الشرعية على الكيان المحتل، وهو ما يمكن استخلاصه من طبيعة الصراع وشكله ومعناه وتبعاته.

فمنذ كامب ديفيد وحتى آخر اجتماع بين طرف عربي وآخر إسرائيلي من المحيط إلى الخليج، اعتدنا نموذج العربي المتصهين التقليدي المجاهر بتطبيعه وفي موقفه ضد القضية الفلسطينية، الذي يدّعي علناً أن إسرائيل ليست عدواً بل هي صديق وحليف يمكننا أن نتعايش معه، فقد كانت الخيانة ونهج التطبيع بمعناهما التقليدي أوضح في معرفة الاصطفاف السياسي وكان أسهل علينا معرفة الحليف والشريك بالصراع من العدو، خاصة عند الحديث عن الطبقة الحاكمة العربية. أمّا اليوم، فتخضع عملية التطبيع لمعايير ضبابية وطرق ملتوية، خاصة في طبقة المثقفين العرب، هؤلاء من تبنّوا زوراً موقف الحق من فلسطين من باب تمسّكهم بخطاب الحريات الليبرالي، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن تلك المعايير وشكل المقاطعة الحالي مرتبطان بخطاب الضعف والانحدار السياسي الذي فُرض علينا بعد أوسلو تحديداً، ولأنه الخطاب السياسي المقبول دولياً. وتبرز هنا تناقضات أغلب المثقفين الذين يؤمنون بالتحرّر من الهيمنة، حيث يستخدم أغلبهم في الآونة الأخيرة ذلك الخطاب الذي لا يختلف عن خطاب سلطة الحكم الذاتي في رام الله التي وافقت على حدود الـ67 بالنيابة عنا.

مع صعود خطاب حل الدولتين وخطاب المجتمع الدولي على حساب خطاب الثورة الفلسطينية، تم العمل على استبدال المؤسسات الوطنية بمؤسسات تابعة تتبنّى ذلك الخطاب

مع صعود خطاب حل الدولتين وخطاب المجتمع الدولي على حساب خطاب الثورة الفلسطينية، تم العمل على استبدال المؤسسات الوطنية بمؤسسات تابعة تتبنّى ذلك الخطاب، وحتى محاصرة ما تبقّى من مؤسسات وطنية والتضييق عليها لفرض ذلك الخطاب، خاصة أنه ممول من شبكات الاتحاد الأوروبي. كنتيجة لذلك، أفرز ذلك المسار خطاباً شبيهاً للبعض من المثقفين الذين يدّعون جذرية في محاربة وجود الكيان الصهيوني تارة، ويحملون الخطاب ذاته لمكاسبهم الشخصية تارة، لنصل إلى فكرة مفصلية وهي العلاقة الجدلية بين النظرية والممارسة الثورية في طبقات المثقفين، ففي حين يحمل هؤلاء نظريات تحرر ثورية لا نجدهم يمارسونها في مساحات العمل ولا تأخذ جذريتهم المفترضة حيز التنفيذ عندما تمر المبادئ بمنافعهم الذاتية، وهو ما نلمسه في موضوع التطبيع الثقافي أخيراً.

إنّ كل التناقضات التي جاءت نتيجة للاحتلال والصراعات الطبقية المركّبة والمتداخلة مع قضايا أخرى نعاني منها مباشرة بسبب الاحتلال وبسبب الهيمنة الثقافية العالمية بشكل عام، مكّنت طبقة معينة من المثقفين من الاستحواذ على الفضاء الثقافي فأعادت إنتاج مساحات ثقافية ليبرالية تحمل خطاباً ثورياً مفرغ المضمون، ويحمل خطابهم أسلوب التطرف في فرض قناعاتهم ومبادئهم بشكل عام، بغض النظر عن السياق الذي يعملون فيه، ما يسمح لهم بتطبيع التطبيع ذاته، لأنهم ما إن جادلتهم في أي قضية حتى تنهال عليك كل التهم فتتحول القضية إلى قضية جماعة تسعى إلى حماية مكاسبها وامتيازاتها الطبقية بكل وضوح. لأن الضبابية في المعايير تظهر في كل مرة عندما يكون المثقف أمام خيار تحقيق مكسب ذاتي لنفسه أو حتى لدوائره الاجتماعية والثقافية، حينها يصبح مفهوم التطبيع الثقافي رمادياً يحمل التساهل في بعض الأمور على حساب الطبقات الأخرى التي تحاول التحرر من التبعية بكل أشكالها، بينما يبقى المثقف الليبرالي ومكاسبه الآنية تحت سطوة التبعية الثقافية التي تنتج أكاديميا ثورية مفرغة المعنى. فتتحول الممارسة الثورية في أقصاها إلى التلويح بعلم فلسطين أو الغناء لفلسطين بعد الخضوع للأمر الواقع الذي يسعى الاحتلال لفرضه، في مشهد أشبه بالاحتفالات الفولكلورية بثقافة وأزياء قبائل الهنود الحمر في أميركا وكندا ونيوزيلندا بعد أن حلّت عليهم الإبادة وأمسوا تحت السلطة الكاملة للمجتمع الاستيطاني الأبيض، فكيف لك كمثقف أن تحمل خطاب الحرية والتحرر وأنت تضيّق القيد على شعب بأكمله؟

لأشقائنا العرب ممن يؤمنون بفكرة أن الزيارة للسجين لا للسجان، فإنّ زيارتكم تزيد من حصار السجين، فما إن تدخل الحدود التي سيطر عليها السجان وكبّلنا داخلها حتى ترضى بالأمر الواقع الذي فرضه علينا. وحين تدخل الأراضي المحتلة وتمشي في شوارعها وخلال محاولات سيطرة وسيادة السجان، تصبح أنت في خندق السجان لا السجين. وإن كنت تخشى أن يموت السجين في سجنه فلنذكّرك بأن الشهادة على أرض فلسطين هي الضمان الوحيد لفكّ حصارنا وعزلتنا عن محيطنا العربي. سترحب بكم فلسطين المحررة، ولكن حتى ذلك اليوم، حاصروا السجان ولا تتصالحوا مع وجوده ولا تدخلوا الأراضي المحتلة بما يرضي المحتل ولا يرضينا.

ناجي العلي... المتروك

مطر عدوان

يبدو من الصعب الكتابة عن ناجي العلي، لما له من محبين في العالم العربي والعالم، فكل قول عنه ناقص، وكل مديح له قليل. وكما أن الكتابة عنه صعبة، فهي سهلة في الوقت ذاته، لوضوح ما قدّمه وتركه من إرث نعرف بعضه، فهناك من يقول إن رسوماته تعدّت الأربعين ألفاً.

لكنّ الكتابة عنه في ذكرى إطلاق الرصاص عليه في لندن يوم 22 تموز 1987، وفي ذكرى استشهاده في 29 آب من العام ذاته، تبدو بروتوكولية في العرف الصحافي، إلا أن البحث عنه في صفحات الإنترنت، يجعل المرء يعيد النظر، فناجي العلي لم يُكتب عنه الكثير. وحتى الاحتفاء به في ذكراه ينتهي عند حدود مرسومة، فلا تقربه الجهات الرسمية الفلسطينية، كما يحصل عادة مع المبدعين في ذكرى رحيلهم، ولا سيما الشهداء منهم. ليست هناك كتب كثيرة تناولت حياته وسيرته، هناك نتف عنه في كتب عدة، لكن لم يُخصص له الكثير. صديقه الشاعر والروائي والناقد محمد الأسعد، وضع كتاب «مديح البياض: في الخطاب الفلسطيني الممنوع» (بيروت، دار الفارابي 2015)، ورواية «على عهدة حنظلة» للكويتي إسماعيل فهد إسماعيل. هناك كتب أخرى قليلة، لم تلقَ شهرة ولا ذاع صيتها، ربما لأنها كتب ردود فعل، وليست كتب العقل البارد الهادئ الذي يعالج الفكرة ويوضحها ويتأنّى في إيصالها، فتأتي هذه الكتب استعراضية أكثر منها كاشفة. لكن هل يعود السبب إلى قرار بعدم الاهتمام بناجي، أم أن شهرة ناجي العلي فاقت كل شيء؟ في التدقيق وفي المعاش، يندر أن يوجد أحد في العالم العربي على الأقل لا يعرف ناجي العلي، أو لم يشاهد له رسمة كاريكاتورية، أو لم يمر عليه حنظلة الذي أصبح رمزاً مستخدماً في كثير من المحافل المتعلقة بفلسطين في العالم، أو حتى بفعّاليات متعلقة بقضية تحرر ما.

إنما لو بحثنا عن ناجي في «الرسمي» الفلسطيني لَما وجدناه ولَما عثرنا عليه إلا بين بعض الخطابات المضطرّة للحديث عن الرموز الثقافية الفلسطينية، بينما على مستوى الفعل، فليس هناك من يفعل، وأبسط ما يمكن أن يحدث، مساندة عائلته في إصدار أعماله ضمن كتب، كما فعل خالد ناجي العلي قبل أعوام، بإصداره كتاب ناجي العلي الرابع عام 2008، بعد أن أصدر ناجي العلي ثلاثة كتب كاريكاتورية في أعوام 1976 و1983 و1985.

وليس واضحاً سبب عدم الاهتمام الرسمي الفلسطيني بناجي العلي، وأخشى أن يكون النقد اللاذع الذي كان يوجّهه إلى قيادة منظمة التحرير هو السبب، فهذا إن صح، هو مصيبة المصائب. فناجي العلي، وبعد سنين من اغتياله، وبراءة المنظّمة من دمه بالدلائل والوقائع، لا بد من الانتباه إلى ما حفره ابن قرية الشجرة وابن مخيم عين الحلوة في الوعي العام للفلسطينيين والعرب، فهذا الرجل الذي يثبت دائماً أنه فقط غاب ولم يمت، رسم الطريق، وبيّن الخلل، وأشار بالبنان إلى أن لفلسطين طريقاً واحدة لا ريب فيها، وكل الطرق الأخرى لن تؤدي إلى القدس، بل إلى ما نحن فيه اليوم وأكثر. ولو بحثنا في رسومات ناجي أكثر لعرفنا إلى أين المآل وحالنا هذا الحال الردي»، وهذا الكلام ليس استعراضاً وأسطرة له، فهو ليس بحاجة إلى هذه الكلمات، فخطوط قليلة له، لو وضعتها قبل هذه المادة السريعة لكفت القارئ أن لا يقرأ هذه الجملة الأخيرة.

الأخبار
al-akhbar
السبت 26 آب 2023 العدد 4994

سياحة داخلية

الـ«هايكينغ» في لبنان: على دروب الطبيعة والآخر

رضا صوايا

تخرق دروب طبيعية عدّة العوائق القائمة بين اللبنانيين، و«توحّدهم» من شمال البلاد إلى جنوبها، في رحلات ظاهرها مسلٍّ ورياضي وباطنها مليء باكتشاف الآخر وتقبّله. المشي في الطبيعة أو ما يُعرف بالـ«هايكينغ»، هواية شهدت نمواً لافتاً خلال السنوات الماضية في لبنان، فأسرت قلوب كثيرين من مختلف الأعمار، حتى باتت تشكّل ركيزة سياحية أساسية، وقطاعاً نشطاً مدرّاً للأرباح، سواء لمقدّمي الخدمات أو للقطاعات السياحية الأخرى التي تستفيد منها مباشرةً.

قبل أن يُسوّق بشكل استهلاكي وجذّاب ويصبح مادة محورية على إنستغرام وتيك توك، المشي في الطبيعة قديم قدم الإنسان. أساساً، الرعاة هم أول من رسم دروب المشي، ولا تزال مجموعات الـ«هايكينغ» تستعين بهم، وفق ما يقول أنطوني موسى، أحد أعضاء مجموعة Lebanon By Nature. ويشرح أنّه ومن ضمن الطرق التي يعتمدونها كمجموعة لاستكشاف دروب جديدة، «التواصل مع الرعاة في المنطقة والاستدلال منهم على المسارات التي يعتمدونها للرعي».

يتعدّى الـ«هايكينغ» فكرة المشي في الطبيعة. هذا ما تؤكده نائبة رئيس جمعية «درب الجبل اللبناني»، جمانة بريحي. وتوضح أنّه يشمل «الانتقال من قرية إلى أخرى، النوم في بيوت الضيافة، واكتشاف العادات والتقاليد والإرث الثقافي والغذائي والطبيعي والمعالم الدينية والتاريخية التي تميّز كل منطقة. فهو إذاً طريقة لاكتشاف البلد بكل تنوّعه».

أما موسى، فيعرّفه من منظار المجموعة التي ينتمي إليها على أنّه «المشي الطويل لساعات في الأماكن الطبيعية التي يصعب الوصول إليها والمجهولة لمعظم الناس، حتى لأبناء المنطقة التي تتواجد فيها هذه الأماكن».

أوّل من أعاد إحياء هذه الرياضة في لبنان بشكل منظّم ووضع ركيزتها الأساسية على نطاق واسع، هو «درب الجبل اللبناني» التي تأسّست عام 2007، وكان من ضمن مهامها الأساسية إعادة رسم الدرب وتحديده، خصوصاً أنّ الدرب موجود منذ مئات السنين. وقد «استعنا لهذه الغاية بخبراء ومختصّين، حتى أنجزنا تحديد الدرب الذي يمتد على مسافة 470 كيلومتراً، ويتألّف من 27 قسماً، ومن 5 محميات طبيعية، ويمر عبر 75 قرية»، وفقاً لبريحي.

إلّا أنّ اللافت والمؤسف أنّ الدرب غير محميّ بقوانين، ما يعرّضه لانتهاكات تفرض إعادة رسمه بشكل دوري. في هذا الإطار، تكشف بريحي أنّ «حماية الدرب صعبة في لبنان، كونه يتعرض لاعتداءات سنوية بسبب المقالع والتمدد العمراني المتفلّت. هناك بلديات تتعاون معنا إلى أقصى حد في محاولة للحفاظ عليه، في مقابل آخرين لا يكترثون».

وعلى خط موازٍ، يتحدّث موسى عن الصداقات التي تنشأ بين الأشخاص الذين يشاركون في مجموعات المشي و«يأتون من خلفيات مناطقية وثقافية ودينية وسياسية متناقضة إلى أقصى حد في كثير من الأحيان، فتنمو بينهم علاقات وطيدة، وتمتد صداقاتهم...».

سارة مشاركة دائمة في مشاوير الـ«هايكينغ» منذ عامين، ترى أنّ الأمر ساعدها على اكتشاف نفسها أوّلاً ومن ثم الآخر. «تكتشف نفسك لأنك تكون محاطاً بقيود من صنعك ومن صنع غيرك، ولا تتحرّر منها إلا حين يتسع أفقك. كنت أعيش في بيئة شبه منسجمة، قليلة التنوع، لا أعرف الكثير عن الآخر لا بل أجهله. حين انضممت إلى رحلات الهايكينغ، خصوصاً في زمن كورونا حيث أصبحت الطبيعة متنفساً لكثيرين، خجلت من نفسي. كانت لديّ الكثير من التصورات المسبقة عن الآخر، فتبيّن لي أن الكثير يجمعني بهم. لم تزل الاختلافات طبعاً، وقد لا تزول، لكن حين تتقرب من الآخر في جو من الوئام والمحبة، تتعلم كيف تتعايش مع التنوع بدون صدام ومن ضمن الاحترام المتبادل».

صورة من العاقورة (قضاء جبيل) من صفحة Lebanon By Nature على فايسبوك

يخضع الـ«هايكينغ» لشروط وقواعد، أوّلها وجود الأدلاء ذوي الكفاءة والقادرين على تحمل مسؤولية قيادة مجموعات كبيرة، والتثقيف خلال الرحلة من خلال الشروحات عن المناطق والمعالم التي يزورونها. في هذا الإطار، توضح بريحي أنّه «من ضمن مهام «الدرب اللبناني» تدريب الأدلّاء المحليين دورياً، وخاصة لجهة إجراءات الأمن والسلامة ومعايير احترام البيئة. ومن هذا المنطلق نفضّل أن يكون العدد الأقصى لأي مجموعة مشي 20 شخصاً فقط. يتعيّن وجود دليل في مقدّمة المجموعة وآخر في مؤخّرها. وفي حال كان عدد المشاركين كبيراً، تصبح هناك حاجة إلى مزيد من الأدلّاء لما يحملّه الأمر من مخاطر من حيث المراقبة والانتباه». كذلك، «تتولى الجمعية تدريب بيوت الضيافة حول إجراءات السلامة والأمن، ومعايير الصحة والنظافة وسلامة الغذاء، ولائحة الطعام وما يُستحسن أن تتضمنه، وطرق الاستقبال المثلى. علماً أنّ «الدرب اللبناني» ليست منظمة رحلات مشي، لكن توفر على موقعنا الإلكتروني لائحة بالأدلّاء وبيوت الضيافة وحتى منظّمي رحلات معتمدين».

في المقابل، تحدّد Lebanon By Nature، عند تنظيم كل رحلة، بشكل مفصّل «معلومات عن المسار ومدى صعوبته والتوقيت التقريبي الذي يتطلب لسلوكه، والعمر الأدنى المسموح به، والحالة الصحية التي يفترض أن يتمتع بها المشاركون... وحرصاً منا على توفير أقصى إجراءات السلامة، يوجد طبيب معنا في كل رحلة، إضافة إلى الدورات التي خضعنا لها مع الدفاع المدني وقدامى الصليب الأحمر»، وفق موسى.

وفي ظلّ ازدهار هذه الرياضة، أطلقت «الجامعة الأنطونية» أول دبلوم من نوعه في لبنان بعنوان «دليل الجبال ورياضات الهواء الطلق»، الذي باشرت بقبول طلبات الانتساب فيه، على أن تبدأ الدروس في أواخر شهر أيلول (سبتمبر) المقبل.

يكشف عميد كلية علوم الرياضة في الجامعة، أنطونيو صوطو، أنّ «رياضات الهواء الطلق تشهد نمواً متسارعاً في لبنان. لكن هذا القطاع غير منظّم في وزارة السياحة ولا في وزارة التربية، وللأسف نشهد دوماً على أحداث مؤسفة تودي في الكثير من الأحيان بحياة بعض الأشخاص بسبب سوء التنظيم والتفلت في هذا القطاع. لذلك، هدفنا من إطلاق هذا الدبلوم هو الاستجابة لحاجة المجتمع وتنظيم هذا القطاع وتحويله إلى مهنة». ويشرح أنّ «مدة الدبلوم سنة، ومن شروط التسجيل أن يكون الطالب حاملاً إجازة جامعية مهما كان نوعها، إضافة إلى امتحان دخول يتضمّن اختبار المجهود للتأكد من القدرة البدنية للشخص، وامتحاناً في اللغة الإنكليزية كون الدروس تُعطى من خلالها، ومقابلة مع المعنيين في هذا الدبلوم في الجامعة». ويوضح أن الدروس موزّعة بين مواد عمليّة حول الرياضات التي تمارس في الصيف والشتاء، وأخرى حول العادات اللبنانيّة التي يفترض أن يكون دليل الجبل مطّلعاً عليها، كما وإدارة المخاطر المتعلّقة بكيفية تجنب المخاطر وتعلم كيفية قراءة الخرائط والـ GPS، وغيرها. فضلاً عن 360 ساعة تدرّج في مؤسسات تحددها الإدارة».

حماسة اللبنانيين للـ«هايكينغ»، يلمسها روي لطوف، صاحب مؤسسة Royal Outdoor Gears، عبر النمو الهائل في مبيعات مستلزماتها. «لم يسبق لأحدية الـ«هايكينغ» أن انقطعت إلا هذه الفترة. كنّا نستورد عصي المشي مرّة سنوياً، أصبحنا نكرّر الأمر مرّتين أو ثلاثاً»، يقول. ويلفت إلى أنّ ارتفاع أسعار الأنشطة والفضاءات الترفيهية، دفع بعائلات عدّة إلى تفضيل الـ«هايكينغ» والتخييم للترفيه.

لا تكفّ وسائط الترفيه عن ضخّ الابتذال وإثارة الصيحات الهابطة وسط تلقٍّ جامح يستسيغ إسفافها. دُمى، يقال عنهم فنانون، يتركون كلمات أغانيهم جانباً ويفتحون أفواههم فقط لإظهار نصاعة أسنانهم البيضاء الهوليوودية. فنّانة لمعت بأدوار سبق أن أدّتها في أفلامها قد قررت التخلي عن التّمثيل لتتقمّص دمية. في واحدة من أعتى لحظات التاريخ وأضجرها، يبدو وضع البشرية مل‌wهاةً هزليةً لا قفلة نهائية لها. لقد دُمّر تمثال أبي علاء المعري بضربة قاضية قطعت عنه رأسه دون أن يثير الخبر أيّ ضجّة، لكن فور أن وضع المدعو تامر حسني قدميه على خشبة المسرح حتى أغمي على مئات الحاضرين والبكاء كان شديداً. حادثة من شأنها أن تثير الضحك الهازئ، ولكنها تثير الإحباط أيضاً، ذلك أن الإغماء هذا يعيدنا إلى الستينيات، ولأنه يذكّرنا بالبيتلز، بالفيس بريسلي، وشتّان بينهما وبين تامر حسني.

كان عدد الحاضرين في حفلة عمرو دياب حوالي الخمسة عشر ألفاً. بيروت كانت، كما أراد «الدوتشي» عمرو دياب، مطليّة بالأبيض وسط ليلها الحالك. خمسة عشر ألفاً ارتدوا لباساً أبيضَ، لم ينطق أحد منهم بكلمة سيئة إذعاناً لشروط «ملك البيبسي»، حتى زيارته «الطربيّة» الخاطفة لحفلة زفاف ابن أحد أكبر المدراء التنفيذيين للانهيار اللبناني غُض النظر عنها (اللافت أن عدداً كبيراً من المشاركين في الحفل كانوا يحملون شعار «فليسقط الفن المعاصر» في احتجاجات 2019). أما عربياً، فالمناخ ما زال غير مستقر. الحرارة مرتفعة، ما يؤثر على منسوب الرطوبة وارتفاع هيجان الأعصاب، لذلك فالجوّ ملائم للاعتباطية وممارسة المنع. مُنع فيلم «باربي» لأسبابٍ غير واضحة تماماً وجزء كبير منها لم يُكشف بعد، وعسى أن تكون «باربي» أكبر المصائب. من ناحيةٍ ثانية، سجّل فيلم «أوبنهايمر» أكبر عدد من المراجعات «النقدية»، والسبب، على الأرجح، يعود إلى فيتيشية القنبلة الذرية وتجسيدها لأكثر سؤال\مقولة رائج عربياً: «أين أصبح النيزك؟»، لن نستبق مقالات هذا العدد ونحرق ما في داخله، لأن مقالة عن «أوبنهايمر» وقنبلته حاضرة... مثلما هناك مقالة عن «باربي» وعن «الدوتشي» عمرو دياب، وعن ممارسات التشتيت و«الكيتش» الرائجة، لأنه وللأسف «ما يشغل الجمهور» سيكون شغلنا الشاغل في هذا الأسبوع.

لقراءة ملحق «إنما»

بول مخلوف

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الأخبار al-akhbar

السبت 26 آب 2023
العدد 4994 السنة الثامنة عشرة
Samedi 26 Août 2023 nº 4994 18ème année

كلمات

ملحق أسبوعي

www.al-akhbar.com

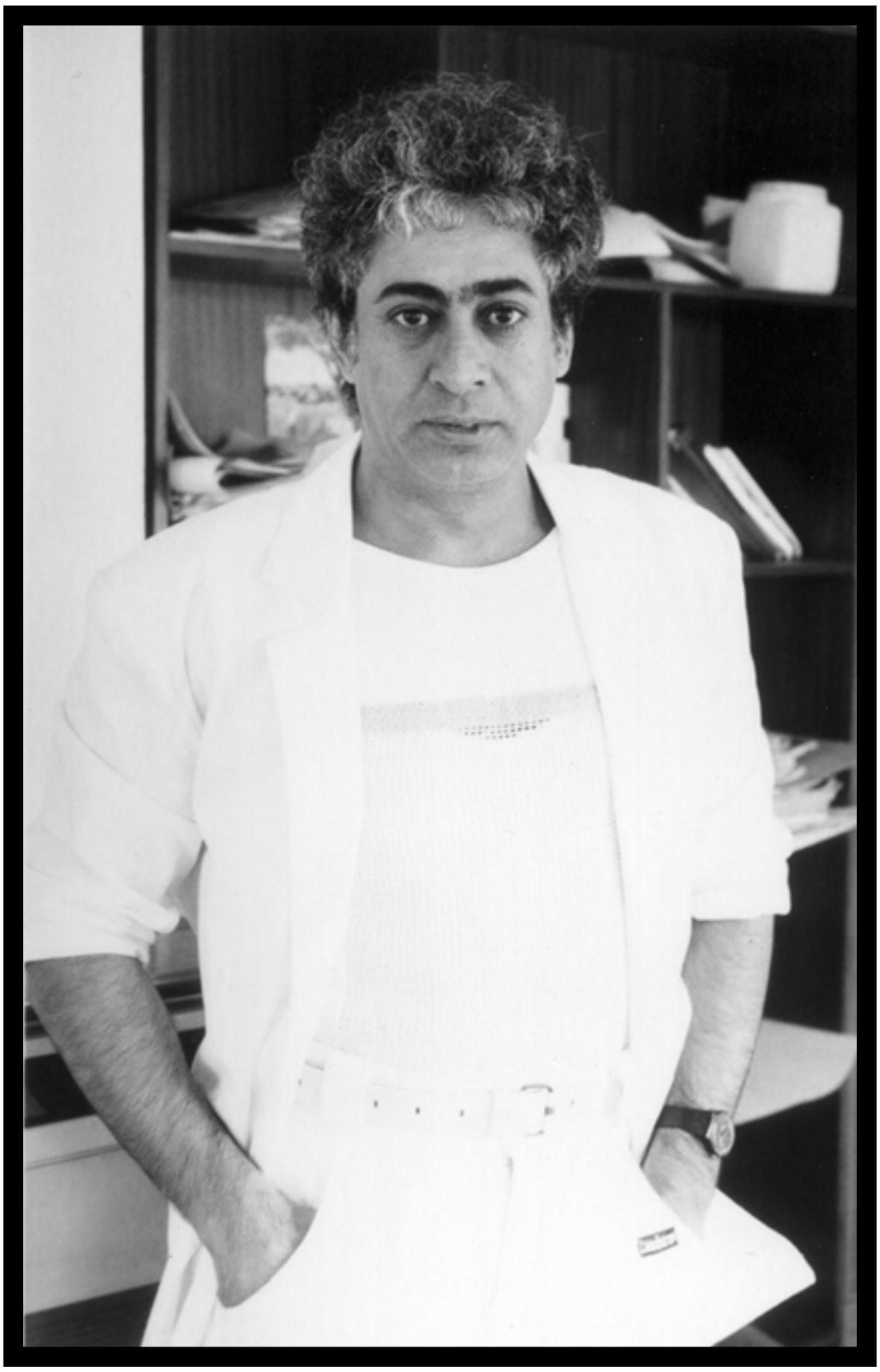

سليم بركات

أعادنا مخفورين إلى القامشلي

خليل صويلح

ماذا لو انحرفت بوصلة نوبل للأدب فجأة باتجاه الشمال الذي أتى منه سليم بركات (1951)؟ من ناحية، المسألة جغرافيّة في المقام الأول، ذلك أن مكان إقامته الآن لا يبعد سوى أميال عن الأكاديمية السويدية في استوكهولم، وهو ما يخفّف من وطأة الخروج من صومعته والصعود إلى منصّة التتويج، ولن يجد بالطبع صعوبةً حقيقيةً في إلقاء خطبة نارية عن أحوال «الكردي العابر بنعالٍ من ريح»! من ناحية ثانية، لن نجد مأزقاً في النظر إلى القامشلي أو عامودا بوصفها «ماكاندو» أخرى؟ على الأرجح «سنتسابق» جميعاً إلى احتضان هذا الروائي الذي لم نكترث بتجربته على قدر ما تستحقه من تبجيل وانتباه، وسنتخلى عن العبارات الجاهزة التي ركن إليها النقّاد طويلاً بخصوص الألغاز التي يحتشد بها معجمه النافر، إذ ستتحوّل دهاليزه وهذياناته ومتاهاته اللغوية إلى فضائل. على الأرجح، فإن الكسل النقدي وضع هذه المغامرة السردية المتفرّدة في قفص زجاجي مغلق، مكتفياً بإلقاء التحية العابرة على هذا «الكبش النطّاح» خشية العراك معه، ثم الانصراف إلى شؤون روائية لا تحتاج إلى مشقة في فحص جيناتها. وإذا بحكّائي المضافات يتفوقون على ما عداهم في تحريك رماد المواقد المطفأة. صحيح أن بعض أعمال سليم بركات تسرف في النأي عن الذائقة العمومية بانغلاقها على ذاتها واشتباكها مع ميثولوجيا كردية عصية على التداول العمومي، وربما مضجرة أحياناً، بالنسبة إلى القارئ الطارئ المرتهن لروايات التسلية ومصادفات الجوائز، لكنّ أعمالاً أخرى له عملت على استعادة الأمكنة الأولى والبيئات المهملة بألق متفرّد، كتلك التي وردت في سيرة الطفولة، وسيرة الصبا، المحمولة على فكاهة العيش في العراء.

في هذا المقام تحضر روايته المتأخرة «هؤلاء الصغيرات وأكياسهن الورقية» إذ يضيء حقبة الستينيات من القرن المنصرم في القامشلي، مراقباً يوميات فتيات مراهقات يعملن في جمع أكياس الإسمنت الفارغة، وتحويلها إلى أكياس ورقية صغيرة، وبيعها لأصحاب الدكاكين. مناوشات تديرها شخصيات بأسماء محليّة خالصة: زلفو، هدلا، كميلا، سبحان، فوزو، سردار، و«دجاجات كثر، بقرة واحدة، معزاة واحدة». ما يبدو لوهلةٍ أنه بالكاد يصلح لبناء قصة قصيرة، سيتناسل إلى فضاء أوسع، وبهندسة جمالية تعمل على استدراج المتلقّي بوصفه صياداً وفريسة في آنٍ واحد، إذ يتتبع الراوي تاريخ الإسمنت وكيفية تحويله داخل الفرن إلى مسحوق آخر، ثم يتوغل في تاريخ الأفران نفسها وطهي اللحوم، واكتشاف النار، ثم يلتفت إلى تاريخ الأكياس، إذ وجد الإنسان القديم أن الجلد يمكن تحويله إلى صُرّة تتكفل بجمع المتاع الفائض من الثمار، ثم جعبة للسهام، ثم قربة لحفظ الماء، ثم استثمار قصب الأنهار في صنع السلال، ثم اكتشاف القنب في نسج الألبسة. بمثل هذا التوالد السردي المحموم والمتوتر يناوش صاحب «هياج الإوز» التاريخ بتحديقة معرفية عميقة تتكشف عن سرد مدهش، كأن تتحوّل الدجاجة إلى درّاجة هوائية في مخيلة إحدى الفتيات! هكذا أُهملت روايات أخرى لصاحب «فقهاء الظلام»، أو أنها عبرت بتقارير صحافية خاطفة أقرب إلى الواجب المدرسي، مثل «زئير الظلال في حدائق زنوبيا»، وروايته الجديدة «مفاتيح الانتحار الإحدى عشرة، وقياس المراوغات في أحوال جلال الدين الرومي» (المؤسسة العربية للدراسات والنشر). ربما كان على أليف شفق أن توقّع هذه الأخيرة باسمها كي يتخاطفها قرّاء العربية باعتبارها وصفة روحية. ولكن مهلاً، متى اشتكى سليم بركات من مفاعيل العزلة التي اختارها بنفسه في منفاه الاسكندنافي؟ دعوه إذاً، يلوّح بسكاكينه البلاغية بشفراتها المسنونة من نافذة مطبخه يطهو رواياته بفقه لغوي لا يشبه سواه.

ثقافة العالم

إيلينا بونياتوفسكا... أميرة الأدب المكسيكي الحمراء

تكريم جديد للسيدة إيلينا بونياتوفسكا، أهم الكتّاب والروائيين على قيد الحياة في المكسيك، بمنحها «جائزة كارلوس فوينتيس» الأرفع في بلادها لعام 2023. لتضاف إلى قائمة طويلة من الجوائز الأدبيّة وشهادات الدكتوراه الفخرية التي حصلت عليها خلال سيرة أدبيّة بدأت قبل سبعين عاماً وسجّلت خلالها ذاكرة المقهورين والمهمّشين والمستضعفين في أربعين كتاباً، ظلّ أشهرها إلى اليوم «مذبحة في المكسيك» (1971) عن قمع حراك الطلاب في عام 1968

سعيد محمّد

طالما مثّلت الكاتبة والروائيّة المكسيكيّة إيلينا بونياتوفسكا (1932) مفارقة استثنائيّة في المشهد الصحافيّ والأدبيّ والسياسيّ في بلادها، التي توّجتها أخيراً بأرفع جائزة أدبيّة دوليّة للإبداع باللغة الإسبانيّة «جائزة كارلوس فوينتيس» عن العام الحالي (2023). فهذه السيّدة التسعينيّة التي ما زالت تكتب عموداً أسبوعياً وتتسوّق وتطهو لنفسها وتنظّف بيتها، تجري في عروقها دماء زرقاء وتنتمي إلى النخبة الأرستقراطيّة، بحكم انحدارها لجهة والدها الأمير جان

> وجدت في قصص السجناء وحكاياهم مضموناً إنسانياً لم تجده يوماً في تغطيتها لحياة النخبة وهمومها التافهة

جوزيف بونياتوفسكي من سلالة آخر ملوك الكومونويلث الليتواني البولندي، ولجهة والدتها من عائلة مكسيكيّة نافذة. لكنها انحازت، في ما تكتب، إلى العمّال والمزارعين والفقراء والمهمّشين والمساجين والمتمردين والسكان الأصليين والنساء، حتى لُقّبت بـ«الأميرة الحمراء». وبينما بدأت الكتابة في عالم الصحافة قبل سبعين عاماً، إلا أنها لم تتأخر في الانتقال إلى عالم الخيال الأدبي لتصنع اسمها في منطقة التقاطع المتارجح بين التاريخ والخيال، وبين الوصف الصحافي وشهادات الضحايا/ الأبطال، وبين المقابلات والرؤية. هي المنفعلة المشغولة حتى الثمالة بقضايا الناس والسياسة بنفس يساريّ ظاهر، تجنّبت دائماً كل صيغ العمل السياسي المباشر، وأشكال الانتظام الحزبي الصارم. وعلى الرغم من أنّها لم تدخل الجامعات ولم تستحصل على شهادات أكاديميّة، إلا أنّها دَرَست الكتابة الإبداعية طوال عقود، فتتلمذ على يديها جيل كامل من الأدباء والروائيين المعاصرين في المكسيك، ومُنحت درجات دكتوراه فخرية عدة من جامعات راقية في المكسيك والولايات المتحدة، تُاهيك بحصولها على عشرات الجوائز الأدبيّة، بما فيها «جائزة سرفانتس للأدب» (2013).

وقد منحت لجنة مشتركة من وزارة الثقافة المكسيكية والجامعة الوطنية المستقلة بونياتوفسكا الجائزة الدوليّة للإبداع الأدبيّ باللغة الإسبانيّة التي أسّست لذكرى الكاتب والروائي المكسيكي الراحل كارلوس فوينتيس (1928-2012) وتعطي سنوياً لكُتاب أثروا بمجمل أعمالهم التراث الأدبيّ للإنسانيّة، لتكون بذلك رابع امرأة تحوز هذا التكريم الأرفع في أميركا اللاتينية بعد مواطنتها مارغو غلانتز (2022)، والتشيلية دياميلا إليتيت (2020) والأرجنتينية لويزا فالينزويلا (2019). وتعادل القيمة الماليّة للجائزة حوالي 125 ألف دولار أميركي. وفي أبريل/ نيسان الماضي، حصلت بونياتوفسكا أيضاً على أعلى وسام مدنيّ في المكسيك من قبل مجلس الشيوخ في الكونغرس المكسيكي (البرلمان) الذي وقف عن بكرة أبيه ليهتف «إيلينا، إيلينا، إيلينا»، تحيّةً لها بينما قُلّدت «ميدالية بيليساريو دومينغيز».

ولدت إيلينا بونياتوفسكا – وهذا اسمها الأدبي بعدما كانت سُميت لدى ولادتها بهيلينا - في باريس بعدما انتقلت أسرة والدتها الفرنسية المولد ماريا دي يتوربي إلى هناك عندما فقدت أملاكها الواسعة من الأراضي مع اندلاع الاضطرابات التي رافقت الثورة المكسيكية (1910- 1920) والإطاحة بحكم الرئيس بورفيريو دياز عام 1911. وقد عادت معها وهي في العاشرة من العمر إلى المكسيك حين اندلعت الحرب العالمية الثانية وسقطت العاصمة الفرنسية بيد الجحافل النازيّة، فيما بقي والدها في أوروبا للمشاركة في القتال.

كانت بونياتوفسكا في الحادية والعشرين حين بدأت بالكتابة للصحافة باستعارة مادتها من أجواء مجتمعها المخمليّ، فأجرت مقابلات مع المشاهير كانت أولاها مع السفير الأميركيّ إلى بلادها وأهمها مع فيديل كاسترو (وتزوّجت أحدهم في ما بعد الفلكيّ غيرمو هارو الذي قابلته في عام 1959، وتزوجته عام 1968)، وأنجبت منه أبناءها الثلاثة، إيمانويل وفيليبي وباولا لتنفصل عنه عام 1981)، ونقلت أخبار طبقة نخبة العاصمة مكسيكو سيتي ومناسبات نجومها. لكنّها روّجت رويداً رويداً شرعت تستكشف القضايا الاجتماعيّة والسياسيّة لبلادها بعدما لمست الفجوة الهائلة بين من يملكون ومن لا يملكون، وتبنّت آراء يساريّة ما لبثت أن انعكست على شكل كتاباتها واختيارها لموضوعاتها، فكان كتابها الأشهر «ليلة تلاتيلولكو» (1971 - تُرجم إلى الإنكليزية بعنوان «مذبحة في المكسيك») الذي دوّنت فيه لحظة المكسيك الحزينة عندما قمعت ثورة الطلاب اليساريين عام 1968 بمحض القوة. كان إيمانويل بكرها قد ولد قبل أربعة أشهر فقط، لكنها لم تتوانَ عن النزول إلى الشوارع لجمع الشهادات بينما كانت الدّماء لا تزال على الأرصفة، والأحذية متناثرة، والنساء المتاعات يبحثن عن أبنائهن الذين لم يعودوا إلى المنزل. وقد نشرت تلك الشهادات في كتاب ذي نص بارع نسجت فيه الحكاية المروعة، بمزيج من التاريخ الرسمي، والقيل والقال، واللافتات، والكتابات على الجدران، وتقارير الصحافة، وروايات شهود العيان والمخبرين والناجين، مع تأملات شخصيّة قدريّة كئيبة. وبقي كتابها ذاك الوحيد الذي نُشر حول هذا الموضوع في المكسيك مناقضاً رواية السلطة، طوال عقدين كاملين. وقد فعلت الأمر نفسه لاحقاً في كتابها عن زلزال مكسيكو سيتي (1985)، فنشرت شهادات السكان وكشفت انعدام كفاءة الأجهزة الحكوميّة، وفسادها المؤسس (أصوات الزلزال: حيث لا شيء ولا أحد – 1988)، وكذلك في تغطيتها لثورة الزاباتيين في تشياباس. وقد رشّحتها السلطات للفوز بجائزة أدبيّة حكوميّة في سبعينيات القرن العشرين، لكنها رفضتها وقالت للرئيس المكسيكي لويس إتشيفاريا ألفاريز - الذي كان وزيراً للداخلية ومسؤولاً عن قوات الأمن خلال أحداث عام 1968 – في رسالة مفتوحة تعلّل رفضها: «ومن سيمنح جائزة لأولئك الذين سقطوا في تلاتيلولكو في عام 1968؟». ومع أنها احتفظت دائماً بعلاقات وديّة مع والدتها حتى رحيلها، إلا أن الأم الأرستقراطية كانت مستاءة لوصف ابنتها من قبل صديقاتها بالـ«شيوعية»، ورفضت بعناد قراءة الرّواية التي كتبتها عن الناشطة اليساريّة تينا مودوتي.

رغم أنّها اشتهرت أكثر ما يكون في الصحافة الاستقصائيّة، نشرت بونياتوفسكا في مختلف الأشكال الأدبيّة: الرواية، والقصة القصيرة، والشعر، ومقال الرأي وقصص الأطفال، والمسرح، إلا أن متعتها الشخصيّة ظلّت دائماً الكتابة الإبداعيّة، أولى رواياتها، «ليلوس كيكوسي» (1954)، كانت حول فتاة فضولية يتم تشكيلها بعناية من قبل المجتمع لتصبح عروساً مطيعة. لكنّ أعمالها نضجت في السبعينيات من القرن الماضي في فضاء التقاطع بين الخيال الأدبي والبناء التاريخي، مستندة إلى شهادات المهمّشين والمضطهدين والمحرومين ممن لا تتسع لهم عادة ثقافة النخب، بداية من زيارة أختها إلى سجن شهير في العاصمة لمقابلة عمّال السكة الحديد الذين اعتُقلوا لمشاركتهم في إضراب عمّالي واسع. وقد وجدت حينها في قصص السجناء وحكاياهم مضموناً إنسانياً عميقاً لم تجده يوماً في تغطيتها لحياة النخبة المسطّحة وهمومها التافهة، لتتلاحق أعمالها تباعاً في التضامن مع مختلف ضحايا الاضطهاد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وانتقاد سخافة معايير المجتمع المزدوجة في التعامل مع الجنسين.

انعكس تطورها الفكري على مزاجها الأسلوبي، فتحررت لغتها من القوالب الجادة، لتكتب بلهجة متفلتة، مشبعة بالسخريّة، وأقرب ما تكون إلى لغة الناس العاديين الذين انحازت إليهم، فتفكك لهم الأساطير المجتمعية والسياسية التي يتخفّى خلفها المثقفون البورجوازيّون وخدّام من هم في السلطة، وتخلق لهم بدلاً منها أساطير جديدة مادتها بطولات الناس العاديين والثوريين الذين يواجهون أقدارهم الظالمة.

تُرجمت أعمال لبونياتوفسكا إلى الإنكليزية والبولنديّة والفرنسية والدنماركية والألمانية، وأحبّ جمهور عريض من القراء تأملاتها الفلسفيّة الذكيّة وحساسيتها المرهفة للصراع الطبقي التي – مع كل ثقلها الموضوعي - لا تقيّد نصّها الإبداعي، ولا تمنعه من التحليق. لكن كاتبة بهكذا مزاج لن تلتفت إليها جوائز السيد الأبيض الأدبيّة، فتجنّبتها «نوبل»، كما لو كانت الطاعون.

في حياتها الاجتماعيّة، لم تجد بونياتوفسكا ذاتها في مرابع النخبة المكسيكية أو أوساط مثقفيها، رغم أنّها لم تتوانَ في الاستعانة بشبكة علاقاتها العائلية المؤثرة لمساعدة الآخرين، ولم تتلقّ أبداً تعيينات دبلوماسية فخرية، كما هي العادة مع كبار الأدباء في المكسيك. كما رفضت فرصاً عديدة لخوض العمل السياسيّ. ولمّا سُئلت يوماً عن ذلك، أجابت بأنها كانت مشغولة للغاية في استكشافها للأحياء الفقيرة في العاصمة، أو التسوق لشراء احتياجاتها من البقالة، بحيث لا يتبقى لها كثير من الوقت للرفاهية، أو للآخرين. وهي في إجابتها تلك كانت تقول نصف الحقيقة فقط، إذ إن روحها النبيلة كانت تتعذب من نفاق المرفّهين. بالطبع، فقد مقتها لذلك مثقفو السلطة، وانتقدوا أعمالها بلا رحمة، وراقبتها الشرطة السرية لبعض الوقت، واعتُقلت لفترات وجيزة بسبب متابعتها للتظاهرات الطالبيّة والعماليّة، لكنّ مثابرتها وقدرتها الفائقتين على التعلّم أوصلتاها إلى القمّة رغماً عنهم، ووظّفت وقتها الشخصيّ عندما لم تكن تكتب للمساهمة في بناء وعي تقدمي للناس، فنظّمت ورشة أسبوعيّة للكتابة الإبداعية استمرت لثلاثين عاماً بلا توقف، وشاركت في تأسيس جريدة يوميّة، ومجلّة نسويّة، ودار نشر، إضافةً إلى المعهد الوطنيّ للسينما، وقدّمت ندوات ومحاضرات عبر العالم باللغات الثلاث التي تتقنها: الإسبانية، والفرنسية، والإنكليزية.

رغم كل هذا المجد الأدبي، لم تلعب الشهرة في رأس بونياتوفسكا كما يحدث للكثير من الكتّاب عندما يفوز أحدهم بجائزة مسيّسة هنا أو هناك. تنقل «واشنطن بوست» أنّها سُئلت، أثناء مهرجان للكتاب العام الماضي، عما إذا جعلت من العالم مكاناً أفضل مما كان عليه عندما شرعت بالكتابة قبل سبعة عقود، فابتسمت وقالت إنها لم تعجز عن تغيير العالم فحسب، بل إنها شخصياً لم تصبح إنساناً أفضل أو أكثر حكمة. وأضافت: «ربما أصبحت اليوم أقل حكمة مما كنت عليه عندما كان عمري 21 عاماً».

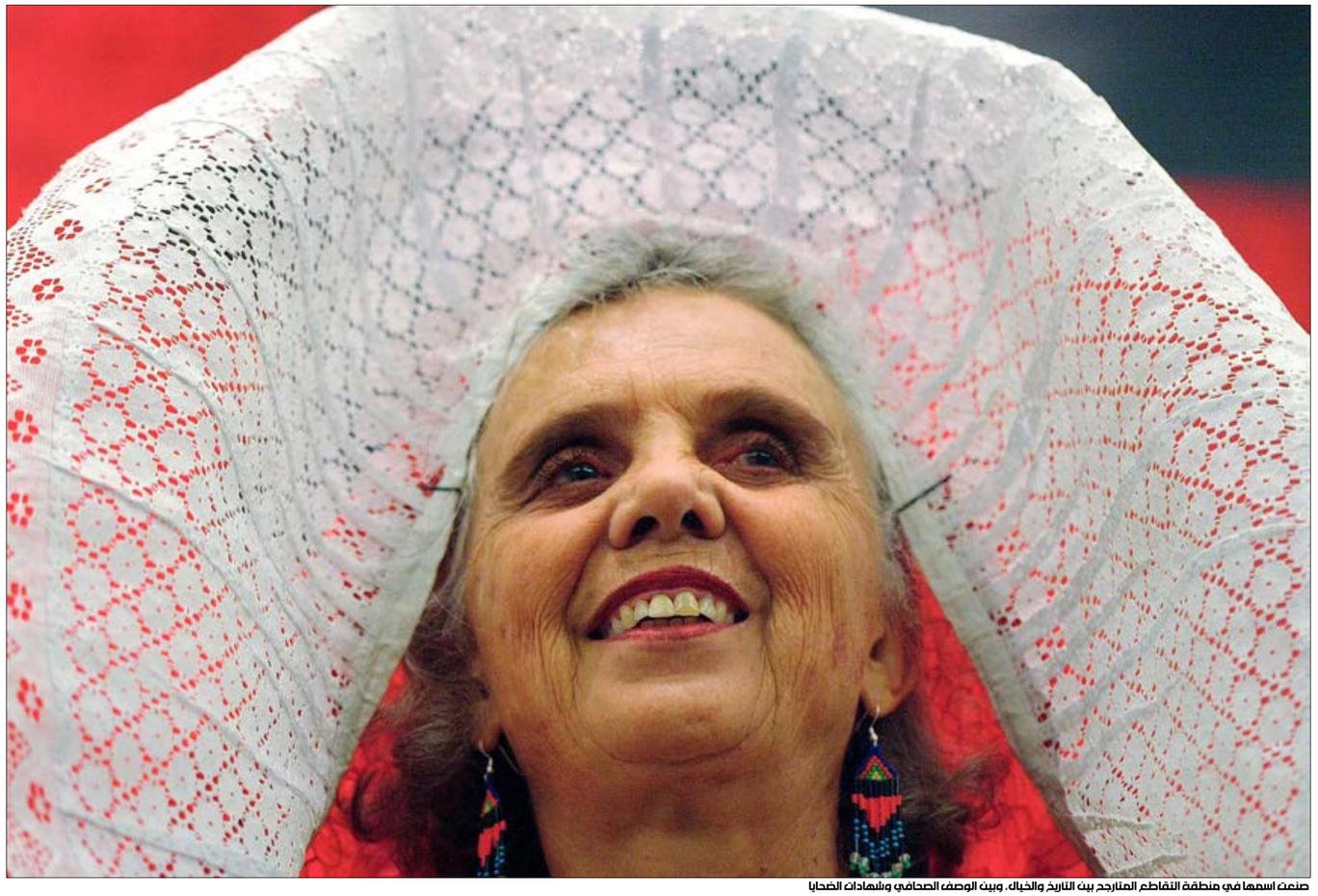

صنعت اسمها في منطقة التقاطع المتارجح بين التاريخ والخيال، وبين الوصف الصحافي وشهادات الضحايا

كارلوس فوينتيس

أسّست «جائزة كارلوس فوينتيس للإبداع الأدبي» باللغة الإسبانية بالتعاون ما بين وزارة الثقافة في المكسيك وسيلفيا فوينتيس أرملة الروائي والدبلوماسي الراحل (1928 – 2012) تخليداً لذكراه كأهم روائي مكسيكي في القرن العشرين. نشر فوينتيس أكثر من 60 عملاً في مختلف الأنواع الأدبيّة، وكانت ترجمة روايته «الغرينغو العجوز» (1985) إلى الإنكليزيّة أول رواية مكسيكيّة تظهر في «قائمة نيويورك تايمز للكتب الأكثر مبيعاً» قبل تحويلها إلى فيلم سينمائي. لكن شهرته كانت قد تأسّست في العالم الناطق بالإسبانية في بداية الستينيات من القرن الماضي مع نشره روايته الثانية «موت أرتيميو كروز» (1962) التي تلتقط - عبر شريط ذكريات رجل يرقد على سرير موته - ملامح الثورة المكسيكية (1910-1920) وتأثيرها على الأجيال التالية.

كان والد فوينتيس دبلوماسياً، فتنقّل صغيراً مع العائلة في العديد من عواصم القارة الأميركيّة قبل أن يعود للعيش والدراسة في المكسيك حيث درس القانون، وكتب قصصاً قصيرة للصحف والتحق بعد تخرّجه بالسلك الدبلوماسي، فأخذته مهنته المتوارثة إلى أوروبا حيث قضى سنوات عديدة ولا سيما في باريس حيث اختلط مع كُتاب لاتينيين آخرين من رواد الواقعية السحريّة، من مواطنه أوكتافيو باز إلى الكوبي البخو كارينتييه والأرجنتيني خوليو كورتازار. لكنه بقي مع ذلك أكثر تجريبيّة وأكثر حديّة في نفسه الروائيّ. استقال لاحقاً (1977) من منصب سفير بلاده إلى فرنسا عند تولي غوستافو دياز أورداز منصب الرئاسة، والذي كان كثيرون يعتبرونه مسؤولاً عن مذبحة الطلاب في عام 1968. تمرّد فوينتيس باكراً ضد قيم النخبة المكسيكيّة التي تنتمي إليها عائلته وأصبح ماركسياً من خمسينيات القرن العشرين، لكنه ترك العمل الحزبي المنظّم في عام 1962 لخلافات فكريّة. ويتذكره بعضهم اليوم كمثقف يساريّ من طراز نادر لم يتردد في تبني موقف نقدي تجاه كوبا تحت حكم فيدل كاسترو، من دون أن يعتبره أحد مجرد بيدق آخر في يد المخابرات الأميركيّة.

مذبحة الطلاب 1968

النصب التذكاري للمذبحة في موقع حدوثها

المكسيك بلاد منسوجة من الحزن كأنّها العراق. لكن الحادثة التي تركت أثراً لا يُمحى في وجدان المكسيكيين المعاصرين كانت مذبحة ميدان دي لاس تريس كولتوراس في حي تلاتيلولكو في العاصمة مكسيكو سيتي، عندما أطلقت قوات الأمن المكسيكية في اليوم الثاني من تشرين الأول (أكتوبر) 1968 النار على مجموعة من الطلاب الجامعيين العزّل الذين كانوا يحتجّون على استضافة بلادهم لدورة الألعاب الأولمبية الصيفية في ذلك العام. بعدما اعتبروها تجاهلاً من العالم للقمع المنهج والعنيف الذي تقوم به السلطات المكسيكية المدعومة من الولايات المتحدة، وما سمي بحربها القذرة ضد الشعب. وقد زعمت الحكومة وقتها بأنّ رجال الأمن أطلقوا الرصاص – فقتلوا 44 شخصاً - بعد تعرضهم لنيران قناصة. لكن الوثائق الحكومية التي أُفرج عنها في عام 2000 تشير إلى أن أولئك القناصة استأجرتهم السلطات لاختلاق مبرّر يسمح لها بإنهاء الاحتجاج المحرج دولياً. على أن المؤكد أن عدد الشهداء الذين سقطوا ذلك اليوم يتجاوز الـ 400، ناهيك باختفاء عشرات آخرين لم يُعثر عليهم قط، فيما اعتقلت السلطات ما يزيد على ألف شخص آخرين وأودعتهم السجون.

ورغم المذبحة والمزاج الشعبي القاتم الذي تسبّبت به، فقد أقيم احتفال افتتاح دورة الألعاب الأولمبيّة وفق الموعد المخصص له في الثاني عشر من تشرين الأول (أكتوبر) وأُطلقت الألعاب الناريّة. واستعرضت الفرق الرياضية الدّولية كأنّ شيئاً لم يكن.

شعر

تعديلٌ طفيفٌ (*)

الفنان اليمني علاء رويك يجسّد قصص الحرب على جدران عدن (بعدسة صالح العبيدي، وكالة الصحافة الفرنسية، 10,05,2023).

هاني جازم الصلوي (**)

1- جزّ العرْف

(ما قاله ثابت شقيق الأقلام السبعة. لسهولة السين في الفارسي، وتوتر القاف في الديواني، وما ادّخره لعلل إخوته: الثلث، والرقعة، والنسخ من السابلة، وعسل السدر، والكهرمان).

ليس التينُ وحده،
ولا المئذنة بمفردها،
ولا عشبةُ هرب الجبل
إلى ترقوة المتهم.
فاطلق الجبينَ على
بواكير الصاعدين بأغنامهم
ذروة الغبش والبسطِ.
وسدّد القفا صوبَ إبراهيمَ يوسفَ.

2- تعديل طفيف

لا المئذنةُ بغمازَتيها،
ولا نهود العابدِ،
ولا سقوط القداحةِ على كوابحِ سيارة
اللاندروفر في خطّ لحجِ الراهدةِ
ورمحُ السرعة يكشطُ جلدَ المائة والعشرينَ...
ولا الغصّبُ الخامسُ...
لا أحد من هؤلاءِ فكّر
أو حتى شكّ بخنصره بالونةً
أو مولداً.

3-تعديل مسموح به

اضبطْ بيقينك الكلمةَ الأخيرةَ يا ثابت الحاجبين.
شدّ المعصفرَ على السليقةِ. النسخُ رقعةٌ تركيةٌ
والمصاحفُ على أسنةِ الإخوةِ تبالغُ في الوداعةِ.

4- القَسَمْ

كالوهم انطحَ الغرماء فاجرحْ، انا صائدُ القلائدِ الخفيةِ، نصيبي
من العثراتِ عائدةٌ، ومن المقاهي ثمرةُ زِرْ. لهذه المفازةِ أعددت
ألوان حذائي المستتر، واقترضتُ فضاً، وغبتُ.
كالمنطقِ تنكّرْهُ عَشْواءُ، وتبتكرُ خانةُ لكل ارتجالٍ، خابيةً لكلِ
نزيفٍ، تدلّي السعال في القارورة، وتزعمُ العشبَ... كمْ لأبنائك من
ادرعٍ في الغيلةِ؟ لرِيديكَ من صحائفَ؟ أي انتظامٍ تزرعُ لشعبك؟!
بالرجفةِ أخطُّ الأقراطَ على الألماس، وأربّعُ مدّاً في ساعات
الحوائط، أقتطعُ من الخرافات الفطائرَ، وأستجدي الحفاة
المغناطيس.
كالصدقِ تدور حول عراقيبك، ولا تقفُ.
يا ويلاه يندبُ الحائطُ جدارَ: اقترض السكران الحيَّ كلَّه ولم
يسدده في المناسب المتفقِ على وشوشاتهِ من الفاتورةِ. ويلاه من
عتبةِ هذا الاكتراث المدمن، من ضعفٍ توحش النظارة، من جوافةِ
هذا الزيتون.
ابنُ عروقِ العريسُ، ابنةُ ثلجِ العروسةُ، ونجلُ نارِ الثلجُ.
القسمُ أجنحة الطائر، والكذب البندُ الرفراف النزقُ. أحلفُ باول
كذبةٍ على الصدق، وعندي قضاة عدول لكل حبة قمح، عند
القمحِ فصيلٌ من الحاصداتِ. عند الحاصدات نواهد من كل مرتعٍ
خرفانٌ... طر بعيداً يا وطني، طر عميقاً وعقيقاً، حلّق بريئاً،
شادناً، فالقسم حنث القمارى، وتلقائية السرو، القسم أجنحة
الخلاص، والعذر، أنت حرة فصيحة يا بلدي.
إنها رشوةٌ متواضعةٌ لكاحليكِ هذه المدينةُ، دسيها في الرمل
وساراوغ كاروكيهات وزارة الأشغال العامة والطرق ومهندسي
المستقبل، ساجترح لهم عذراً طائفياً ألهيهم به عن ملاحقة آثار
بنانك. سازج بخيالاتهم في الجبل، وإذا ارتدتْ سريعاً ساعيد
قوسها صوب بحر قريب. إنها رشوة صغيرة من متسول،
اقبليها مؤقتاً أؤمِّن لك متاهةً ومهراً وافراً، وخطة عرسٍ،
و«معازيمَ» بطبول وولائمَ، انقعيها في اليانسون إن غلبك اللونُ
الأحمر واقنعْك بالركض.
الكتاب على ما هو عليه: تنشج المباغتةُ، ويتلقف الحنك الأعلى
الالتفاتةَ بذقنه وكتفيه. لا تضع القلم الأحمر على الجذوع
فالعالم لا تنقصه المناشير والمبادرات الحسنة السمعة، والرغيف
لا يحتمل عنف الراحةِ. قف ثانيةً وكرّر الرسن.
هذه الناقة أرضعتها عجلة سيارة متوعكة فقدت سيرها في
المنعطف.
يا إلهي فك فرامل الفتيان، والنصائح العائلية. ارزق سعاة
بريد الحي طوابع، وشهادات جامعية. استثنِ الثقة من بوابات
الدخول، أرجئ الإعلان عن الصيف إلى الشتاء، مره بتوخّي
الجمع والخريف. اسلكْ بالاقحوان شرايينَ جديدة. وقطارات
مطلية بالشموس، ولا تدع البنت المسكينة بلا طينٍ.

5- الواقعة الحقيقية

(حيثيات أجهزتْ على الممكن، أشجارٌ تمكّنت من المنعطف،
تصلبَ في الشرايينِ عصيٌ على الخاصيةِ، غرقٌ حتى الكاحلينِ،
استغاثة)

يوم جميل ومشمس ذلك الذي قضيناه معاً
نهار مثاليّ الثواني، والكعك.
ضحي معتدل الطقس.
ظهيرةٌ حارة ورومانسية.
قيلولةٌ لم يعبرها درسٌ،
ولم تخرج هويتها الورقيةَ مأمور شرطةٍ
أو كمينٌ أو موظف بنك.
عصريةٌ محترمةٌ بتعبير مناقبيٍّ.
غروبٌ دافئٌ ومحرضٌ على البقاء والمناورة.
بشوش، وكثير الثناء على المسلسلات المكسيكية
والشاي العدني، وغنج صنعاء.
نهارٌ فضفاض من غير إسهابٍ
أو معاودةٍ أو تمددٍ.
يومٌ لا معيار بفكّر في مقاربته
بآيةٍ صيغةٍ أو قميص.

(*) مقتطفات من ديوان بالعنوان نفسه صدر حديثاً عن «مؤسسة أروقة للدراسات والترجمة والنشر» القاهرة.
(**): تعز/ اليمن

نصوص

كانتْ تشبهُها الغزالةُ

عبديغوث *

1. طقس رفْع الغنم

أتذكر ذلك الطقس في طفولتي، حين كانت تهطل الأمطار مدراراً وتعشوشب الجبال، يأخذ أهلنا قطيع الغنم إلى مرتفعات الجبال حيث فرقان الشوّان - مضارب رعاة الشياه. يظل القطيع هناك طوال موسم الخصب، وفي موسم التزاوج تحديداً، وكان ما يشبه المقايضة بين الفلاح والشاوي: ارعَ غنمي ولك في كل شاة تلد سخلاً أو سخلة!
كان يُطلق على هذا الطقس: رفع الغنم، أي رفع قطيع الشياه إلى الجبال لترعى طوال موسم الخصب في مقايضة تبدو لي عادلة بين الشاوي والفلاح: تعود الشياه إلى الفلاح من المرعى وقد امتلأت لحماً وشحماً تتبعها سخالها، وفي المقابل صار للشاوي بدوره قطيع جديد من كل شاة ولدت في الموسم.

2. شَهود

المرعى: حينما كنت صغيراً كانت عندنا شاة، دعتها أمي شَهُود، كان لونها بُنياً، مائلاً إلى الأرجواني مثل معظم شياه الجبال، بين مفرقي شعرها خط أبيض أشبه بشاهد بين عينيها، لهذا ربما دعتها أمي شَهُود أي صاحبة العلامة، حسبما جرت العادة في تسمية كل شاة.
كانت شَهُود «الأم الروحية» للقطيع، لها حضور «هوشيّ» بين الشياه والعائلة، لذا أحببناها جميعاً: «شَهُودْ راحت المرعى/ شَهُودْ جات من المرعى».
وحين كانت شَهُودْ تتاخر أحياناً عن العودة من المرعى بعد المغيب، كانت أمي لا تنام ليلتها، وفي الصباح الباكر توزع العائلة في رحلة بحث عن الشاة العزيزة بين الجبال والأودية.
المرض: ولكن حدث أن أصيبت شَهُودْ ذات شتاء بمرض جلدي في عنقها، أشبه بورم خبيث ينز دماً وقيحاً، أخذت أمي تعالجها بما أتيح لها من أدوية ذلك الزمان: ورق وثمار سُمر وسدر وقصد، تدقّها، ثم تقوم بفرك مسحوقها على موضع الالتهاب، فتشفى شَهُودْ، لكن المرض كان يعاودها ثانية في شتاء العام التالي، فاصبحت أمي في شُغل عمن سواها.
صبرت أمي لمرض شَهُودْ، ليس لأن الشاة ولّادة، وليس لأنها أم القطيع فحسب، بل لأن هناك علاقة حميمة بينهما لا يعرفها سوى رعاة الشاة.
يوماً ما، فاجأ أبي أمي برغبته في أخذ شَهُودْ إلى «حلقة» العيد لبيعها، بعد أن تطاول المرض عليها سنوات عدة، وكانت تلك فكرة صادمة لأمي لدرجة أنها لم تحر جواباً!
الثغاء: كان صباحاً مُربكاً ومُرتبكاً، تحلّقت فيه العائلة حول سيارة «البيك أب» التي ستقل شَهُودْ إلى حلقة السوق البعيد، وحين أخذت الشاة ترايم (تثغو، بالدارجة المحلية)، أخذت أمي تبكي، فصارا صوتاً وصدى، وأركبت شَهُودْ «البيك أب»، فتباعدت ذراعاها عن ذراعي أمي. في «البيك أب»، ركبتْ بين أبي والسائق، ظاناً أننا آخذون شَهُودْ لمرعى بعيد يشفيها مما هي فيه. كنت طوال الطريق أتاملها ملتفتاً إلى الوراء، وثغاؤها مثل الحنين، والطريق بباعد بيننا وبين المرعى والدرس (حظيرة الماشية)، وبيننا وبين القطيع الذي أخذ يثغو بدوره مثل جوقة ترتل نشيد الوداع.
الحلقة: لا أتذكر تفاصيل المناداة على شَهُودْ في الحلقة، ولا أين كان أبي ساعتها، كل ما أتذكره مشهدُ شَهُودْ، كما لا أتذكر بعدها شيئاً حتى الآن سوى مرايم (ثُغاء) شَهُودْ، وهي تبتعد في أحضان ذلك البدوي الذي أحفظ تقاطيع وجهه حتى هذه اللحظة، والذي بدا لي أنه غير مُصدّق بالغنيمة.
وصلنا وقت الغداء، ووجدنا أمي واجمة، وما إن راآنا حتى ذهبت إلى الدرس، وكنت أسمع صوتها خفيفاً خفيضاً، كأنه يردّد صوت شَهُودْ، حينما كانت تتعلق قدماها الأماميتان في غصن «سمرة» وهي ترعى في الجبال.
الذكرى: وكان ذكرى التقى فيها الواقع بالحلم، حين التقى فيها أبي ذلك البدوي صدفة في السوق، بعد مضي قرابة عام من غياب شَهُودْ، فتحادثا عن أخبارها وأخبارهما، ثم مضى كل إلى سبيله، في الوقت الذي يحدث فيه، بمناسبة ومن غير مناسبة، أن تتذكّر أمي شَهُودْ، خاصة في الأعياد، وتقول لأبي بندامة الكُسعي: «يا سلام لو شَهُودْ هنا». فيرد أبي بما يشبه التعزية: «كانت كما الغزالة»، فترد أمي محدثة نفسها، وكأنها تتمسّح بشَهُودْ: «الغزالة كانت كماها»!

* مسقط/ عُمان ـ الاسم المستعار الذي ينشر به الكاتب مقالاته ومجموعاته الشعرية.

النور سونيا ــ «الرّسّتاف» (اكريليك على قماش ــ 2022).

شذرات

ليلٌ صافٍ كمِرآة

نصر جميل شعث *

النظم يُعدّل اتّجاه الحذاء بقدميه قبل أن يلبسه،
أما النثر فمثل طفل يُديرُ جسدَه كلّه.

■■■

الشعر طائر عائم،
وهو على البرّ يهرب من الموجة.

■■■

أكتب الشعر لنوعين من القرّاء:
للشعراء، وللذين تمنّوا لو كانوا شعراء.

■■■

أبحث عن كلمات غير ملفتة وضعيفة الإيقاع؛ تليقُ بالمعنى الجميل الذي تُغمغمُ به دُكّانةُ أعمدة الجسور.

■■■

ليتنا بقينا صغاراً لا يعرفون الصقر من النسر.
المعرفة لا تطيل العمر كالعيش على الجبال.

■■■

أكوّن نفسي، ومَن حولي يُكوّنون صداقات.

■■■

الشِّعرُ ليس تعليقاً على غرق مركب في البحر.

■■■

تعجبني تلويحة المسافر، ولا تعجبني تلويحة الغريق.

■■■

لا تخسر النظرَ إلى كلّ شيءٍ على جدة.
الرحلةُ أنسبُ اسمٍ لمن يمشي على مهلٍ إلى نفسه.

■■■

من يمشي واضعاً يديه خلف ظهره ليس، بالضرورة، وحيداً. التشبّه بحنظلة، هنا، ينفي الوحدة. فحنظلة، كما تعرفون، أمّة.

■■■

القشُّ شمسٌ جَفّفَتْ كثيراً من شعاعاتها

■■■

لا أكتب لأكتشفَ شيئاً داخل وجودي، بل لأتسلّى بما هو موجودٌ فيه. ذاكرتي امتلأت بالغرباء. سأصعدُ عند الزّوال جبلاً وأفرغُها في مغارةٍ، لتأنس بعد نزوليَ الوحوش.

■■■

أكلّ في العتمة
وحدي وأشبع.
وأمام المرآة لا؛
رغم أننا اثنان.

■■■

ليس بي حاجة لأكل،
ولكنني أكل
لأغسل الإناء.

■■■

نخرج من المرآة
بسرعة،
إلا من يُصرّ
على رؤية ظهره.

■■■

المرآة على جسد الباب.
ما معنى أن ترى نفسك،
والباب مغلق؟

■■■

مثلما يرى الماء نفسه في المرآة،
يرى الهواء نفسه
في النافذة المفتوحة.

■■■

وأغلقُ البابَ والشبّاكَ
كي لا يخرجَ البخارُ،
كي لا أراني في المرآة،
وكي تصبحَ الغرفة سحابةً بيضاءَ
وأنا غير موجود فيها.

■■■

الشبّاكُ لا أستطيع فتحَه،
زجاجُه صارَ مرآةً
يرى فيها الثلجُ نفسَه،
وأنا الشاهدُ
على هذا الكمال
لا أراني.

■■■

هذا الليلُ صافٍ
كمرآةٍ أكملتْ حلمَها بغياب الأجساد والأشياء
وظهرها الداكن عنها.

* خان يونس/النرويج

Kozart ــ «المدينةُ ليلاً» (زيت على قماش ــ 2023).

دراسة

داوود عبد السيد... سينما الفرد العاديّ

إسلام العزازي

تشغلُ أفلام المُخرج المصري داوود عبد السيد (1946)، حيّزاً كبيراً من جودة المُنتج الفيلمي المصري. ورغم أن أفلامه التي تنتمي ضمن جيل الواقعية الجديدة، ما زالت تُمثل مرجعاً قوياً لتجارب سينمائية مصرية مُعاصرة، فإنها لم تحظ بكتابات ودُراسات ومُساءلات كافية. للمفارقة، جاءت المحاولة الأكثر جودةً، ضمن ما كُتب عن داوود عبد السيد حتى الآن، في الكتاب الصادر حديثاً عن «دار المرايا» بعنوان «داوود عبد السيد: سينما الهموم الشخصية» للكاتب والشاعر المصري علاء خالد، الذي ينتمي إلى جيل التسعينيات المُشابه على مُستويات عدة. ففي مقدّمة الكتاب، يربط علاء خالد بين مُكوّنات هُمومه السياسية والمجتمعية، وحتى التساؤلات الشخصية، وبين الحيثيات المُشتركة لأفلام جيل الواقعية الجديدة.

يعتمدُ علاء خالد في قراءته لأفلام داوود عبد السيد على «الحُمولة الشخصية» التي تعني الانطلاق من الداخل، الذاتي والشخصي، إلى الخارج، المُرتبط بالبُعد التأويلي للأفلام. تشمل قراءة علاء خالد لأفلام عبد السيد، حضور ذاتيْن: الأولى تقرأ السياق الداخلي، والتأثر الانطباعي بالفيلم، بينما الذات الثانية، تنتبه إلى العام، الذي يجعلُ من قراءة الفيلم، قراءةً لحيوات عدة على المُستوى الشخصي والعام.

في فُتتح كتابه المُقسّم إلى جُزء معنيّ بتناول أفلام داوود عبد السيد على أساس عدّة ركائز مُشتركة، وجُزء آخر معنيّ بحوار طويل مع المُخرج وحوارين آخرين مع أنسي أبو سيف مُهندس ديكور جميع أفلام داوود عبد السيد، وراجح داوود مؤلّف موسيقاها، يضع علاء خالد مفهوماً مُفتتحياً لقراءة الأفلام قراءةً ثنائية. فالحُمولة الفكرية، تتكوّن من تجربة ذاتية، مُركّبة، ومُفعمة بالتواطؤ والتورط مع الشخصيات في أفلامه، إضافة إلى تجربة غيرية، تستلزمُ النظر إلى المادة الفيلمية بتعددية في الذات الناظرة، مع ضرورة الضبط المرجعي كقطب أساسي.

خلال هذا التوجّه في الكتابة، يجمع علاء خالد أشخاص داوود معاً، في إطار الانطلاق من الهامش، ففيلم «الصعاليك» (1985) يُقدّم المدينة في إطار تغيّر مادي وطبقي، يُتيح لصعلوكين في الميناء، أن يطمحا في الارتقاء، وحين يُحققانه، يُفاجآن بأنّ هذا المسار كان مُتجهاً إلى الوقوع في الهاوية.

على اختلاف مآلات الحكي، يجمع علاء خالد شخصيات الأفلام مؤطّرة بالاستثناء الذي يخرج عن شخصيات عادية ومُتواجدة بيننا في الشارع. فالتحوّلات الحكائية لكل فيلم، لا تمر على فُقراء فقط، أو منبوذين، أو حتّى مُتطلعي إلى التمرّد والحُلم. الاستثناء هنا لأشخاص عاديين، يعيشون في فلك مُجتمعي يشملُ كلّ فيلم، على اختلاف زمنه وظرفه الدرامي والوجودي، ولكلّ حكاية نموذجها الطموح في التجاوز، ليس تجاوز «الأزمة» بمعناها الظاهري فقط، وإنما تجاوز أزمة زوجية، جوّانية، لها صدى يُحقق تصوّراً فردانياً للحكاية.

في كتاب «كيف تختفي؟»، يُقسّم الكاتب والروائي هيثم الورداني الداخل والخارج عند الطبقة الوُسطى، إلى حيّز آمن للأول، بينما الثاني هو مساحة واسعة، عشوائية، تُعربد بها قوى غاشمة تُهدّد «كوه» النسخ الطبقي للفئة الوُسطى. تتجلى الصعلكة، مثل مُقاومة، رغبة مرويّة تُحقق الانفصال الأولي عن الجماعة، وذلك هو شرط الخروج «الأخلاقي» عن الحيّز الطبقي، أن تمتلك الشخصيات أزمات، بعضها عائد إلى أساس تاريخي وسياسي مثل «الصعاليك»، وآخر عائد إلى ملمح جوّاني وحالم مثل «الكيت كات» (1991)، وجميع الأفلام لها حكايات بنفس المسار العُمومي، البدء من عثرة، نفسية أو مادية، والانطلاق نحو تحقيق ما يُسمّيه علاء خالد، ببعده الديني، الخلاص والبعث.

ربط إرث السينما المصرية بالمدلولات المرتبطة بالواقع السياسي

خلال ندوة إطلاق الكتاب في «جمعية الجيزويت» في القاهرة، سُئل داوود عبد السيد عن رأيه بكتابة علاء خالد عن أفلامه. أجاب مخرج «البحث عن سيد مرزوق» بأنّه لم يعمل على الحُكم على كتابة مماثلة عنه، بل حاول اكتشافها، واكتشاف نفسه كفنّان من خلالها. ربما تكون هذه هي الوساطة المُعتادة لأن يعمل صاحب «الكيت كات» على فيلم جديد. فرغم إعلانه اعتزال العمل كمخرج، يظل مُتمسكاً بإعادة إنتاج سينماه، خلا حوار مُطوّل مع علاء خالد، شغل حيّزاً قوياً من الكتاب، لأنّه لم يكن جواراً داجناً، آمناً، بل حفل بالصدام في الرأي، والاختلاف، ومُواجهة كل منهما الآخر بأفكاره وأسئلته، فانطباعات داوود عبد السيد عن قراءة علاء خالد لأفلامه، هي غُرفة للأسئلة، وبالكيفية نفسها يُقدم علاء خالد الأفكار المركزية التي كانت في الجُزء الأول والنقدي من الكتاب، فتمثيلات الخلاص المسيحي، وفردانية المشوار في الفيلم، والصعلكة والرمز المديني، وغيرها، وُضعت بين داوود وعلاء في مساحة شائكة، بحيث يُمكن للفكرة أن تُقدّم، ثم تتغير وتُحمّل بمزيد من التركيب في الجزء الحواري، ولا تكتمل إلا بالحضور المُتفاعل من قِبل القارئ.

في الجُزء الأخير من حوارات الكتاب، طعّم علاء خالد مُحتواه بنظرة أكثر سعة، من خلال حواري أنسي أبو سيف وراجح داوود، إذ تبيّن من الحديث مع الأول، أن المكان، مُمثّل مركزي لخلق «الحالة الفيلمية» لدى داوود. وبالتالي فإن عمل أنسي يشملُ إبداعية خلق بُعد جوّاني لظاهر الموجود، كي يتبين ما وراء معناه.

يدفعنا كتاب علاء خالد، إلى النظر إلى جيل الواقعية الجديدة، وربما إلى إرث السينما المصرية الفنّي إجمالاً، نظرةً مُتعددة، تبحث عن المدلولات المرتبطة بالواقع السياسي، ولا تجهّلُ الفرد، العادي، بما تطويه سيرته من كشف وتجاوز وبعث وفردانية وقُدرة على الحلم.

روايـة

سعيد خطيبي: هذه ليست رواية بوليسية

منير الحايك

يعرّف ميخائيل باختين الرواية البوليفونية بأنّها «الرواية المتعددة الأصوات ذات طابع حواري على نطاق واسع. وبين جميع عناصر البنية الروائية، توجد دائماً علاقات حوارية. أي إن هذه العناصر جرى وضع بعضها في مواجهة البعض الآخر، مثلما يحدث عند المزج بين مختلف الألحان في عمل موسيقيّ». ويكمل في سياق آخر ليقول إنها كفاح «ضد تشييء الإنسان، ضد تشييء العلاقات الإنسانية». فالبوليفونية في الرواية هي تعدد الأصوات، أي إنّ الراوي يتعدد بتعدد الشخصيات، فليس هنالك من راوٍ واحد خارجيّ أو داخليّ، بل تُسرَد الأحداث من قِبل جميع الشخصيات في النصّ. من كل التقديم السابق، يجد قارئ رواية «نهاية الصحراء» (دار نوفل) للجزائري سعيد خطيبي، نفسه في مواجهة نصّ صعب، ومربك، ومستفزّ، وعميق في آن واحد، وأمام رواية بوليفونية من الطراز الرفيع، محبوكة بقطب واضحة وأخرى مخفية، تجد نفسك منهكاً في بداياتها لتلاحق الأصوات التي تسرُد، وتلاحق الشخصيات وأسماءها التي تتعدد، وجمعتها جزئية خطيبي اللغوية والسردية.

تبدأ بالقراءة مع مدخل/ عنوان تظنّ معه أنّ الأحداث سترتبط بالصحراء بمعناها المباشر، إلا أنّك تصطدم بفندق ومحلّ لبيع أشرطة الفيديو ومرقص ومغنّية تُقتل. ما يجمع بين الصحراء والنصّ هو اسم الفندق (فندق الصحراء)، فتظنّ أنّك خُدعتَ، وأنّك أمام واحد من النصوص التي اختار لها الكاتب أو الناشر عنواناً جاذباً للتسويق. لكنك حين تكمل القراءة، وتتوضّح أمامك رمزية الفندق ورؤاده، وهو القابع في الصحراء، الذي يكون محور حركة الشخصيات وصولاً إلى هرب صاحبه مع اندلاع الاضطرابات في أواخر الثمانينيات في الجزائر، وتحويله إلى مستشفى، تُعرف أنّك خُدعت لغاية أعمق من الغاية التجارية. قد يظنّ المتلقّي أنه أمام رواية بوليسية بمعناها السطحي، لأنّك فعلاً تقرأ في بداية النص عن عملية قتل للمغنية زازا أو زكية، وتتمحور جميع الأحداث حول البحث عن الفاعل، من خلال ما تسرده الشخصيات المتعددة، كلّ من وجهة نظره وبحسب علاقته بالمقتولة وبحسب اهتماماته وأولوياته. فهناك بشير الحبيب والمتّهم الأول الذي يدخل السجن بصفته تلك، وحميد المحقق الذي جمعته بالقتيلة علاقة غلّفها قريبة وظنّ أنه بالفعل جنّدها لتجمع له أخبار رؤاد المرقص من المتنفّذين، وكمال موظّف الاستقبال وما تورّط فيه من عملية قتل قبل سنتين ومعرفة زكية بذلك، بالإضافة إلى نورة المحامية التي لعبت دوراً كبيراً في عملية السرد، وميمون الذي كان يطلّ كلما تطلّب النصّ تدخّله بصفته صاحب الفندق. وقد أطلّت شخصيات لمرة واحدة مثل حليمة وعاشور والشيخة ذهبية.

كلّ ذلك عاديّ، على الرغم من الجهد الملقى على عاتق القارئ ليتابع العلاقات ولا يتوه بين تعدد الأصوات، لكنّ الملفت هو اختيار الكاتب لشخصيّتين من دون أن يذكر اسميهما في عنوان الفصل، إبراهيم الذي يبدأ كل فصل، يتولّى فيه السرد بتاريخ اليوم الذي تجري فيه الأحداث، وحسينة التي لم تترك لها الرواية مجالاً لتروي. وهنا تجد بأنك يجب أن تفتّش عن الإجابات في النص. فإبراهيم الذي يبحث عن قبر والده الذي يظنّ أنه شهيد، والوهم الذي يعيشه وما يرافق ذلك من ضياع لمحلّه بسبب الديون، نجده مخدوعاً، وهو تسلسل عمودي من لوسي حتى الهوموسابيينس، مفضّلاً استخدام مفهوم «شجرة العائلة البشرية» للإشارة إلى الأسرة التي تحدّر منها الإنسان الحديث. ولكي يؤكد فرضيته هذه، يأخذنا الباحث في جولة على المواقع الأثرية و المختبرات التحليلية ويلجأ إلى أبحاث عن علم المناخ القديم، والجينات، وعلم الجيولوجيا، ودراسة العظام والأسنان، بالإضافة إلى عرض النقاشات العلمية القائمة بين المتخصصين في علم الأنثروبولوجيا.

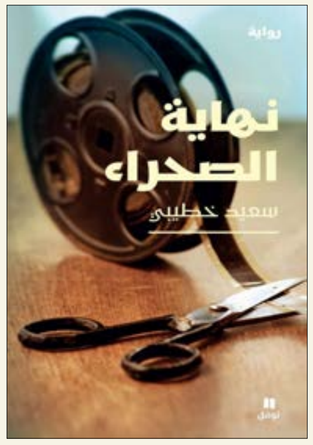

تتمحور الأحداث حول البحث عن قاتل المغنية زازا

موهوماً، فلا تذكر الرواية اسمه بصفته راوياً، بل تصرّح بتاريخ اليوم، لتجعله رمزاً لجميع أبناء مجتمعه وبيئته من الموهومين والمخدوعين، والذين لن يحققوا شيئاً إلا بتغيير أولويات بحثهم ونبشهم في الماضي، والتركيز على الحاضر والمستقبل. أما حسينة، وهي المحامية أيضاً وزميلة نورة، التي توهمنا الرواية بأنّ دورها هامشيّ، تصدمنا في نهاية النصّ بأنها الشاهد الوحيد على جريمة قتل زكية والمشارك بشكل غير مباشر فيها، فيكون السبب في عدم إفساح الرواية لها في المجال لتروي، هو أنها كان يجب أن ترمز إلى الخير والدفاع عنه، لكن الواقع مختلف وصادم أحياناً، وهذا ما تؤسّس له الرواية لتصل في نهايتها، إلى بدء العصيان والثورة، ونهاية الصحراء، الفندق والقحل والموت والذلّ.

لغة خطيبي متماسكة وجذلة وفصيحة، إلا ما ندر، ويختار لكلّ مقام مقال في نصّه، ومع نصّ كهذا، تتعدد فيه الأصوات الروائية، تجده حذراً مع انتقال السرد من شخصية إلى أخرى، فيختار لها جُملها ومفرداتها بعناية، وهنا تكمن قوة النصّ بلغته، بالإضافة إلى نقاط قوّة كثيرة يمتلكها هذا النصّ، ولعلّ أهمها اعتماده على الأحداث التاريخية وتمريرها من دون ابتذال، ولكن فقط من أجل خدمة الحدث الذي يحصل الآن، وربطه بما يحصل حوله، ليترك لنا تحليل أثر التأثير والتأثر. أمّا الناحية البوليسية التي وجدها بعضهم أساسيّة في النص، فلم تكن سوى اللبنة الأولى، ليبني عليها الكاتب فكرته: فأنت عندما تقرأ كلّ فصل بصوت شخصية مختلفة، تتكشّف لك قضايا ومشكلات وجرائم وخفايا، قامت بها كلّ شخصية، بعيداً عن القضية الرئيسة، أي مقتل المغنية زكية، لتكون الغاية من النصّ هي هذا البوح لا الكشف عن القاتل، فكلّ واحد منا يخبّئ أسراراً قد لا يتخيّلها أحد عنه. فأنت عندما تكتشف من هو القاتل، تأتي المعلومة بعيداً عن التشويق، والإطالة من أجل التشويق، كما هو حال النص البوليسي، وتأتي كأنها معلومة عادية، وليست المعلومة التي كنت تنتظرها على مدى عشرات الصفحات.

مأخذ واحد على الرواية، هو مقطع يرد قُبيل نهاية الرواية، تجد فيه الكاتب يشكّ بقدرة قارئه على التحليل، فيشرح له أنّ الكل شارك في قتل زكية، وهذا برأيي دور القارئ والناقد من بعده، حيث يقول كمال «لست وحدي من كتم صوت زكية، بل شاركتني حبيبتي تلك الفعلة، مثلما شاركنا فيها إخوتها الذين نبذوها، بشير الذي أخلف وعده بالزواج بها، الشيخة ذهبية التي كادت لها، ميمون الذي زاد من غرورها، إبراهيم الذي زرع في قلبي رغبة انتقام منها، وحميد الذي أوهمها بحمايتها». هذا التحليل غير المبرّر من الكاتب تجاه نصّه وإيراده في النصّ نفسه، قد يكون هفوةً وقع فيها خطيبي لأنه يعرف أنّ النصّ صعب، فارد أن يريح القارئ في النهاية بأن يجمع له كلّ الخيوط ببساطة، ولكنه بذلك شكّك في قدرات ذلك القارئ من دون أن يقصد.

فتحي ليسير: كوفيد الذي عرّى أزمة القوى العظمى

نور الدين بالطيب

كتاب جديد أضافه المؤرّخ التونسي البارز فتحي ليسير إلى المكتبة العربية ضمن اهتمامه الأكاديمي بالتاريخ الراهن تحت عنوان «جائحة كوفيد 19: الحدث الوحش ـ مقالة في التاريخ الآني» (دار محمد علي الحامي العربية/ تونس و«مؤسسة الانتشار العربي»/ بيروت). في هذا الكتاب، لا يتوقّف ليسير عند «الحدث» الذي هزّ العالم كـ«وحش» أصاب الإنسان في القارات الخمس بالهلع والخوف، بل يناقش تداعيات هذا الحدث الذي غيّر العديد من المفاهيم في تعاطي الإنسان مع الحياة والموت، وكشف فداحة الوضع الصحّي في العديد من المناطق في العالم بما فيها تلك «المتقدّمة». كما كشف هذا «الحدث الوحش» عن عزلة الإنسان في مواجهة حدث مفاجئ اجتاح العالم في أيّام معدودة.

ليسير كمؤرخ تخصص في تاريخ الزمن الراهن، ذكّر في كتابه بـ«الضوابط المنهجية» لعمل المؤرخ، لكنّه يعرّج على التحوّلات التي عرفتها الكتابة التاريخية منذ ثمانينيات القرن الماضي: «تشهد الكتابة التاريخية منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين عودةً لافتة إلى الحدث وإلى التاريخ الحَدَثي المجرّد». ويضيف: «أنّ هذه العودة المحتفى بها، إنما تندرج ضمن إطار ما يسمّى بتيارات «العودات» التي شملت إلى جوار الحدث، التاريخ السياسي، والبيوغرافيا التاريخية، والمدى القصير، والفرد، أو ما سمّاه بروديل «الزمن الفردي». علاوة على ازدهار التاريخ الثقافي». قسّم فتحي ليسير الكتاب إلى ثلاثة أبواب هي: جائحة كوفيد عبر منظور المؤرخ، وسيّنوغرافيا الجائحة، وجيوبوليتيكا جائحة كوفيد 19، وكل باب قسّمه بدوره إلى فصول واستنتاجات.

في الباب الأوّل، تناول مهنة المؤرخ وما سمّاه إشكالية قول الحدث. وهنا، اعتبر أنّ الإعلام كان شريكاً في صناعة الحدث، فـ«الحقّ أنّه ما كان لڤيروس كورونا المستجدّ أن يوقف عقارب الساعة العالمية عن الدوران لولا الحضور الإعلامي غير المسبوق في تغطية أطوار الجائحة». في هذا السياق، يطرح سؤالاً حول «ما حظّ الواقع وما نصيب المبني في الحديث الإعلامي؟». وهو سؤال قديم طُرح قبل ثلاثين عاماً، أي «منذ نهاية الحرب الباردة». في هذا الباب أيضاً، يتوقّف عند وسائل التواصل الاجتماعي التي روّجت لـ«تخاريف وأراجيف وقصص وشائعات»، معتبراً أنّ هذه الوسائط هي شكل من أشكال الإعلام التي أصبحت جزءاً من الواقع الحديث، وهذا الإعلام هو الذي جعل من كوفيد 19 «وحشاً أو مسخاً كاسراً». وفي الفصل الثاني، يفكك دور المؤرخ في فهم أزمة كورونا، وهو السؤال الذي حاولت نخبة من المؤرخين المغاربة الإجابة عنه في مؤتمر علمي في منتصف 2020 في مدينة أغادير المغربية، ويرى أن هذا السؤال كان ردّ فعل على «طغيان الخطاب الطبي» لأنّ العلوم الاجتماعية والإنسانية «تضفي معنى على ما يعيشه الناس، بمعنى أنها تسهم في عمليّة الفهم والإدراك والتمثّل».

آثار ظهوره موجة العنصرية في الثقافة الغربية وخصوصاً الأميركية

يتتبّع الباب الثاني تطوّر الڤيروس وانتشاره في العالم والتعاطي الإعلامي والطبي معه. وكانت البداية من الصين التي أبلغت منظمة الصحّة العالمية عن تسجيل حالات التهابات رئوية حادة بتاريخ 31 كانون الأول (ديسمبر) 2019 ورصد ردود الفعل الغاضبة على الصين التي سجّلت بدورها غضباً وتحميلاً للمسؤولية لسكّان ووهان. يشير المؤلّف في هذا السياق إلى أنّ «الأزمات تغذي رُهاب الأجانب أو فوبيا الأجنبي»، وهذا حدث دائماً وفي كل مكان في الفترات الصعبة، خصوصاً عندما «يتحوّل الأجنبي، أو الغريب إلى كبش فداء». وقد غذّى ظهور كوفيد 19 موجة العنصرية في الثقافة الغربية وخصوصاً الأميركية.

كما تناول الوجه الآخر لانتشار كوفيد وهو جانب التضييق على الحريات، وتقييد حركة المواطنين، وحريّة حركة البشر باعتباره «مصدراً لتهديد سلامة المواطنين».

ويتوقّف ليسير في الباب الثالث عند جيوبوليتيكا جائحة 19 التي كشفت عن أزمة القوى العظمى، معتبراً أنّ الصين هي الرابح الأكبر من الجائحة. أما القوة الأميركية، ففي انحدار فيما مرّ الاتحاد الأوروبي بامتحان «وجودي». ويرى في هذا الباب أن أزمة كوفيد وصعود ترامب في الولايات المتحدة الأميركية قد «أبانا عن طور جديد من الاستقطاب الدولي» وظهور قطبية ثنائية بصدد التشكّل والتبلور بعد انتهاء الحرب الباردة. كما يرى أن هناك ازدواجية بين «التنافس» و«التعاون» الصيني والأميركي.

يمكن اعتبار هذا الكتاب أهم ما صدر في تونس عن جائحة كوفيد، إذ يلخّص فيه فتحي ليسير الدروس التي جناها العالم من جائحة كوفيد وهي ثلاثة بحسب المؤلّف، أوّلها فشل الحوكمة العالمية الحالية. أما الدرس الثاني فـ«على صلة مباشرة ووطيدة بالصحّة البشرية ومستقبلها» متوقّعاً جائحات أخرى قادمة وفق علماء الأوبئة. أما آخر الدروس فيتعلق بوضع مأساوي، إذ ضحّت الدول بصحّة مواطنيها. ويختم كتابه بمقولة للكاتب الفرنسي الراحل البير كامو: «ما نتعلّمه في خضمّ الكوارث هو أنّ لدى البشر من الأشياء ما يستحقّ الإعجاب أكثر ممّا لديهم ممّا يثير الاشمئزاز» (رواية «الطاعون»).

الكتاب رحلة في تاريخ الأوبئة والعلوم الإنسانية والاجتماعية اعتمد فيه فتحي ليسير على لغة ممتعة أقرب إلى الأدب منها إلى لغة المؤرّخين، وهو الذي عرفناه كاتباً قصصياً وروائياً ومهتمّاً بسير المنسيين الذين أهملهم التاريخ الرسمي. ها هو يؤكد في هذا الكتاب انشغاله بتاريخ الزمن الراهن، ما يفتح أفقاً جديداً في الدراسات الإنسانية. وقد استعان المؤلّف بعدد كبير من المصادر والمراجع خصّص لها هوامش في مئة صفحة، ما يجعل من هذا العمل كتاباً مرجعياً في تناول جائحة كوفيد 19 التي أصابت العالم بالرعب.

لمحات

البير داغر

يُعنى كتاب الباحث الاقتصادي اللبناني البير داغر «تجربة لبنان التنموية» (المركز العربي لدراسة السياسات) بالتعريف بالأدبيات التي كُتبت عن لبنان في حقل الاقتصاد. استخدم الكاتب أدبيات نظرية لتفسير التجربة اللبنانية والحُكم عليها وإظهار ما كان ينقصها

كي تنجح كتجربة تنموية. يتألف الكتاب من ثلاثة فصول: الحقبة العثمانية، وحقبة الاستقلال حتى عام 1975، وحقبة ما بعد عام 1990. يُحلّل الباحث التجربة العثمانية وكيفية تحوّل السلطنة العثمانية إلى اقتصاد تابع يُنتج فقط سلعاً زراعية للأسواق الغربية خلال القرن التاسع عشر. ويتناول الجزء الثاني فترة الاستقلال حتى عام 1975 في لبنان، حيث يُبيّن إنفاق الحكومة فقط على البنى التحتية كالمواصلات وعدم الاهتمام إطلاقاً بتنمية الزراعة والريف. أما الفصل الأخير، فيتمحور حول تجربة ما بعد عام 1990 في لبنان، فيشير إلى انحصار الاستثمار الحكومي في قطاع المواصلات والاتصالات والكهرباء، مع إعطاء الأولوية للقطاع المصرفي، ما منع الدولة من بناء اقتصاد منتج.

انطوان بالزو

يستكشف الباحث الفرنسي أنطوان بالزو في «الأصول البشرية » (2022) الصادر بترجمة عربية (جلال بدلة) عن «دار الساقي» قصة حياة البشر البدائيين الذين عاشوا على الأرض منذ ما لا يقل عن 7 ملايين سنة. يعالج عالم الحفريات القديمة موضوع أصل الانسان وفقاً لتسلسل الأنواع، فنتعرف أولاً إلى توماي، ثم إلى لوسي والبارانثروبوس، ثم ننتقل إلى الهوموسابيينس، مروراً بإنسان النياندرتال. لكن الأهم أنّ الكاتب يسعى لإثبات أن مفهوم «السلالة البشرية» قديم وغير صحيح نافياً

وجود تسلسل عمودي من لوسي حتى الهوموسابيينس، مفضّلاً استخدام مفهوم «شجرة العائلة البشرية» للإشارة إلى الأسرة التي تحدّر منها الإنسان الحديث. ولكي يؤكد فرضيته هذه، يأخذنا الباحث في جولة على المواقع الأثرية و المختبرات التحليلية ويلجأ إلى أبحاث عن علم المناخ القديم، والجينات، وعلم الجيولوجيا، ودراسة العظام والأسنان، بالإضافة إلى عرض النقاشات العلمية القائمة بين المتخصصين في علم الأنثروبولوجيا.

أسامة العيسة

يُقدّم أسامة العيسة في روايته «سماء القدس السابعة» (منشورات المتوسط) سردية موسوعية لمدينة القدس. يمزج الكاتب الفلسطيني بين التاريخ القديم والجديد للمدينة ويدمج مصادر معرفية متعددة مثل الكتب السماوية والمرويات الشفهية والمصادر التاريخية والوثائقية بهدف خلق صورة

غنية وتعددية للقدس. تُركز الحكاية على تجربة بطلين «كافل ولور» أثناء استكشافهما للمدينة ومراحل تطورها التاريخي على مر العصور. تبين الرواية محاولات الاحتلال والاستعمار الجديد تغيير هوية المدينة وتاريخها من خلال سردية مزيفة عن الحفريات والآثار لإثبات وجود اليهود في فلسطين التاريخية. وعندما يصل السرد إلى زمن أوسلو، تبدو الرواية واضحة في إدانتها اتفاقيات السلام. يجمع العيسة بين الروح الملحمية والتراجيدية، ولا يتوانى عن استخدام الفانتازيا والسحر والسخرية لتناظر الحكاية مبتكراً شخصيات تمثل طيفاً واسعاً من الأفراد الذين عاشوا في القدس وشهدوا على ماضيها وحاضرها.

سعيد رضواني

تستند «أبراج من ورق» (دار الآداب) لسعيد رضواني إلى مفهوم التناظر أو الموازاة بين مفاهيم متناقضة، خصوصاً بين اللغة والطبيعة والمعمار. يروي الكاتب اللبناني عن الضيعة التي أسّسها الجد في الرواية وهي مؤلفة من مبانٍ تشبه بهندستها أحرفاً عربيةً ولاتينية. تهدّمت هذه المباني

مع الزمن وتتم إعادة بنائها روائياً باستخدام أحرف عربية فقط. لا شك بأنّ هذا الانتقال من استخدام اللغة المزدوجة (عربية ولاتينية) إلى استخدام اللغة العربية الصافية له دلالات سياسية أو فكرية. يمنح رضواني اللغة وعياً مسبقاً وشهادة تحمل دلالات اتهامية، فبعد موت الجد وانتقال الملكية إلى الأب، يظهر أنّ البناء الخرب يحمل بطريقة غامضة اسم القاتل الذي فتك بالأب. يسعى الحفيد لمعرفة هذا الاسم، وفك شيفرة هذا اللغز. تبدو «أبراج من ورق» كأنّها قائمة على حبكة بوليسية، لكن اكتشاف القاتل لا يبدو همّ الرواية، فالقاتل معروف، اللغة تعرفه وتسمّيه.

سيلفي تينباوم

تحاول الكاتبة والاختصاصية النفسية الفرنسية سيلفي تينباوم في كتابها «لسن جميعاً ملائكة» (2022) الصادر بترجمة عربية عن «دار هاشيت نوفل»، تعريف القارئ إلى النساء السائمات وتعليمه استراتيجيات حماية نفسه منهن. ترفع سيلفي تينباوم الصوت عالياً لكسر التابو المحيط بهذا الموضوع، ليس بهدف التشهير بالنساء،

بل لتسليط الضوء على حقيقة أن النساء يمكن أن يصبحن مُسيطرات ونرجسيات أيضاً. يرفض هذا الكتاب تصوير النساء على أنهن ملائكة، ويهدف إلى رؤيتهن بمنظور متكافئ وموضوعي على قدم المساواة مع الرجال، مع التعرف إلى التحدّيات التي تواجههن. تأخذنا تينباوم في كتابها الشيّق والمثير بعمق، إلى عالم التوعية الذاتية وإعادة الاتصال بأنفسنا، بهدف تمكيننا من التعرّف إلى مشاعرنا والملاحظة الدقيقة لسلوك النساء من حولنا. من خلال هذه العملية، يمكن للفرد أن يصبح قادراً على تمييز النساء السامّات، وأن تكون لديه القدرة على حماية نفسه وتحريرها من برائن سيطرتهن.

مصعب النميري

يعكس الشاعر السوري مصعب النميري في ديوانه الثاني «فتى ضائع بقميص مُزهر» (المؤسسة العربية للدراسات والنشر) تجارب إنسانية معقّدة ومشاعر متشابكة عاشها الشعب السوري خلال السنوات الماضية، وما زال يعيشها في كل لحظة. يتجلى في قصائد الديوان أثر المأساة السورية على ذات الشاعر وعلى تصوّره للعالم حيث يُعبّر عن الخوف والقلق على شكل أسئلة ملؤها الشك والحيرة والاستفهام، ويُسلّط الضوء على تأثير الحرب والظروف القاسية على النساء، مبرزاً تحدياتهن وصمودهن أمام مجموعة كبيرة من الصعاب. كذلك يرصد تفاعل الأطفال مع هذه الواقعة المأساوية ومقاومتهم للقسوة المحيطة بهم. كذلك، يضيء الشاعر على تجربة اللجوء، وتجربة نحو 12 مليون سوري اضطروا للفرار من الحرب نحو البلدان المجاورة أو نحو أوروبا. يتأمل النميري في تحديات رحلتهم الخطرة وصراعاتهم خلال عبورهم البرّ والبحر، وكيف يحاولون بناء حياتهم في بيئات جديدة ومختلفة، ومواجهة قضايا وجودية تتعلق بالتكيّف والبقاء.

ليفيناس في المسكوبية

عبد الرحيم الشيخ *

في 20 آب 2023، أفرجت «محكمة الصلح» في القدس المحتلة عن عروة شيخ علي (22 عاماً) من مخيم شعفاط، وأحالته إلى الاعتقال المنزلي. وبرّرت القاضية عدي بار طال قرارها بإخفاقات شرطة الاحتلال وإساءة معاملة عروة وتركه قيد الاعتقال في مركز الشرطة أربعة أيام قبل نقله إلى معتقل، فيما تظهر الصور آثار عنف شديد، ومن ضمنه ترك وسم يشبه «نجمة داوود» على وجهه، فيما لم يخضع لفحص طبي بالرغم من قرار المحكمة بإجرائه. كما أمر القاضي عمير شاكيد بتحويل القضية إلى قسم التحقيقات مع أفراد الشرطة (ماحاش).

استبَقت شرطة الاحتلال الشكوى ببيان أنكرت فيه «مزاعم العنف» و«وجود أي عداء عنصري» من قبل ضبَّاطها وجنودها الـ 16 الذين شاركوا في اعتقال عروة، واتهمته بـ«مقاومة الاعتقال» رغم أن الوحدة استخدمت «قوة معقولة»، وأن «الكدمة على الأرجح ناجمة عن قطعة من ملابس أحد الضباط [ربَّاط بسطار أحد الجنود الذي ضغط بحذائه على وجه المعتقل، والذي صادف أنه على شكل نجمة سداسية، كما يظهر في صورة نشرتها الشرطة]». وقد جاء في الشكوى، التي قدّمها عروة 22 آب 2023، أن أفراد الوحدة، الذين وصفهم بأنهم مافيا، غطوا عينيه بقطعة قماش، وربطوا يديه وقدميه في منزله، بحضور زوجته وأطفاله، قبل أن يضع ضابط مسدساً كهربائياً على رأسه ويشعر بشيء ساخن على خده الأيسر ترك على وجهه وسم «نجمة داوود». لا تحتاج جريمة العنصرية إلى خبير، سواء أكان دوساً بالحذاء على وجه إنسان أم وسماً بالحديد والنار، لكن مدير «معهد علوم الطب الجنائي»، أفنير روزينغيرتن، نقض بيان الشرطة، إذ «لا توجد ملاءمة بين العلامة على وجه المعتقل ورباط الحذاء الذي عرضته الشرطة» وأن «رباط الحذاء لا يمكنه إبقاء علامة كهذه مع هوامشها النازفة دماً، بل هي ضربة مباشرة». كما أكّد نائب مدير «دائرة الاعتقالات في الدفاع العام»، داني بار دافيد، أنه «ليس مألوفاً جداً أن 16 شرطياً شاركوا في اعتقال عروة وجميعهم لم يشغلوا الكاميرات التي توثّق عملهم» رغم الإعداد المسبق لعملية الاعتقال.

إلى هنا تنتهي ملابسات الحادث، ولكنه لم يكن «حادثاً»، إذ إن العنصرية هي سمة «أزلية» في سلوك الحركة الصهيونية ودولة مستوطنيها. فبين صك الانتداب في عام 1921، و«قانون الدولة القومية لليهود في إسرائيل» في عام 2018 والذي يعرِّف «إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي»، مرَّت مياه وسخة كثيرة تحت جسر العنصرية في فلسطين: تطهيراً عرقياً ومكانياً وثقافياً.

وإذا كان نهار الحرية لا يحتاج إلى دليل، فإن ليل العنصرية لا يحتاج إلى دليل كذلك، وبالتأكيد لا يحتاج إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3379 في عام 1975 الذي اعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، ولا يُمحى بالنفاق العالمي الذي ألغى ذلك بالقرار 86/46 في عام 1991 كشرط لمشاركة «إسرائيل» في مؤتمر مدريد للسلام.

ليست هذه المرة الأولى التي ترقِّم فيها دولة المستوطنين الفلسطيني وتشوِّه وجهه: حياً أجيراً، أو شبه حيٍّ أسيراً، أو فاقداً للحياة شهيداً في الثلاجات ومقابر الأرقام. ففي 10 آذار 2004، علَّم «أمن الكنيست» خوذ العمال العرب داخل ورشة بناء في الموقع بإشارة X حمراء «لتسهيل تمييزهم»، لغرض القنص إن اقتضى الأمر. وألزمت «سلطة مصلحة السجون» الصهيونية الأسرى الفلسطينيين بلباسها البني، وحاولت استبدال أسمائهم بأرقام، وأرغمتهم على العدد اليومي، وصنّفت بعضهم «سفاف (סוג)-خطر عال للهرب». واحتجزت شهداء الثورة الفلسطينية في «مقابر الأرقام»، واعتقلت جثامين الأسرى الشهداء لإكمال المحكومية في ثلاجاتها. ورقَّمت المعتكفين في المسجد الأقصى في 5 نيسان 2023 بدلاً من أخذ أسمائهم. واشترطت للإفراج عن جثمان الشهيد الفتى وديع أبو رموز، من سلوان في القدس المحتلة، والمحتجز منذ أربعة أشهر، حصر عدد المشاركين في الجنازة الليلية بـ 25 من أهله فجر 31 أيار 2023، ووداعه خارج المقبرة، وحجز الهواتف النقالة، وتعليم معاصم المشيعين بأساور من قماش لضمان عدم مشاركة غيرهم في الجنازة.

لا يرغب الجنود الصهاينة في النظر إلى وجوه ضحاياهم. لم ينظروا في وجه إياد الحلاق قبل إعدامه، ولا في وجه أمه-الصرخة بعد تبرئة القتلة. فالحرب جعلت العدو بلا وجه ليسهل قتله، ونسيانه، والإفلات من العقاب على جريمة القتل وجريمة نزع الإنسانية عن الضحية التي صارت جسداً بلا وجه وشخصاً بلا ذات. أما جندي «حرس الحدود»، المسمَّى شرطياً، فلا يريد أن ينظر في وجه عروة، فهو لا يحسن قراءته، بل يريد أن يجعل وجه عروة يتكلّم بلغته هو: نجمة داوود... يريد أن «يغير خريطة وجهه» بالتشويه (deface)، والطمس (efface)، والوسم (overface). فكيف نقرأ وجه عروة، وكيف نقرأ وجه الجندي-الحذاء؟

يعلِّمنا درس التاريخ أن المستعمرين الصهاينة لم يكونوا أول من وسم البشر وعلَّمهم ورقَّمهم، ولكن التاريخ لا يفسِّر الفعل. فقد وسم المستعمرون البيض عبيدهم كقطعان ماشية بشرية للتمييز بين عبيد مالكٍ وعبيد آخر، والتمييز بين الممتلين منهم والعصاة. بالنار والحديد، حرفياً، وُسِم العبيد بالأحرف الأولى من أسماء مالكيهم، وبالأحرف الأولى من «جرائمهم». وسِم سارق قوته على يده، والهارب على رجله، والمتمرِّد على جبينه، وبُترت الأيدي، وجُدعت الأنوف، وقُطعت أوتار الأرجل... ولاحقاً تسامح البيض مع السود، واكتفوا بالجلد. وحين عضّت أوروبا البيضاء نفسها، وبلغ جنون عقلانية التنوير وسياسات الهوية أوجه، علَّمت النازية ضحاياها اليهود بشارة صفراء كأعداء للشعب، ووسمت على سواعدهم أرقاماً بحبر الجريمة.

أما درس الفلسفة، فيعلِّمنا أن لا مقارنة بين الناجين والضحايا، ولا بين المستوطنين والمواطنين، و«لا قداسة لجلَّاد»، ولا تكميم للمعاناة... لكنَّ من يعلِّم الآخر، يعلِّم نفسه، وهذه من مفارقات تاريخ يطول شرحه. لا تستقيم المقارنة بين هول محرقة صارت ذاكرة، وهول نكبة مستمرة. هكذا تكلَّم إلياس خوري. أما محمود درويش، فقد ذهب إلى «الوجه» مباشرة في «حالة حصار»، وخاطب القاتل: «لو تأملت وجه الضحية، وفكّرت، كنتَ تذكّرت أمَّك في غرفة الغاز، كنتَ تحرَّرت من حكمة البندقية، وغيَّرت رأيك: ما هكذا تستعاد الهوية!» هنا، لا ندري إن كان درويش قد تقصَّد، في أوج فظائع «إسرائيل» خلال انتفاضة الأقصى، غمز قناة فيلسوف الوجه، إيمانويل ليفيناس، بأن «الفلسطينيين لا وجه لهم» كما ألمحت جوديث بتلر في قراءة متأخرة وضعت فيها «ليفيناس ضد ليفيناس».

فالوجه، لدى ليفيناس، يجعل للآخر سيادة على الأنا، يأمرها فتجيب إن أحسنت التحديق في وجه الآخر العاري و«منزوع السلاح» مردّداً كلمة الله: «لا تقتل». أما إن حدث القتل، فإما يكون القاتل نكرة (شخصاً بلا ذات)، وإما أنه لا ينظر في وجه الضحية، فتكون هي (شخصاً بلا ذات). ولذا، فالوجه القادر على الدفاع عن نفسه بالتوسُّل، هو الضعف المطلق والعنف المطلق، عنف إلزام الآخر بعدم ممارسة عنفه باسم الله على وجه الآخر الذي «كرَّم الله وجهه». وجه الآخر يفرض على الأنا مسؤولية كبرى في الامتثال لأمر الله: لا تقتل، لا تعذِّب، لا تتوحَّش. يصير الوجه صفحة أولى في كتاب الله، ناطقة بكلمته، لا تحيل الناس إلى قدِّيسين، بل تحيل أعينهم إلى آلات مقدّسة. هنا، يستبدل الله حضوره العمودي في وصية «لا تقتل» بحضور أفقي في وجه الآخر الذي يضيف إلى الوصية ياء المتكلِّم «لا تقتلني»، من أجل أن يظل كلانا إنساناً: أنا وأنت. ليس مطلوباً منك ألا تقتل وحسب، بل أن تحافظ على الآخر حياً، وإن استلزم الأمر موتك أنت لأجل آخرك حين تصير الذات حارساً على الآخر لا جلاداً... وهذا ما يحوِّل العلاقة مع الموت من علاقة وجودية إلى علاقة أخلاقية.

لكن صوفيّة ليفيناس يفسدها تفريقه المادي بين «الآخر» المطلق و«الجار» العدو في معرض ردِّه على سؤال في مقابلة إذاعية شهيرة في عام 1982 بخصوص وجوه الضحايا الفلسطينيين ومسؤولية «إسرائيل» عن مذبحة صبرا وشاتيلا. وبالإضافة إلى ميوعة موقفه من الصهيونية (كحركة خلاص «قومي») و«إسرائيل» (كحمار للمسيح)، الميوعة التي يشترك فيها مع معظم فلاسفة الأخلاقيات اليهودية، فإن التفريق بين الآخر والجار، والألعاب التأويلية حول مفاهيم الذنب والضحوية والبراءة والمسؤولية... فتحت الباب أمام اتهامه بالنفاق، وضيق الأفق الديني-القومي، وعدم الانسجام الأخلاقي حين يتعلق الأمر بجرائم «إسرائيل».

ولكن حين تصير كل القيم في الهواء en l›air، على رأي ليفيناس، لن يجادل أحد في قداسة الله التي في وجه «الجار» الفلسطيني الذي لم يحظَ بعد بمرتبة «الآخر». ولن يتوقف الكثيرون أمام وخز بتلر لليفيناس «بدبوس من عسل» في أنه أنكر على الفلسطيني وجهه، أو أنه أسكت وجه الفلسطيني الذي صار استثناء من قاعدة «الوجه يتكلَّم»، فلم يعد «الحدث الأساسي في التاريخ». ولكن روح ليفيناس لا تزال هائمة في المسكوبية التي يتردد في ظلماتها سؤال منتقديه: «أكلّ الوجوه سواء»؟ بين «لا-وجهية» الفلسطيني عروة شيخ علي، ولا-وجهية الجندي الصهيوني الذي غيَّبت العنصرية وجهه واستبدلته بالحذاء حتى إشعار آخر ليفلت من العقاب: أرادوا تغييب وجه الفلسطيني، فغاب وجه الصهيوني. يبتلع ليفيناس تنهيدته، ويحدِّق في ما يشبه تأويل نجمة داوود على وجه الحذاء، ونجمة داوود كاملة الأوصاف على وجه عروة، ويردّد: «الوجه يتكلَّم»، فيما يلقي عليه جندي بلهجة أشكينازية التحية: «بوكغ توف ليفيناس»، ويصوّب بندقيته في وجه العالم، ويضغط على الزناد.

* شاعر وناقد من القدس

Samedi 26 Août 2023 no76
السبت 26 آب 2023 العدد 76

القوس

www.alqaous.com

8 صفحات

ملحق أسبوعي مخصّص للعدل والإنصاف يصدر مع الأخبار كل سبت

قضية تلاعب أميركي بالعدالة ومزاعم كاذبة [1]

كيف حُكِمَ على لبناني زوراً 155 سنة سجناً؟ [6-7]

ما بديل التوقيف الاحتياطي؟

[2 - 4]

(هيثم الموسوي)

عقوبات بديلة

تشهد سجون لبنان الـ24 وعشرات مراكز الاحتجاز لدى مختلف الأجهزة الأمنية اكتظاظاً غير مسبوق نتيجة ارتفاع معدلات الجريمة مع ازدياد عدد الأجانب في البلاد في السنوات العشر الأخيرة. وإذ بات من الضروري جداً معالجة هذه الأزمة وفقاً للإمكانات المتاحة، باشر بعض قضاة التحقيق اللجوء إلى النص القانوني الذي أعطاهم الحق باستبدال التوقيف في أي جريمة بالمراقبة القضائية. فهل تتمكّن المادة 111 من أصول المحاكمات الجزائية من التخفيف من أزمة الاكتظاظ؟

(هيثم الموسوي)

آلاف الموقوفين في السجون والمخافر
المراقبة بدل التوقيف لتخفيف الاكتظاظ

فداء عبد الفتاح

بعد إحالة ملف الموقوف نور (اسم مستعار) البالغ من العمر 17 عاماً، للمحاكمة أمام محكمة جنايات الأحداث على خلفية اتهامه بجرائم عدة، جرت محاكمته والاكتفاء بمدة توقيفه التي استمرت 16 شهراً. لكن، خلال إتمام معاملات إخراجه من السجن تبيّن أن في حقّه محضر تحقيق في جرم اتجار بالمخدرات، كان يفترض ألا يُفصل عن الملف الأساسي، وخصوصاً أنه لا توجد بحق الموقوف القاصر مذكرة توقيف بسببه. ولإمكانية إصدار قرار بتركه يجب أن يساق للاستماع لإفادته أمام قاضي التحقيق الذي أحيل أمامه الملف بمحضر منفصل بجرم مخدرات. (راجع «القوس»، 22 تموز 2023، ما في «سوق»).

فكان قرار قاضي التحقيق كالتالي: «نقرر وبالنظر إلى ماهية الجرم ولما ورد في التحقيق، وخلافاً لطلب النيابة العامة، الاستعاضة عن توقيف المدعى عليه بتطبيق أحكام المادة 111 أصول محاكمات جزائية وإلزامه بدفع كفالة مالية مقدارها مائتي ألف ليرة لبنانية».

إذ تنصّ المادة 111، على أن «القاضي التحقيق، مهما كان نوع الجرم، وبعد استطلاع رأي النيابة العامة، أن يستعيض عن توقيف المدعى عليه بوضعه تحت المراقبة القضائية». وحددت آلية تطبيق هذه الاستعاضة عبر فرض شروط على الموقوف لتسهيل المراقبة القضائية بديلاً عن التوقيف.

جاء قرار قاضي التحقيق في جبل لبنان خلافاً لرأي النيابة العامة التي رفضت تطبيق المادة 111 بعد استطلاع رأيها، الأمر الذي يكفله القانون لقاضي التحقيق الذي اطلع على الملف وتبيّن أن لا علاقة للقاصر بجرم المخدرات. ولأن أصول المحاكمات الجزائية واضحة لجهة عدم إمكانية البت بطلبات إخلاء السبيل أو الترك في الجناية إلا بعد استجواب المدعى عليه، ولأن «السوق» هو أزمة مضافة إلى أزمات السجون والموقوفين، واقتناع القاضي بأن القاصر لا علاقة له بالمحضر المحال بموجبه أمامه بجرم الاتجار بالمخدرات، قرر أن يطبّق أحكام المادة 111 من أصول المحاكمات الجزائية ليخرج القاصر من السجن في أسرع وقت ممكن. إذ إن إصدار قرار ظنّي في ظل الظروف التي يمر بها التقاضي في لبنان سيُبقي القاصر في التوقيف لمدة قد تتجاوز شهرين، بعد أن أنهى حكمه وبات كل ساعة إضافية تعادل المدة التي قضاها، نتيجة الظروف السيئة للسجناء داخل السجون. (راجع «القوس»، 25 آذار 2023، «ما عاد في محل»).

إلا أن قرار النيابة العامة باستئناف قرار قاضي التحقيق أمام الهيئة الاتهامية دليلاً على نهج النيابات العامة بالإصرار على التوقيف من ظاهر الملف ونوع الجرم المحال فيه (مخدرات)، وليس من الأدلة والبراهين المتوفرة، و لم يلحظ تدقيق النائب العام في الملف رأي قاضي التحقيق الذي تقع عليه مسؤولية التحقيق في الدرجة الأولى.

فقد جاء في قرار النيابة العامة ما يلي:

«جانب الهيئة الاتهامية في جبل لبنان

لدى التدقيق وحيث تبيّن أن حضرة قاضي التحقيق في تاريخ 5\7\2023 قرر الاستعاضة عن توقيف المدعى عليه سنداً للمادة 111 أ. م. ج. وبالنظر إلى ما ورد في الملف ومعطيات التحقيق توجب إبقاء المدعى عليه قيد التوقيف وبالتالي إصدار مذكرة توقيف وجاهية بحقه.

لذلك نستأنف القرار المذكور...»

ورد في قرار النائب العام الذي رفض الترك أنه «بالنظر إلى معطيات التحقيق نستأنف القرار»... علماً أن من أجرى التحقيق، كما أشرنا، هو قاضي التحقيق الذي قرر أن يترك المدعى عليه خلافاً لرأي النيابة العامة، لأنه هو من بنى قراره بناءً على معطيات الملف وليس النيابة العامة.

> **إصرار النيابات العامة على التوقيف وفقاً لظاهر الملف ونوع الجرم وليس استناداً إلى الأدلة والبراهين المتوفرة**

فالقرار برفض إخلاءات السبيل أو استرداد مذكرات التوقيف الغيابية أو الترك سنداً للمادة 111 قد لا تمر مطلقاً عبر النيابة العامة نتيجة التوجه العام لديهم.

للعدالة في النص القانوني

كم من متّهم أحيل بموجب جرائم تبيّن أن لا أدلة فيها وأنها مجرد افتراءات أو شبهة لم تصل إلى حد الإدانة بسبب غياب الدليل، فهل يصحّ أن تتعنّت النيابات العامة في هذا النهج الرافض لتطبيق المادة 111، رغم كل الأزمات التي يعانيها البلد على صعيد المؤسسات وعلى صعيد المجتمع بجميع شرائحه بما فيها عناصر قوى الأمن المولجين بتطبيق القانون.

ألا تستدعي الأزمة الخانقة التي نمر بها بعض إجراءات الوقاية الاحترازية أو الوقائية لتخفيف الأعباء على القضاة والقوى الأمنية والمواطنين وإنهاء العديد من الملفات في المخافر، من دون إحالتها أمام القضاء وتكديسها هي وأصحابها فوق رفوف متهالكة لن تبقى صامدة طويلاً.

من المفترض أن يتحلّى القضاة بأعلى درجات المسؤولية تجاه المجتمع وأفراده كافة، وأن تُقدَّم قواعد العدل والإنصاف والإصلاح على النص القانوني، وألا يكون العقاب لأجل العقاب بل لأجل إعادة التأهيل. لأن اتخاذ قرار باحتجاز حرية إنسان من أصعب القرارات وأخطرها ولا يجوز الاستهانة باتخاذه في ظل واقع لا وجود فيه لسياسات تأهيلية وإصلاحية داخل السجون المكتظّة، وبات السجن محطة لتخريج مجرمين بجرائم أكبر (راجع صفحة 4، «سجون لتطوير السلوك الإجرامي: فشل وظيفة العقوبة»).

شروط الرقابة القضائية

الإلزام المدعى عليه بموجب أو أكثر من الموجبات التي يعتبرها ضرورية لإنفاذ المراقبة القضائية، منها:

أ- التزام الإقامة في مدينة أو بلدة أو قرية ومنع مبارحتها واتخاذ محل إقامة فيها.

ب- عدم التردد على محلات أو أماكن معيّنة.

ج- إيداع جواز السفر لدى قلم دائرة التحقيق وإعلام المديرية العامة للأمن العام بذلك.

د- التعهد بعدم تجاوز دائرة المراقبة وإثبات الوجود دورياً لدى مركز المراقبة.

هـ- عدم ممارسة بعض المهن التي يحظر عليه قاضي التحقيق ممارستها طوال مدة المراقبة.

و- الخضوع للفحوصات الطبية والمخبرية دورياً في خلال مدة يعيّنها قاضي التحقيق.

ز- تقديم كفالة ضامنة يعيّن مقدارها قاضي التحقيق.

لقاضي التحقيق أن يعدّل في موجبات الرقابة التي فرضها كلما رأى ذلك مناسباً.

إذا أخلّ المدعى عليه بأحد موجبات المراقبة المفروضة عليه فلقاضي التحقيق أن يقرر، بعد استطلاع رأي النيابة العامة، إصدار مذكرة توقيف في حقه ومصادرة الكفالة لمصلحة الخزينة.

(المادة 111، من القانون رقم 2001/328، «أصول المحاكمات الجزائية»).

تحت القوس

12 سنة على صدور التقرير الشامل
لا عدالة دون تأهيل السجون

عمر نشابة

يعترف جميع المسؤولين اللبنانيين بسوء أوضاع السجون. ويذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك أحياناً، فيطلقون وعوداً ويعلنون وضع خطط من أجل تحسينها، أو هدمها، أو إعادة بنائها، أو إنشاء سجون أخرى جديدة. وعود لا ينتج منها إلا تحسينات طفيفة غير قادرة على معالجة أزمة مستفحلة منذ عقود.

إن ملف السجون لا يعني السجناء وذويهم والحرس وبعض الجمعيات غير الحكومية التي تسعى إلى توفير حاجاتهم الأساسية فحسب، بل هو مرتبط بعجز نظام العدالة وترهّل دولة القانون في لبنان. يتطلّب إصلاح السجون استمرارية ومتابعة وموارد مالية وبشرية ليست متوفرة بانتظام، فهل من حلحلة لأزمة السجون أو أنها إلى تفاقم؟ نشرت وزارة الداخلية والبلديات التقرير الوطني الشامل الأول عن أوضاع السجون في لبنان منذ 11 سنة (انطلق المشروع يومها بتوجيهات من الوزير زياد بارود). ويبدو أن ما تضمّنه من معلومات وتوصيف للتحديات والصعوبات في السجون ما تزال نفسها اليوم.

التقرير المؤلف من 25 مجلّداً خلُص إلى أن أوضاع السجون في لبنان لا تتناسب مع المعايير الدولية، لا من النواحي العدلية والحقوقية والعقابية ولا من النواحي الاجتماعية والإصلاحية. وأضاف أن جميع مباني السجون لا يمكن أن تستوعب أكثر من 1500 سجين وفق المعايير الدولية، بينما عدد السجناء الحالي يفوق الـ8000 يحشرون فيها وفي بعض المخافر، ما يؤدّي إلى اكتظاظ خانق. باستثناء مباني السجن المركزي في رومية وسجن زحلة للرجال، جميع مباني السجون غير مصممة لتكون سجوناً بل مراكز للشرطة أو مستودعات.

أدخلت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي تعديلات على هذه المباني، لكنها غير كافية لتحويلها إلى سجون تتوافق مع المعايير الدولية. إذ إن معظمها موجود في الطبقات السفلية لثكن ومراكز تابعة لقوى الأمن لا يدخلها النور والهواء الطبيعيان بكمية كافية (النبطية، وجب جنين، وراشيا، وحلبا، وزغرتا، وجبيل، وجزين)، أو سرايا قديمة يعود تاريخ إنشائها إلى العهد العثماني (صور، وبعلبك، وتبنين، وعاليه، وزحلة للنساء)، حيث لا وجود لمخارج طوارئ في حال وقوع حريق أو حوادث تستدعي إجلاء السجناء والحراس. أما في سجن رومية، حيث لحظ التصميم الأساسي وجود تلك المخارج، لكن لا يمكن استخدامها نتيجة إغلاقها النهائي لدواعٍ أمنية. يذكر أن معدّات الإطفاء غير متوفرة بما يكفي في السجون ولا تتناسب خصوصيات المباني مع المتطلبات الأمنية، حيث لا يوجد أبواب مصفّحة، غير قابلة للخلع، تفصل أقسام السجن عن بعضها بعضاً ولا كاميرات مراقبة كافية، كما تفتقر إلى أجهزة تفتيش (ماسحات ضوئية).

المجاري الصحية في معظم السجون تعتريها مشاكل انسداد بسبب عدم قدرتها على احتواء مياه الصرف الصحي، لأنها مصمّمة بالأصل لخدمة أقل من نصف نسبة الاستخدام الحالي ولم يجرِ توسيعها. كما تعاني السجون نقصاً حاداً في مياه الشرب والاغتسال. أما الإمدادات الكهربائية في جميع السجون فهي غير مناسبة وعشوائية، متشابكة ببعضها ومهترئة وقد تؤدي إلى احتكاك في الأسلاك يشكل خطراً على سلامة السجناء والحرس.

يشغل الجيش اللبناني أحد المباني غير مكتملة البناء في رومية، كما تشغل مجموعة من قوى الأمن معنية بتدريب الكلاب البوليسية جزءاً آخر من السجن. بينما يعاني السجناء ضيقاً في مساحات النوم والأكل والنزهة والمواجهات مع الزوار ووكلائهم القانونيين.

> **لا مخارج طوارئ في السجون تستخدم في حال وقوع حريق أو حوادث تستدعي إجلاء السجناء والحراس**

وضيقاً حتى في المساحة التي تتيح لكل منهم الحفاظ على الحد الأدنى من الخصوصية الفردية. أضف إلى ذلك أن عدد المراحيض والحمامات في السجون غير كافٍ لخدمة عدد السجناء.

ولا توجد أماكن مناسبة لحفظ الأغراض الخاصة لكل سجين. كما يشكو السجناء من الطعام الذي تؤمنه إدارة السجن، إذ يدّعي بعضهم أن فيه أوساخاً وحشرات وأنه غير كافٍ ولا يصلهم بالأواني المناسبة. أما من الناحية الصحية، فالخدمات الطبية في السجون غير كافية ولا تتناسب مع المعايير الدولية، حيث عدد الأطباء والممرضين قليل (وقد أعلنوا أخيراً الإضراب عن العمل)، كذلك المستوصفات، إن وجدت، فهي غير مجهزة بالكامل. أما في ما يخصّ السجلات الطبية للسجناء، فهي غير متوفرة في عدد من السجون، وإذا توفرت فتكون ناقصة بغالبيتها ولا تتناسب مع المعايير الدولية.

المساحة المخصصة للنزهة ضيّقة في جميع السجون ولا تتيح للسجناء ممارسة نشاطات رياضية، مع انعدام وصول أشعة الشمس إلى ساحة النزهة في بعضها (زغرتا، وراشيا، وجب جنين، وصور، والنبطية، وجبيل، وطرابلس للرجال). كما تعاني السجون نقصاً أو غياباً تاماً للنشاطات التربوية والرياضية والتعليمية والمشاغل والبرامج العلاجية النفسية. ولا توجد هواتف ثابتة في عدد منها، أما تلك التي توفّرت فيها فلم تكن كافية. تُهرَّب الهواتف الخلوية إلى عدد من السجناء من الخارج ولا توجد آلات تشويش عليها. كما يشكو بعضهم من استنسابية في تعامل إدارة السجن والحراس معهم. والدليل على ذلك نظام الشاويش والخدم، إذ تختار إدارة السجن الشاويش (للمساعدة في إدارة شؤون السجن) والخدم (للتنظيف وتوزيع الطعام) من بين السجناء، من دون العودة إلى معايير قانونية مكتوبة. كذلك يشكو السجناء من عدم تناسب ظروف المواجهات مع حاجاتهم الإنسانية للتواصل مع زوارهم وأفراد عائلاتهم خاصة. فباستثناء مبنى المحكومين في السجن المركزي، لا يوجد في السجون الأخرى أماكن يمكن أن يعانق فيها السجين أولاده وسائر أفراد عائلته.

إن الاهتمام بالسجون بعدّها المرافق العقابية الأساسية في لبنان هو اهتمام بنظام العدالة الشامل، إذ إن مرحلة تنفيذ العقوبة هي المرحلة الثالثة من نظام العدالة بعد مرحلتَي الضبط والمحاكمة، وهي المرحلة التي تحدّد الفشل عبر عودة المحكوم إلى الجريمة أو النجاح عبر إصلاحه.

متابعة

أصلحوا «موقع» النقابة..

«بتنزل عالفيسبوك» عبارة يتداولها المحامون للاطلاع على أخبار نقابة المحامين في بيروت ومتابعة نشاطاتها والاستفادة من خدماتها. كون الصفحة الرسمية الخاصة بها على الـ«فيسبوك» مفعّلة بشكل لافت. وبظل التطور التكنولوجي المستمر ومعاونة الذكاء الاصطناعي للوصول إلى المعلومات، يطرح بعض المحامين سؤالاً مشروعاً عن سبب عدم تفعيل موقع النقابة الرسمي كمصدر رئيسي للأخبار والمعلومات ولتسهيل ممارستهم المهنة بعيداً عن وسائل التواصل الاجتماعي؟

أحمد السيد مرتضى

عند تصفّح موقع نقابة المحامين الرسمي (bba24.org) وتطبيقها الخاص بالمحامين (BBA Order) يتبيّن وجود مجموعة متنوعة من الخدمات. ومع ذلك، ليست جميعها متاحة للاستخدام، فقد جرى تعليق بعض الخدمات القانونية المتعلقة بدفع الرسوم المالية، وكذلك رسوم التأمين التي لم يعد بإمكان المحامين تسديدها عبر الإنترنت. كما يلاحظ، في ما يتعلق بالمكتبة الإلكترونية، أنه جرى إيقاف العديد من المنشورات على الموقع، ما عدا تصفّح مجلة العدل، مع عدم وجود خاصية محرك البحث (search engine) كي تسهّل إيجاد الاجتهادات القانونية عبر البحث بالكلمات المفتاحية بدلاً من قراءة أعداد المجلة كاملة. وما تبقى متاحاً هو القدرة على دفع رسم الاشتراك السنوي الخاص بالمحامين كونه لا يزال يُستوفى بالليرة اللبنانية. كذلك إمكانية البحث «الأبجدي والتفصيلي» عن محامٍ في «دليل المحامين».

(صروات بو حيدر)

تاريخ الموقع

تعود النشأة الأولى للموقع الرسمي لنقابة المحامين إلى عام 2006. من بداية متواضعة، تأسس الموقع بهدف تعزيز التعاون وتبادل المعرفة بين المحامين. وعلى مر السنين شهدت النقابة تعاقباً للنقباء الذين سعوا إلى تطوير النقابة إلكترونياً.

ففي عهد النقيب جورج جريج شهدت النقابة تقدماً، تمثل بإطلاق موقع إلكتروني بالمساهمة مع شركة Koein، تحت إشراف رئيس مركز المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات السابق في النقابة المحامي شربل القارح. تفوّق هذا الموقع عن سابقه كونه قدّم قاعدة بيانات مرتبطة لجميع المحامين العاملين سهّلت التفاعل في ما بينهم، وزوّدت من إمكانية الوصول إلى المعلومات من خلال تقديم خدمت المكتبة الإكترونية وغيرها من الخدمات فتحولت النقابة من ورقية إلى رقمية.

وفي عهد النقيب أنطونيو الهاشم أدخل نظام جديد وهو E-vote، أي نظام التصويت والفرز الإلكتروني.

ومع وصول ملحم خلف إلى سدة النقابة وبمساهمة من المحامي علي جابر، جرى تحديث الموقع القديم بموقع جديد سعياً لتحسين الموقع، إضافة إلى تفعيل خدمة طلبات المحاكم الإكترونية والطلبات المتعلقة بانفجار 4 آب، إلا أن الأزمة الاقتصادية حدّت من استكمال تطويره.

تسعى النقابة اليوم في عهد النقيب ناضر كسبار للتعامل مع التحدّيات وإعادة إحياء التطلعات التي فرضت الأزمة تأجيلها، ومن أهمّها العمل على إنشاء E-government (حكومة إلكترونية). ويبقى الأمل بتحسين موقع نقابة بيروت كما عبّر كسبار: «نحن مش عم نأمل نحن عم نسعى كل يوم كرمال نرجع أقوى».

أعطال فنية

المشكلة الأبرز التي يعانيها المستخدم هي عدم إمكانه تصفّح الموقع والاستفادة من الخدمات المتوفرة متى يشاء. فنظراً للأوضاع الاقتصادية المتدهورة والانقطاع المستمر للكهرباء وغلاء صيانة المولدات والمازوت تُقنّن النقابة استعمالها للمولدين الخاصين بها. وعند إيقاف المولد وانتهاء مخزن البطاريات التي تغذّيه ينقطع الإنترنت عن «السيرفر»، وهذا ما يؤدي إلى توقف الموقع عن العمل بشكل فعّال. كما لم يجر أي تحديث لتطبيق النقابة (BBA Order) إذ يتعذّر تحميله على بعض الهواتف التي تعمل بنظام «أندرويد» (هذا التطبيق غير متاح لجهازك لأنه جرى إنشاؤه لإصدار أقدم من نظام أندرويد).

وفي ما يخص دفع الرسوم (المالية والتأمين) فقد أوضح النقيب أن سبب توقف استقبال الدفع عبر الإنترنت يعود إلى مشكلة المصارف كونها أصبحت هذه الرسوم تُستوفى بالدولار الأميركي. كما لم تعد تملك النقابة الذمة المالية الكافية لتغطية رسوم الاشتراك بالمنشورات. ويعود السبب إلى الأزمة الاقتصادية التي شكلت عبئاً ثقيلاً على النقابة. ومع ذلك، أكدت النقابة أهمية حماية البيانات المتعلقة بالمحامين، باتخاذها الإجراءات الوقائية المناسبة والمواكبة لعصرها من جدار الحماية إلى النسخ الاحتياطي اليومي (Firewall and Daily Backups) بالتعاون مع شركة UNI Lebanon.

تؤكد نقابة المحامين للـ«قوس» بأنها تعمل باستمرار رغم كل الصعوبات التي تواجهها من أجل معالجة المشكلات التي يعانيها المحامون، وأنها في مرحلة انتقالية لتحسين أوضاعهم والوصول بهم إلى نقلة نوعية تتناغم مع متطلبات العصر الإلكتروني الجديد، على أمل الانتهاء من إنشاء موقع إلكتروني جديد بصورة كاملة مع بداية العام المقبل في حال عدم ظهور معوقات طارئة.

«بتنزل عالفيسبوك»؟

تراوحت النفقات المرتبطة بإنشاء وصيانة وتطوير موقع النقابة منذ عام 2013 وحتى2019 ما بين 100 و300 ألف دولار أميركي. لم يُحكى اليوم عن التكلفة التقريبية لإنشاء موقع جديد، بقدر الحديث عن حاجة النقابة إلى توظيف مختصين تقنيين IT، إلا أن هذا الشرط لم يتحقق نظراً للضائقة المادية «ما في مصاري». لذلك، تنشط النقابة على صفحتها على «فيسبوك» «نقابة المحامين في بيروت - BBA Lebanon»، فهي بطبيعة الحال صفحة رسمية مجانية.

عوقب رامي بالسجن مدة سنة كاملة لارتكابه جنحة النشل، اختلط خلالها في سجن رومية بسارقين محترفين يتباهون بكمية الأموال التي اكتسبوها من عملياتهم، مغترّاً بالمال، شكّل رامي بعد إطلاق سراحه، بالتعاون مع زملاء القاووش المتمرّسين وتطبيقاً لتعليماتهم، عصابة لسرقة محال للمصوغات الذهبية، فكان السجن «المختلط» بالنسبة له فرصة لتطوير مهاراته الجنائية. الا يفترض أن يُقسّم السجن ويفصل المحكومين والموقوفين في أماكن مختلفة وفق نوع الجرم وخطورته والحاجات الأساسية التي تساهم في إعادة تأهيلهم وإصلاح سلوكهم الجنائي بعيداً من الظروف الحالية التي تساهم في مضاعفته؟

قاووش

سجون لتطوير السلوك الإجرامي
فشل وظيفة العقوبة

أحمد مدلج

يؤدي إهمال السجون وأماكن التوقيف في لبنان وعدم تطبيق القوانين التي ترعاها أو إعادة النظر فيها لِقدَم عهدها، إلى ابتعادها عن دورها الأسمى ألا وهو إعادة تأهيل الموقوفين والسجناء وبالتالي حماية المجتمع. وباتت معاهد لتطوير سلوكهم الجنائي عبر تبادل الخبرات الجرمية بين مختلف السجناء والموقوفين. نصّت المادة 56 من قانون العقوبات على أن «يُحبس في أماكن مختلفة، المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة المؤقتة، والمحكوم عليهم بالاعتقال المؤبد المؤقت، والمحكوم عليهم بالحبس مع التشغيل والمحكوم عليهم بالحبس البسيط» كذلك تضمّن مرسوم تنظيم السجون وأماكن التوقيف الرقم 14310/49 تقسيم السجناء بين ذكور وإناث وأحداث في مادتيه 8 و9.

هذه المراسيم والقوانين «القديمة» ربما لا تحاكي تطوّر الأفعال الجنائية. إذ من المفترض الأخذ في الاعتبار التطورات الحاصلة من قبل المشرع لإجراء تعديلات جديدة عليها لناحية تقسيم السجون وأماكن التوقيف وفق الفعل المرتكب ومدى خطورته. (راجع «القوس»، 19 آب 2023، «تحوّلات الجريمة: مؤشرات مقلقة»).

«التقسيم علينا، نحنا منقرر كيف ومع مين منقعد» يقول جاد أحد نزلاء سجن رومية، وهو محكوم بالإعدام لارتكابه جريمة قتل عمداً المعاقب عليها بموجب المادة 549 من قانون العقوبات، حول تقسيم النزلاء داخل سجن رومية، مضيفاً: «بيتوزعوا السجناء بطريقة عشوائية، بينجمعوا من كل الجرائم سوا، وبكل مبنى بيصير السجناء يعملوا لحالهم جناح خاص حسب العيلة أو الجنسية». ويؤكد جاد تدخل «الواسطة» أحياناً لنقل أحد السجناء من مبنى أو من قاووش إلى آخر. وبطبيعة الحال، يتشارك السجناء تجاربهم الجرمية كما لو أنها إنجازات ويقدمون نصائح لاقل «خبرة»، يشرح نزيل رومية «في كتير أشخاص بيدخلوا السجن

> **السجن يلّي مفروض يعيد تاهيله طلع منه متعاطي وتاجر مخدرات**

بشغلات بسيطة وبيطلعوا للأسوا. في منهم بيتعلّموا التعاطي هون مع إنهم برّا ما بيكونوا مجربين المخدرات».

جعلوني مُدمناً

«اختُرب ببتنا لَمّا خبي فات على السجن». يتحدث باسل لـ«القوس» عن تجربة أخيه الذي دخل سجن رومية لأول مرة بعد محاولته قتل أحد الأشخاص. تمسّك باسل بأخيه وسانده بعد أن تبرأ منه والداه، لكن ذلك لم يأت بنتيجة إيجابية «غلط غلطة وتحاسب عليها بس المحيط والعيلة ما سامحوه، ما لقى بالسجن حدا جنبه وقريب منه غير جماعة تجّار وتعاطي المخدرات». يضيف باسل أن بعد خروج أخيه من السجن، بدأ بتعاطي المخدرات، وبعد مدة قريبة أوقف بتهمة الاتجار. «السجن يلّي مفروض يعيد تاهيله طلع منه متعاطي وتاجر مخدرات».

أما زياد، جرى توقيفه بشبهة الاتجار بالمخدرات. ثم صدرت المحكمة قرارها بتبرئته بعد أن تبيّن أنه كان يتعاطى مواد مخدرة. لكن خلال فترة توقيفه في السجن مع باقي المحكومين انتقل زياد إلى نوع آخر من المخدرات، ويقول: «بلّشت بحشيشة الكيف بس، ولّما فتت على السجن خلّوني رفقاتي جرّب المورفين والباز أو كراك كوكايين، وعلقت». خرج زياد من السجن مدمناً على مختلف أنواع المخدرات حتى توجه إلى الاتجار مع شبكة تجّار تعرّف عليها داخل القاووش. «ما كنت بحياتي بتخيّل إنو توقيفي بالسجن بشي ما عملته بخلّيني صير تاجر عنجد».

التوقيف ليس عقاباً بل تدبيراً

يتحدث أحد القضاة حول مدى أهمية تقسيم السجون بحسب أنواع الجرائم لناحية إعادة التأهيل، كونه «الهدف المطلق». فإن فلسفة القانون الجزائي ليس الانتقام بل حماية المجتمع وإصلاح السجين. ويقول لـ«القوس» إن «دخول السجون اللبنانية اليوم يعني تحويل السجين للأسوأ لأنها تخلق مجرماً جديداً. فهناك أشخاص يتعاطون المخدرات يدخلون السجن بتهمة الترويج فيصبحون بعد اختلاطهم مع مروّجين حقيقيين تجار مخدرات» فالتأهيل لا يكون بوضع متعاطٍ أو مرتكب جريمة سرقة مع آخر تاجر بالمخدرات، إذ تختلف طريقة التعامل مع كلاهما. مضيفاً أن هناك نزلاء ضعفاء النفوس، يمكن أن يتعرّضوا إلى غسل دماغ بعد اختلاطهم مع إرهابيين ومجرمين خطرين، ليخرجوا من السجن منظّمين وجاهزين لتنفيذ عملية إرهابية «أصبحت السجون مراكز لتخريج مجرمين برتبة أعلى».

مشيراً إلى أن المسؤولية تقع على الدولة التي «تنفق أموالاً لبناء منتجع سياحي بدل إنفاقها على إعادة تأهيل السجون». وعلى القضاة لناحية الالتزام بنص المادة 108 من قانون أصول المحاكمات الجزائية، فالمفترض عدم توقيف الأشخاص جراء حوادث السير مثلاً والتمييز بين مطلق طلقة نارية واحدة في الهواء أو ثلاثين طلقة.

ويستطرد القاضي «نهج النيابة العامة وبعض قضاة التحقيق في توقيف الجميع لا يساعد على إعادة التأهيل، التأهيل مش بالتوقيف بل بقرار الترك»، فالتوقيف ليس عقاباً بل تدبيراً، والمحكمة هي التي تعاقب وتحاكم المتهم وليس النيابة العامة. لافتاً إلى أنه من الأفضل تعديل القوانين وتطبيقها، وترك الموقوفين بسند إقامة عوضاً عن زجّهم داخل سجون ونظارات مكتظة ليراكموا خبرات جنائية إضافية في بيئة بعيدة كل البعد عن التأهيل.

موهلة للتأهيل؟

«التجربة أثبتت أن في كل بلدان العالم وخاصةً في لبنان، العقوبة التي تحرم الحرية مثل الحبس والأشغال الشاقة والاعتقال.. أي السجن عموماً هي عقوبة مفسدة أكثر مما هي مصلحة» يقول القاضي المتقاعد ورئيس غرفة محكمة التمييز سابقاً جوزيف سماحة. مضيفاً أن تلك العقوبة لا تؤدي الدور المنتظر منها. لذلك يفترض سماحة أن تُحصر تلك العقوبات بالجرائم شديدة الخطورة، أي الحالة الجرمية التي تستدعي إبعاد المحكوم عليهم عن المجتمع. «على القاضي أن يتجنّب قدر الإمكان عقوبة احتجاز الحرية على أنواعها، وذلك يتطلب ضرورة توفر مجموعة بديلة من العقوبات والتدابير العقابية غير الحبس والغرامة».

أي بتعديل مواد قانون العقوبات أو مرسوم تنظيم السجون، لجهة تفصيل تقسيم السجناء ووضع كل فئة من المحكومين والموقوفين في أماكن مختلفة. فالموقوف احتياطاً ليس من المفترض حجزه مع الموقوفين الذي ينفذون عقوبات (أي محكومين وموقوفين في ملفات أخرى). كذلك الأمر للمحكوم بعقوبة تعدّ جنحة، لا يفترض احتجازه مع محكوم آخر بعقوبة جنائية. والمحكومين بالمؤبد والإعدام يفترض احتجازهم بمكان مخصّص بهم فقط. مع التفريق طبعاً بين القصّر والبالغين.

يؤكد سماحة أن هدف العقوبة هو الردع والتوجه نحو شعور المحكوم عليه بالندم والذنب، وذلك يشكل البداية لإعادة تأهيل السجين، وما نحتاجه اليوم قبل أي شيء «إعادة تأهيل السجون، لتصبح مؤهّلة لتأهيل السجناء».

أما في ما يتعلق بالمرسوم 14310 يقول سماحة إنه «أصبح قديم العهد. لأنه يتضمن أحكاماً تتعلق بنمط حياة السجين داخل مراكز الاحتجاز لا تحاكي التقدم القانوني وتطور السلوك الجنائي». والأسباب دائماً هي «ما في أموال» و«الأمور متروكة على حالها» والأموال التي تتوفر تتبخر «وما حدا بيعرف كيف» وهذه الحجج ليست مقبولة. إذ يمكن تخصيص عائدات الغرامات التي تدفع بنتيجة الأحكام لإعادة تأهيل السجون وتفريعها. كما يمكن تخصيص مثلاً الغرامات لتعزيز تأهيل المحكوم عليه نفسه. وذلك يتطلب من المسؤولين عن هذا الأمر أن يتسّموا بالجدية والنزاهة والشفافية و«الشغل بضمير حيّ».

(هيثم الموسوي)

المادة 108

لا يجوز أن تتعدى مدة التوقيف في الجنحة شهرين. يمكن تمديدها مدة مماثلة كحد أقصى في حالة الضرورة القصوى. ما خلا حالة المحكوم عليه سابقاً بعقوبة مدتها سنة على الأقل.

لا يجوز أن تتعدى مدة التوقيف في الجناية ستة أشهر، يمكن تجديدها لمرة واحدة بقرار معلّل. ما خلا جنايات القتل والمخدرات والاعتداء على أمن الدولة والجنايات ذات الخطر الشامل وجرائم الإرهاب وحالة الموقوف المحكوم عليه سابقاً بعقوبة جنائية.

لقاضي التحقيق أن يقرر منع المدعى عليه من السفر مدة لا تتجاوز الشهرين في الجنحة والسنة في الجناية من تاريخ إخلاء سبيله أو تركه.

(من أصول المحاكمات الجزائية، المعدّلة بموجب القانون 2010/111).

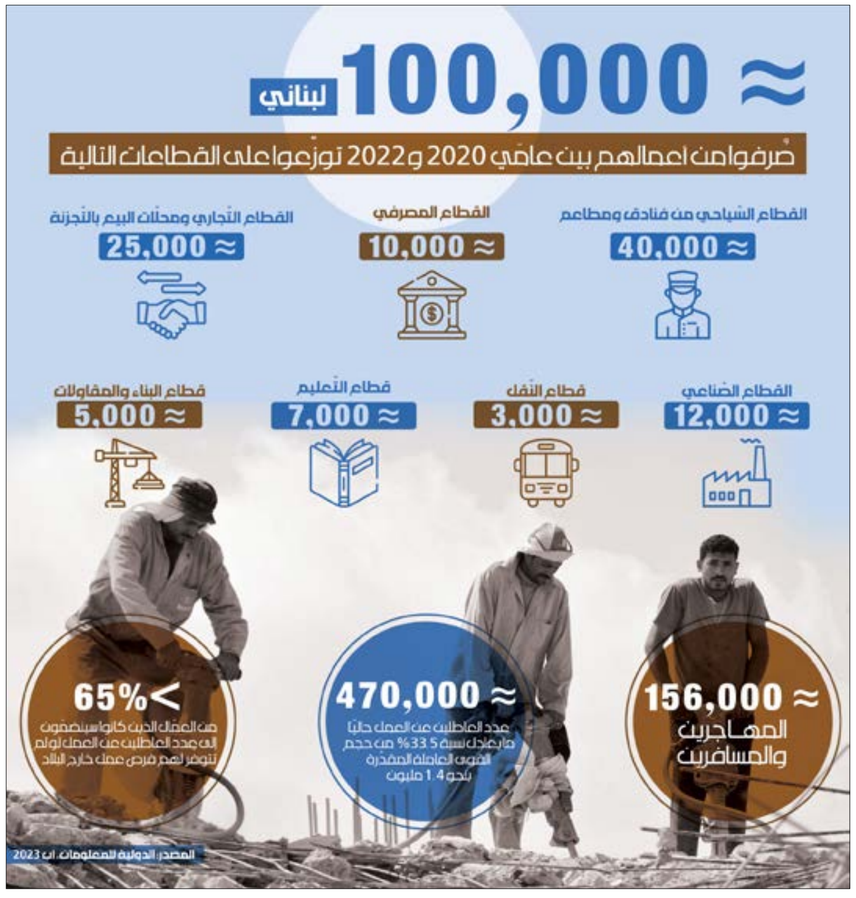

في العمق

هل تساهم البطالة في زيادة جرائم الملكية؟

يعزو كثيرٌ من مرتكبي الجرائم أفعالهم الجرمية إلى الأزمة الاقتصادية التي ألّمت بلبنان وطاولتهم، خاصة في الجرائم ذات الدوافع الاقتصادية مثل السرقة أو غيرها من جرائم الملكية. وتشير بعض الدراسات، التي تربط البطالة بارتفاع معدلات الجريمة، إلى أنه كلما طال أمد البقاء بلا عمل، في ظل تردي الوضع الاقتصادي، يشعر الفرد أنه من الصعب العثور على وظيفة ويتملكه الإحباط وقد يلجأ إلى تعاطي المخدرات أو المسكرات أو التدخين المفرط. وتصبح أحياناً الحاجة إلى تمويل المخدرات والكحول دافعاً إضافياً للسرقة والنشل والاحتيال والتزوير وغيرها من جرائم الملكية. بالعودة إلى أرقام السجناء والموقوفين المرتفعة التي نشرتها لجنة السجون في نقابة المحامين في بيروت («ذاك المكان..») وللنسب والأرقام المعروضة في «الإنفوغرافيك» أعلاه، يطرح السؤال نفسه: هل ستشهد معدلات جرائم الملكية ارتفاعاً في ظل الأزمات التي يشهدها لبنان اليوم وبسبب ارتفاع معدلات البطالة؟

إساءة في استعمال حق الصرف..

في الفصل الخامس من قانون العمل «في الصرف والخدمة» تنصّ المادة 50 (المعدّلة بموجب مرسوم 1975/9640) على أنه:
- يحق لكل من صاحب العمل والعامل أن يفسخ في كل حين عقد الاستخدام المعقود بينهما لمدة غير معينة. على أنه في حال الإساءة أو التجاوز في استعمال هذا الحق، يحق للفريق المتضرر أن يطالب بتعويض يقدّر وفقاً للأسس الآتية:
إذا كان الفسخ صادراً من قبل صاحب العمل، يقدّر التعويض على أساس نوع عمل العامل، وسنّه، ومدة خدمته، ووضعه العائلي والصحي، ومقدار الضرر، ومدى الإساءة في استعمال الحق، على ألا ينقص التعويض الذي يحكم به عن بدل أجرة شهرين وألا يزيد عن بدل أجرة اثني عشرة شهراً. بالإضافة لما قد يستحقه العامل من تعويضات قانونية نتيجة لفصله من الخدمة.
- على من يتذرع بأن الفسخ حصل نتيجة لإساءة استعمال الحق أو لتجاوزه، أن يقيم الدعوى بذلك أمام المجلس التحكيمي خلال مهلة شهر من تاريخ إبلاغه الفسخ، وله أن يثبت صحة ادعائه بجميع طرق الإثبات. وعلى المجلس التحكيمي أن يبت بالقضية بمهلة لا تتجاوز الثلاثة أشهر.
- يجب على كل من صاحب العمل والعامل أن يعلم الآخر برغبته في فسخ العقد، قبل شهر واحد إذا كان قد مضى على تنفيذ عقد الاستخدام مدة ثلاث سنوات فما دون، وقبل شهرين إذا كان قد مضى أكثر من ثلاث سنوات وأقل من ست سنوات، وقبل ثلاثة أشهر إذا كان قد مضى أكثر من ست سنوات وأقل من اثنتي عشرة سنة وقبل أربعة أشهر إذا كان قد مضى اثنتا عشرة سنة فأكثر.
ويجب أن يكون الإنذار خطياً، وأن يبلغ إلى صاحب العلاقة، ويحق لهذا الأخير أن يطلب توضيح أسباب الفسخ إذا لم تكن واردة في نص الإنذار.
يتعرض الطرف الذي يخالف أحكام الفقرة السابقة لدفع تعويض إلى الطرف الآخر يعادل بدل أجر مدة الإنذار المفروضة عليه قانوناً.

قضية

تلاعب أميركي بالعدالة ومزاعم كاذبة

كيف حُكِمَ على لبناني زوراً 155 سنة سجناً؟ [3/1]

لا شك أن المدعي العام كينيث بيل أراد أن يتحوّل إلى بطل قومي أميركي من خلال الاستعراض بأنه تمكّن من القضاء على «خلية إرهابية» في الولايات المتحدة بعد وقوع أحداث 11 أيلول، علماً أن لا علاقة بين تصنيف «حزب الله» منظمة «إرهابية» من قبل الحكومة الأميركية منذ 8 تشرين الأول 1997 والمجموعات الإرهابية التي ارتكبت جرائم القتل والتفجير والترهيب في نيويورك والبنتاغون وبنسلفانيا عام 2001. نعرض في هذه الحلقة الأولى كيف سعى المدعي العام إلى إقناع المحكمة بمزاعمه الكاذبة بالقبض على قائد خلية لـ«حزب الله» في الولايات المتحدة

(خاص القوس)

عمر نشابة

اعتقلت السلطات الأميركية المواطن اللبناني محمد يوسف حمود في 21 تموز 2000 في ولاية كارولاينا الشمالية بعد أن اتّهمه القضاء بتهريب سجائر وتبييض الأموال ومخالفة قوانين الهجرة. في 28 آذار 2001 صدر قرار اتهامي إضافي زعم من خلاله المدعي العام كينيث بيل أن حمود هو «قائد خلية إرهابية» تابعة لـ«حزب الله» في الولايات المتحدة. بعد التحقيق والتدقيق في السجلات المصرفية ومراقبة منزل حمود وتسجيل آلاف المكالمات الهاتفية بينه وبين أشخاص آخرين، وبعد ترجمة المحققين مئات المستندات من العربية إلى الإنكليزية، فشل المدعي العام في إثبات مزاعمه. لكن بدل إخلاء سبيل الشاب اللبناني، اختلقت السلطات القضائية الأميركية بعد جهد كبير أدلة يمكن الاستناد إليها لإدانته بدعم منظمة إرهابية مالياً.

> **فشل المدعي العام في إقناع المحكمة بمزاعمه عن سعي حمود إلى اغتياله وإتلاف الأدلة**

وفي 28 شباط 2003 صدر الحكم بسجنه لمدة 155 سنة.

وأخلي سبيله بعد إعادة النظر في مدة الحكم في حزيران المنصرم بعد أن قضى 23 سنة في السجون الأميركية (راجع «الأخبار»، 14 حزيران 2023، إطلاق «قائد» حزب الله في أميركا).

استخدم المدعي العام ومكتب التحقيقات الفيدرالية كل ما يمكن للتأثير على المحكمة ودفعها إلى إدانة حمود بدعم «منظمة إرهابية» مالياً، إذ ركّز أمام هيئة المحلّفين الأميركيين (في النظام القضائي الأميركي يصدر الحكم عن هيئة محلّفين مؤلفة من مواطنين أميركيين بينما يحدد القاضي نوع العقوبة ومدتها) على عرض كتب وأفلام وثائقية عن «حزب الله» عثر عليها المحققون في منزل حمود. علماً أن حمود كان قد عبّر للمحكمة عن إعجابه بالحزب لأنه «حزر بلدي وساعد الفقراء والأيتام».

كما عرض المدعي العام مشاهد مصوّرة لعناصر الحزب يهتفون «الموت لإسرائيل والموت لأميركا» أمام هيئة المحلّفين في المحكمة لحثّهم على إدانة حمود بسبب موقفه من الحزب، علماً أن الدستور الأميركي يضمن حرية الرأي والتعبير.

ولم يتوقف المدعي العام عند هذا الحد بل فبرك رواية عن سعي حمود، أثناء اعتقاله في سجن مكلينبرغ (كارولاينا الشمالية) إلى تصفيته جسدياً من خلال هجوم إرهابي وإتلاف ما زعم أنها «أدلة» يمكن الاستناد إليها لإدانته قضائياً. ورغم أن المحكمة قررت بأن مزاعم المدعي العام تفتقر إلى الحد الأدنى من المصداقية، وأمرت بإغلاق ملف محاولة الإغتيال حتى لا تتأثر المصرفيين برواية غير مثبتة، عمّمت وسائل الإعلام والتلفزيونات الأميركية هذه المزاعم باعتبارها حقائق دامغة وساهمت في تعزيز الأحكام المسبقة بحق حمود من قبل هيئة المحلّفين.

لقاء الخميس

الشاب محمد حمود كان قد سافر إلى مدينة شارلوت (ولاية كارولاينا الشمالية) عام 1992 حيث كانت الجالية اللبنانية الصغيرة تجتمع مساء كل خميس في أحد المنازل للصلاة لأنه لم يكن هناك مسجد في شارلوت. وما لبث أن انضم حمود إلى لقاءات الخميس مع عدد من أبناء الجالية اللبنانية.

زعم الادعاء العام الأميركي أن هؤلاء الأشخاص أعضاء في «حزب الله» وأن حمود كان يتحدث عن الحزب بعد الصلاة ويعرض لهم أشرطة فيديو يظهر فيها مقاتلون تابعون للحزب في الجنوب. كما زعم المدعي العام أن حمود كان يجمع التبرعات للحزب من المصلين.

لكن مكتب الادعاء لم يقدم أي دليل دامغ أو أي شاهد يثبت صحة هذه المزاعم. ورغم ذلك كرّرها المدعي العام أمام وسائل الإعلام وفي المحكمة باعتبارها حقائق حاسمة.

شاهد «متلاعب وكاذب»

بعد فشل المدعي العام في إقناع المحكمة بمزاعمه عن سعي حمود إلى اغتياله وإتلاف الأدلة، قام بإقناع لبناني موقوف لدى السلطات الأميركية يُدعى سعيد حرب بتقديم شهادة أمام المحكمة بأن حمود من داعمي «حزب الله» مالياً. كان حرب يواجه عقوداً في السجن بسبب ضلوعه في جرائم تزوير ورشى وجرائم أخرى. اتفق المدعي العام وحرب على تقليص عقوبة الأخير التي كانت تفوق 10 سنوات إلى 47 شهراً وإحضار 12 فرداً من عائلته للعيش في الولايات المتحدة مقابل شهادته ضد حمود. وبالفعل شهد حرب بأن حمود أرسل شيكاً مصرفياً بقيمة 3500 دولار إلى شخص زعم أنه مسؤول في «حزب الله» عام 1999.

لكن لم يقدم المدعي العام أي دليل على ذلك، علماً أن سجلّات الشيكات والتحويلات المالية المصرفية متوفرة وكان يمكن الاستعاضة عن شهادة حرب وتقديم الوثائق التي تثبت هذه الرواية. على أي حال، عثر الادعاء بعد حين على وثائق تثبت بأن حمود كان قد أرسل شيكاً مصرفياً آخر في عام 1995 إلى السيد محمد حسين فضل الله. ولم يكن ذلك يشكل تجاوزاً للقانون الأميركي حينها.

في ما يتعلق بهذا الأمر، قال القاضي المعترض على الحكم الذي صدر بحق حمود في محكمة الدائرة الرابعة روجر غريغوري إن «الحكومة (الأميركية) لم تفشل فقط في ربط تبرع حمود المزعوم بقيمة 3500 دولار لمسؤول في الحزب بأي غرض غير قانوني، أو عمل إجرامي متنازل عنه، ولكنها بالكاد تمكنت من ربط الأموال بالمسؤول. تعترف الحكومة بأن مصدر المعلومات الوحيد الذي يشير إلى أن حمود كان يرسل الأموال إلى «حزب الله» هو سعيد حرب. وقد وصف حرب، طوال مدة المحاكمة، بأنه غير جدير بالثقة ومتلاعب وكاذب ومبالغ. (...) شهد المدعو حرب أنه نقل ذات مرة من حمود أموالاً إلى «حزب الله». كما شهد أن المبلغ الذي نقله وُضع داخل ظرف يحتوي على شيكين يبلغ مجموعهما 3500 دولار. وشهد حرب أنه تحدّث مع المسؤول (في الحزب) عبر الهاتف أثناء وجوده في لبنان، لكنه لم يلتق به ولم يسلّمه المال. بدلاً من ذلك، قال حرب إنه «أحضر (المغلف) لوالدته وأخبرها أن تتأكد من وصوله إلى والدة حمود». ظاهرياً، وفقاً لنظرية الحكومة، أعطت والدة حمود المال للمسؤول رغم عدم وجود أي شهادة في السجل تشير إلى سلسلة الأحداث التي يُزعم أنها أدّت إلى ربط حمود بالمسؤول.

في الواقع، لم يشرح حرب أبداً كيف وصلت الأموال إلى الحزب، ولم يصرّح أنه تحدث مع والدة حمود للتأكد من تسلّمها المغلف، فضلاً عن التحدث إلى المسؤول للتأكد من تسلّمه المبلغ من والدة أمّ حمود. رغم هذه الحقائق، كان التحويل بقيمة 3500 دولار هو الصفقة الوحيدة التي قدّمتها الحكومة لدعم الاتهام ضد حمود».

القضاء الاميركي يعد كل شخص يرفع علم «حزب الله» منتسبا إليه كما بدا خلال محاكمة حمود (من الويب)

(خاص القوس)

حُكم على محمد يوسف حمود بالسجن 155 سنة بناءً على هذه الشهادة الكاذبة، إذ كما اعترف القاضي غريغوري، لم يكن هناك شيك مصرفي أرسله حمود إلى المسؤول، ولا أي مكالمة هاتفية تؤكد أي علاقة بينهما. لا شيء سوى شهادة كاذبة. لكن بقي السؤال المحيّر: إذا لم يكن هناك أي دليل، لماذا أدانت هيئة المحلّفين محمد حمود؟

تهمة الإرهاب: مفتاح الإدانة الأكيدة

مستعيناً بخبرته التي تزيد على 18 عاماً في القضاء، أتقن المدعي العام كينيث بيل أساليب وحيلاً لفتتْ أنظار هيئة المحلّفين في المحكمة، إذ تناول هجمات 11 أيلول للحديث عن تهم الإرهاب الموجهة ضد حمود وللإشارة إلى قاسم مشترك بين مرتكبي تلك الهجمات وحمود وهو الانتماء إلى الدين الإسلامي. بشكل ذلك فصلاً من فصول التمييز ضد المسلمين (إسلاموفوبيا)، إنما في الحقيقة لا يوجد أي رابط بين هجمات 11 أيلول واللبناني حمود، الذي أوقف وسُجن عاماً كاملاً قبل وقوع هجمات 2001 الإرهابية.

عقد المدعي العام مؤتمرات صحافية عدة تحدث خلالها عن «النشاط العنيف» المزعوم لـ«حزب الله» في الثمانينيات. ولإقناع الجمهور بأن حمود هو بالفعل إرهابي خطير، عزّزت الحكومة الإجراءات الأمنية حول المحكمة ووضعت حواجز في الشوارع المحيطة. ونُقل حمود من السجن إلى المحكمة بواسطة آلية مصفّحة ترافقها آليات عدة تابعة للشرطة. كما جرى إعطاء هيئة المحلّفين أرقاماً بدلاً من أسمائهم بحجة أنهم قد يكونون معرّضين للخطر وجُمعوا في مكان سرّي قبل أن ينقلهم المارشال الأميركي، بمواكبة أمنية صارمة، إلى المحكمة. وأصبحت المحكمة والمنطقة المحيطة بها مثل ساحة حرب. كذلك كرّرت وسائل الإعلام أثناء التغطية جملة: «هنا ستُجرى محاكمة قائد الخلية الإرهابية». وبالتالي كان من الصعب جداً على أي مواطن أميركي عادي أن يعتقد بأن محمد حمود بريء من التهم الموجهة إليه.

> **زعم المدّعي العام أن هناك مؤامرة كبيرة لـ«حزب الله» بين الولايات المتحدة وكندا ولبنان وأن حمود هو «قائد خلية إرهابية»**

وافقت المحكمة على طلب المدعي العام عرض أفلام وثائقية عن العمليات العسكرية التي قام بها المقاومون في «حزب الله» ضد جيش الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان. وعُرضت بعض المقتطفات من الأفلام الوثائقية مراراً، خصوصاً المشاهد التي يظهر فيها بعض المتظاهرين يهتفون «الموت لأميركا والموت لإسرائيل». فلا شك أن عرض هذه المشاهد بعد مرور أشهر قليلة على هجمات 11 أيلول 2001 كان له أثر على هيئة المحلّفين من الناحية العاطفية.

كان الغرض الوحيد من عرض هذه المشاهد في المحكمة هو ترويع هيئة المحلّفين من أن تبرئة حمود وإخلاء سبيله خطر لأنه قابل للقيام بجريمة إرهابية ضد الولايات المتحدة. لم يكن هناك أي مبرر قانوني لذلك على الإطلاق. وقد أكّد القاضي غريغوري على ذلك وأضاف: «اعترفت المحكمة ضمنياً بوجود عيوب دستورية جرى الطعن فيها في الاستئناف، لكنها اختارت المضي قدماً».

شهادة حمود مقابل مزاعم ليفيت

عندما وقف محمد حمود على المنصة في المحكمة للإدلاء بشهادته، ركّز المدعي العام على سؤاله عن «العنف» الذي حدث في لبنان خلال الثمانينيات عندما كان طفلاً. واستعان المدعي العام بالمدعو مايو ليفيت بصفته «خبير إرهاب» علماً أنه عمل لصالح الحكومة الإسرائيلية ومرتبط بمسؤولين إسرائيليين. لم يزر ليفيت لبنان، كما أنه لا يتقن اللغة العربية ولم يكن قد أكمل دراسته الجامعية يومها، ومع ذلك عدّته المحكمة الأميركية خبيراً في مواضيع الإرهاب والشؤون اللبنانية.

قال ليفيت لهيئة المحلّفين إن حمود هو «قائد رفيع المستوى في حزب الله لأنه اتصل بالسيد فضل الله في عام 1995» علماً أن التواصل والاتصال بالسيد خلال منتصف التسعينيات كانا متاحيْن بسهولة.

كما ادّعى ليفيت أن حمود ذهب إلى مدرسة موالية لإيران ومؤيدة لـ«حزب الله» ومعادية جداً للغرب ومعادية لأميركا. ونسب هذه المعلومات إلى شاهد (الزور) سعيد حرب. لكن عندما سُئل حرب عمّا إذا كان يعرف المدرسة التي ذهب إليها حمود أجاب بالنفي. وهكذا، اختلق ليفيت هذه الرواية للمساهمة بإقناع هيئة المحلّفين بأن حمود كان يتحضّر منذ صغره ليكون إرهابياً. والحقيقة أن محمد حمود تخرّج في ثانوية «النور» في برج البراجنة التي لا علاقة لها بـ«حزب الله» أو بإيران. وقال ليفيت أمام المحكمة إن «مسجد الحسين بن علي» في برج البراجنة هو مسجد السيد محمد حسين فضل الله. لكن ذلك عار عن الصحة، إذ إن المسجد الذي يصلي فيه فضل الله يقع في حارة حريك.

بدعة «المؤامرة الكندية»

زعم المدعي العام أن هناك مؤامرة كبيرة لـ«حزب الله» بين الولايات المتحدة وكندا ولبنان وأن حمود هو قائد خلية الحزب في الولايات المتحدة بينما يشغل (شاهد الزور) سعيد حرب منصب الوسيط بين حمود والخلية المزعومة في كندا. علماً أن المدعي العام أقرّ في مرافعته الافتتاحية بأن حمود لم يسافر إلى كندا ولا يعرف أي شخص في كندا.

ولدى سؤال حرب عن الموضوع أمام المحكمة نفى أن يكون حمود قد قام بأي اتصال بـ«الأصدقاء في كندا».

في هذه المرحلة، كان يفترض إسقاط تهمة التآمر في المحكمة، لأنه لم يكن هناك أي دليل على الإطلاق. لكن ذلك لم يحصل بسبب سوء أداء فريق الدفاع عن حمود.

على أي حال، منحت بدعة المؤامرة الكندية دفعاً مهماً لكينيث بيل، الذي أعطى انطباعاً بأنه يسعى إلى إحباط مؤامرة دولية كبيرة تمتد عبر الحدود من الولايات المتحدة إلى كندا. (سنعرض في الحلقة الثانية الأخطاء الجسيمة التي ارتكبها القضاء الأميركي والتي أدّت إلى إدانة حمود ظلماً).

المدّعي العام كينيث بيل وصلني اتصال من واشنطن..

في عام 1999، تلقّى المدّعي العام الفيدرالي في ولاية كارولاينا الشمالية كينيث بيل مكالمة هاتفية من واشنطن حيث أراد مكتب التحقيقات الفيدرالي التحدث معه بشكل عاجل. كان بيل يجمع الأدلة في قضية تهريب سجائر وكان محمد حمود مشتبهاً فيه بهذه القضية. قال بيل لوكالة أن بي آر عام 2006: «بينما كانت القضية لا تزال قيد التحقيق، جاء إلينا مكتب التحقيقات الفيدرالي في مكان سرّي وأخبرنا أن أهداف هذا التحقيق تتعلّق بأعضاء في خلية حزب الله في شارلوت».

عمل بيل جاهداً لتلبية طلبات واشنطن من جهة ولتلبية طموحه للوصول إلى دور بطولي من جهة ثانية. فسعى إلى تحويل حمود إلى «قائد خلية إرهابية» من دون تقديم أدلة تثبت ذلك. أما بشأن مزاعم تهريب الأموال من الولايات المتحدة الأميركية إلى «حزب الله» في لبنان فقال بيل: «كان حمود يحوّل الأموال إلى شيك مصرفي ويسلمه إلى الرجل التالي الذي سيعود إلى منزله على متن طائرة، ويضعه في جيب معطفه ويسافر إلى لبنان».

يُذكر أن أجزاءً كبيرة من كتاب «البرق من لبنان: إرهابيو حزب الله على الأراضي الأميركية» (باربارا بيومن وتوم ديان، 2006) خُصّصت للإشادة ببطولة كين بيل في ملاحقة «قائد خلية حزب الله الإرهابية في الولايات المتحدة الأميركية» محمد حمود. وقال بيل في الكتاب: «كنت أعرف أن هذه كانت قضية العمر...» وبالتالي كان مستعداً أن يقوم بأي شيء لإدانة حمود وإقناع الجميع بأنه قائد خلية إرهابية تهدد أمن الولايات المتحدة الأميركية. ولا يُستغرب إعجاب الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، الملاحق حالياً من قبل القضاء الأميركي، بكينيث بيل، حيث رشّحه ترامب لمنصب قاضٍ فيدرالي عام 2019.

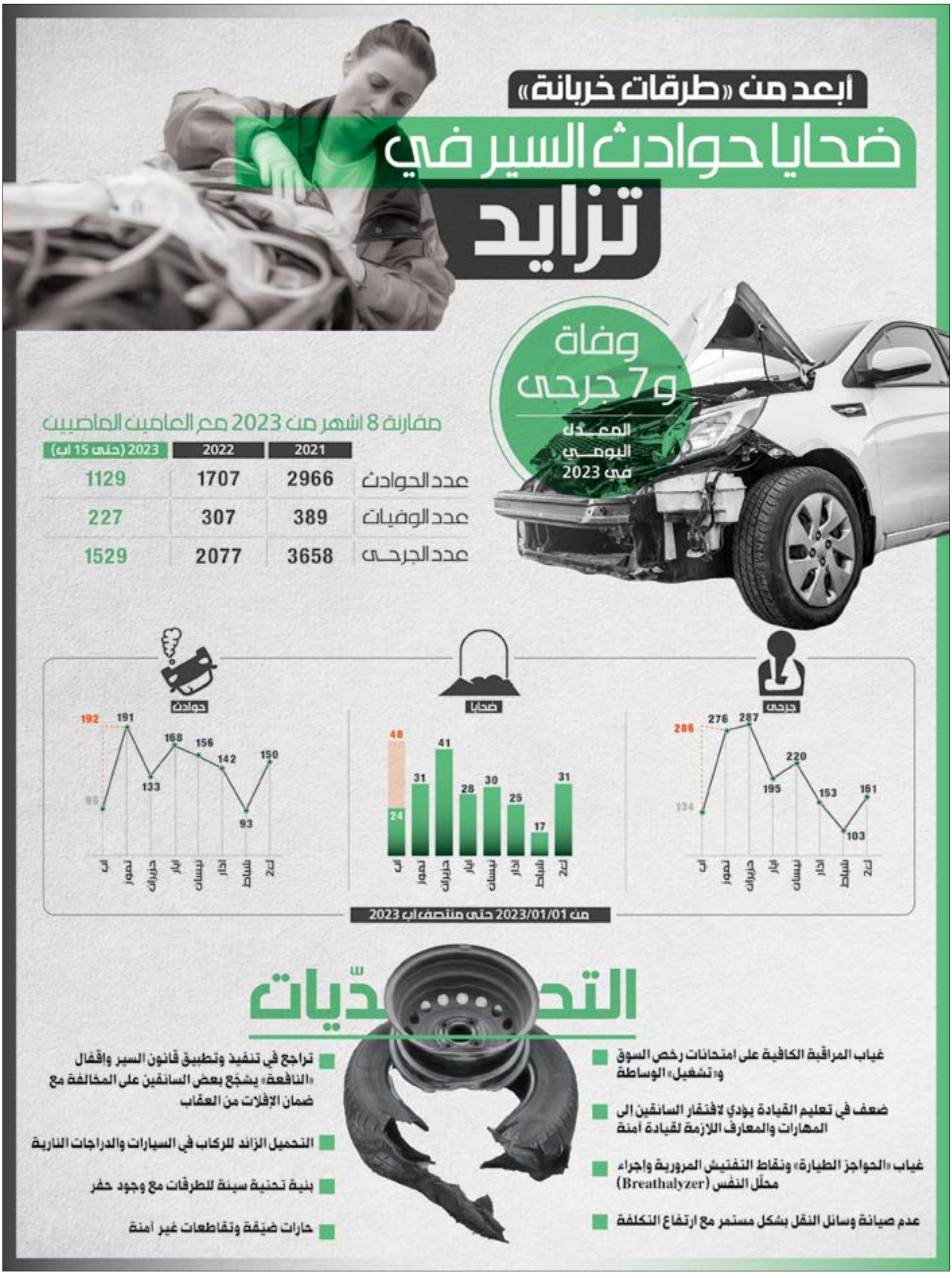

القوس
■ فريق التحرير: عمر نشابة (المسؤول)، وفيق قانصوه، جنان الخطيب، صادق علوية، ألف باء القانون، بشرى زهوة
■ تصميم فني وإنفوغرافيك: رامي عليّان
alqaous
al_qaous
alqaous22
alqaous
01/34 99 54
info@alqaous.com
www.alqaous.com